

A.A. LIBRARY, A.M.U.



AR3793

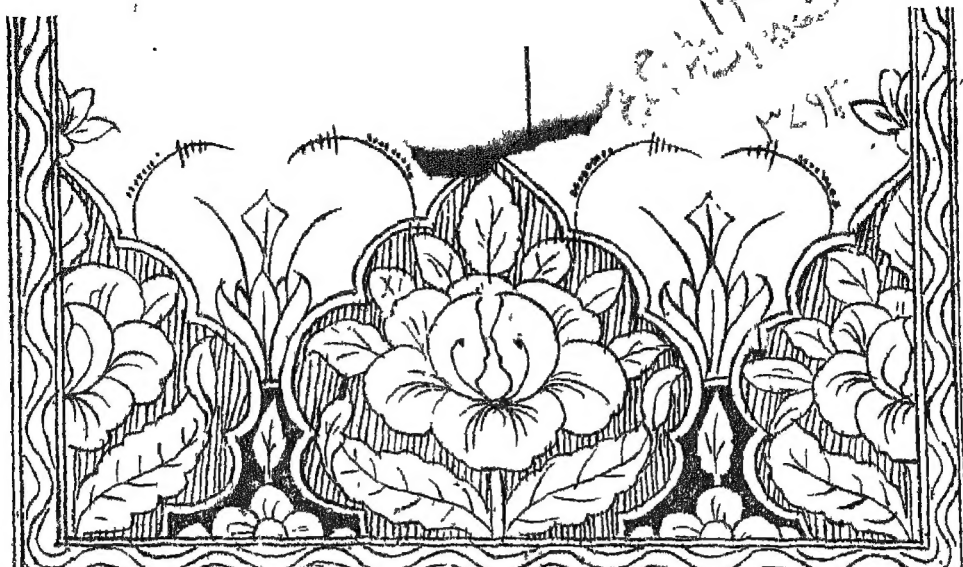
انْتِفَاقِي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ

حسب الحكم فہرست مطبع کثیر النفع لمبہمی سلطان المطابع

حاشیہ

باہتمام کتبستان قبول الدولہ مرزا محمد مہدی علیخان بہادر قبول

دکن کتب خانہ جی ایم جی



بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من قد بنا تهنيد تصور الحقائق وتنبأ بتدبيره في القاطن والصلوة على منبه الذي على الجميع فائق
أله وصحبه بحمد مهيمنهم الفائق وبعد فيقول المفتقر إلى مدد المنان عبد النبي الأحمدي إني إني ضي عبد الرسول من
عثمان غفر الله له ولجميع آل بيته وحاشي على حوشي الفاضل الكمال ولانا عبد الله المبرور في روح على تهنيد
المطلق المتهربا بعد التماس الاجابة عليهم الصدوق المصوب قوله محمد بن أبي قول القائل لان القول كونه عرضا
مستحقا لفضل الله بل من محل يقوم به هو الفاعل فهو كذا وكذا ورجع فيضمير الغائب الذي وضع لغائبه م ذكره لفظا أو
او كذا فلا بد ان رجع الضمير غير كذا قوله استخرج اى تبتدوا وما كان في الافتتاح فتناول شعاع الفتح ابواب المقاصد
باتيان افتتاح التسمية الحمد له على الابتداء قوله ابتداء عا خب الكلام معني كالمقدمة الى المرتبة انما ينظم به نظم والترتيب
لما كان مشروعا بالتسمية الحمد له بان الحمد وقع بعد التسمية شرعا كتابه بما كان تابعا وتبع كذا قوله وقد كبر بحديث جليل
في التسمية كل امرؤى بل لم يبد باسم الله فلو تروى في التمجيد كل امرؤى بل لم يبد بحمد الله فهو قطع اى مقطوع عن البركان
قوله اقتداء مطوف على قوله ابتداء عا خا انه على الافتتاح لا بد ان يكون المعطوف ايضا عليه له فاما كان على الافتتاح المقيد
اى الافتتاح بالحمد بعد التسمية لانه لا دلالة للحديث على ذلك ان كان على الافتتاح المطلق اى افتتاح كتاب بها
من غير ملاحظة البعد بين التسمية فليس التام التقريب لى هو سوق الدليل على وجهه من المطلق لان المعطوف لا افتتاح المقيد
قلت بهذا سطلبان الاول سطلبى هو الافتتاح المقيد والثاني ضمنى به الافتتاح المطلق وكل منهما سطلب العلم سطلب العلم والافتتاح

الاقنعة المرفوعة فتكون اتباعا عليه للقيب مع كونه عليه المطلق ايضا وقدرة قوله اقتدارا على المطلق فانهم ومن انكارين
 قوله فان قلت حديثنا لا يتبادر الى الحديث الدال على الامر بالابتداء التسمية فيجب حال القول ان الاقتدار لا يقتضي الا بالامر
 بل لا يقتضي الا بالامر بل لا يقتضي الا بالامر بل لا يقتضي الا بالامر بل لا يقتضي الا بالامر بل لا يقتضي الا بالامر بل لا يقتضي الا بالامر
 لا بالامر بل لا يقتضي الا بالامر بل لا يقتضي الا بالامر بل لا يقتضي الا بالامر بل لا يقتضي الا بالامر بل لا يقتضي الا بالامر
 الا بالامر بل لا يقتضي الا بالامر بل لا يقتضي الا بالامر بل لا يقتضي الا بالامر بل لا يقتضي الا بالامر بل لا يقتضي الا بالامر
 على التحقيق لويس كمال الابداء في حديث التسمية محمول على تحقيقه وهو مبتدئ الشيء بخر مقدم على جميع ما سواه من آخر
 والابتداء في حديث التسمية محمول على الاضافي وهو مبتدئ الشيء بخر مقدم بالنسبة الى جوف اخر سابق في الجملة سواء كان
 مسبوقا بخر اخر او لا فيجب من التحقيق والاضافي عموم وخصوص مطلقا واذ قيل ان الابداء والاضافي ابتداء الشيء بخر اخر
 في الجملة مسبوق بخر فبينهما بساكنة وكان محتاجا الى شيء من زيادة الالكان على ما يقول وفي كليهما على الاضافي كما لا يخفى فان قلت
 ما وجب الابداء في حديث التسمية على التحقيق في حديث التسمية على الاشياء وعلى العرفي ولو كان الامر بالعكس لحصل التوفيق ايضا
 قلت لكان المقصود من التسمية ذكر اسم الفات والتبرك من الله تعالى به ومن ثم ثبت ثبات الصفات التي تخصها من جميع الجاهل بالذات
 وانت تعلم ان الذات تقدم على ثبات الصفات لها حملنا الابداء في التسمية على التحقيق وفي التسمية على الاشياء وعلى العرفي وهو
 اقتضى التسمية على التسمية حين حل الابداء في كل واحد على العرفي وعلى الاضافي في فهم من هنا قوله وعلى العرفي هو الابداء في كل واحد
 قوله وبهذا التناواه وهو ان يخرجه باللسان في ذكر اللسان بعدة بني على التجربة كذا الدليل بعد سرى قوله تعالى انما امرى بعبده بيلا
 وقال فضل المتأخرين لاننا وجدنا فيهم قدس في حاشيته على تفسير البصاوي التناواه كذا الدليل لانه قد قيل من هنا انما امرى بعبده بيلا
 وفي الاصطلاح كما لا يخفى في قول من يخطئ في سبب من هنا امرى بعبده بيلا في قول من يخطئ في سبب من هنا امرى بعبده بيلا في قول من يخطئ في سبب من هنا امرى بعبده بيلا
 صرفا بعد على جميع ما فهم منه تنالي عليه قال جلال العلماء رحمه الله تعالى في قوله امرى بعبده بيلا في قول من يخطئ في سبب من هنا امرى بعبده بيلا في قول من يخطئ في سبب من هنا امرى بعبده بيلا
 بكونه باللسان في قوله الفاضل البيهقي رحمه الله تعالى في قوله امرى بعبده بيلا في قول من يخطئ في سبب من هنا امرى بعبده بيلا في قول من يخطئ في سبب من هنا امرى بعبده بيلا
 وخلفه ويخرج الى ان كتابه شهور بالانعام بان يمد باللسان في قول من يخطئ في سبب من هنا امرى بعبده بيلا في قول من يخطئ في سبب من هنا امرى بعبده بيلا
 بشل ما يصدر من اللسان وحين ما يصدر عنه سواء كان صادرا منه ولا يخرج منه في حاشيته كما على انه خلقه لانه من جنس القول فتدبر
 قوله على الدليل الاختياري للوجود بخلاف المخرج عليه في يجوز ان يكون غير اختياريا فيض من مثل ما لو على صفاتها والمراعاة في
 ما هو متفاهم العرفي بما لا يكون اختياريا فيض من مثل ما لو على صفاتها والمراعاة في
 شريف العمل وقدس من ان يعرف الله تعالى باللسان في قول من يخطئ في سبب من هنا امرى بعبده بيلا في قول من يخطئ في سبب من هنا امرى بعبده بيلا

وغير محال انما ليست اختيارية والا كانت حادثة اذ كل اختيارى يوجب بالارادة وكل سبق بالارادة حادثة ايضا لا يحتاج الى حجة
بان المراد بالاختيارى ههنا ما هو اعلم من ان يكون اختياريا حقيقة او كمالا بصفات المذكورة فى حكم الافعال الاختيارية لا لظلال الوجود
فيها وعدم احتياجها الى مراد خارج كما هو شأن بعض الافعال الاختيارية وايضا الى ان يجاب باننا منع كون ثنائى الله تعالى
على صفاته الذاتية حمدا للحققة بخلاف ان يكون اطلاق الحمد عليه على سبيل المجاز لكون تلك الصفات صادرة عن الافعال الاختيارية
ادنى حكمها وكل ذلك نظمت لا يكلف انفس الارواح وقد يقال المراد يكون كجمل اختيارا يكون المحقق فاعلا له بالاختيار ان لم يكن
فخيارا فى المحمودة عليه **قوله** هى الفاضلة التى جمعها الفاضل ومعناها العطية المتعدية والمراد بالتعدى ميمناه هو يتعلق
بالغير فى حقيقة وجوبها كالانعام لى عطائه نعمته لا المراد به الانتقال كما توهم لان المحمود فعل اختيارى التبعة والفعل كونه عرضا لفعل الانتقال
وفى الكشاف فى تفسير سورة المزل النعمة بالفتح النعم وبالكسر الانعام باضم السين لکنها هنا كسوة اى اللباس **قوله** غير تبارى غير
وهو افضل سالت جميع فضيلة هى خصلة ذاتية ذات فضل وقال متفرب الشيخ عبد الحق الدلبوى التبارى فى تشابه على
البعضاوى قوله من نعمته او غير المراد من النعمة الانعام لان ان النعمة ليست اختيارية للمعقد فذكر مكانها الفاضل الفاضل على
الصفات المتعدية واللازمته والمراد بالمتعدية الحقيقية بملحوظ ما تها المتعدية وصول الازمة وباللازمة غير ما تها فى ههنا حقیقات الانعام
مال التبدى **قوله** الله علم على الامم انما قال على الامم بينهما على الاختلاف فى علمته ان من علمنا عندنا عندنا عندنا
المفسرين قاضى ناصر الدين عبد الله ايضا دى قدس سره انه لا يضاف الغالبية وقد ذكرت ان هو تحقيق والتفضل فيه فى
جمل المغموض شرح الفارسي للكمالية فى بحث المعركة بالافزاد عليه فان ذلك اطلاقا على ما راجع اليه **قوله** الواجب وجوده لى
يقضى ذاته وجوده **قوله** السميع اى السميع حتى جميع الحوادث **قوله** لا اله الا الله لفظ الله تعالى بقوله صار عدم المحمور على
جاء الاجتماع اى الاجتماع بجميع الصفات السامكة الكاملة **قوله** صار الكلام اى قوله الله محمد **قوله** مطلقا مستفاد من اللام على الحمد
واشارة الى انما لا استغراق او كنهان فان خصائصها بهى بيقضى اختصاص جميع احوادها به كما لا يخفى **قوله** من حشر حيث
لك اى جميع الصفات من حيث انه سميع بجميع الصفات الكاملة حقيقة لا مجازا ومبالغة والاختصاص مستفاد من اختصاص
اللام بحجزة على الله **قوله** فكان الخ اى لما صار قوله الله محمد مدنى تلك القوة كان دعوى ذلك القول على دعوى ان جميع
منهقرنى حتى الله سبحانه وتعالى شئ دعوى شئ مع دليله وبرهانه اى بان يعلم منه دليله وبرهانه من غير احتياج الى ثبوت
الدليل عليه بلحجة لانا اذا ادعينا ان جميع الحوادث من حشر من هو سميع بجميع الصفات الكمالية فلا مجال للسامع من غير
بانه تعالى سميع بجميع الصفات الكمالية انما كانا دعوى جميع الحوادث فى حق تعالى لان هذا الاختصاص الغير من جملة الصفات
الكمالية فلو لم يتحقق فى حق تعالى لم يكن ذاته تعالى سميعا بجميع الصفات الكمالية وهذا خلف ترتيب المقدمات

من الشكل الاول بهذا الحمد مطلقا من الصفات الكمال مختصرة في حق من يستجمع جميع الصفات الكمالية الحمد
 مطلقا مختصرة في حق من يستجمع جميع الصفات الكمالية فان قيل لم قال كدعوى الشئ مع انه دعوى الشئ مع سبب
 وبرهان بعينه قلت فرق بين قولنا الحمد مدد وقولنا الحمد مدد لان الحمد مطلقا من صفات الكمال فانهم قوله لطفه
 بضم اللام معني كونه شدة قولهم قيل كذا في حق على ضعف القول لورود النقص قوله في الهدية عن المغفرة لانه
 الموصلة والمحصلة متغايران وهذا النقص فاحفظ قوله في الاتصال الى المطا كان الاتصال المطا لانه الهدية
 بهذا المعنى في سببها على كذا قوله في الهدية عند الشاعرة اشارة لطريق الوصول في نفس الاله الى المطا
 فالإيصال في هذا المعنى طريق لا صفة لانه حتى يكون الاتصال بالاله وانه انتشار الفرق بين المعنيين قوله فان الاله
 اي لانه قوله على طريق الوصول في قوله اما مشود فهدينا هم اي الى سائر الطرق ونحوه قوله المعنى
 الضلالة قوله ولا تصور الضلالة قبل ممنوع سجواز وقوع الضلالة بعد الوصول الى الحق كما كفر بعد الايمان بوجوب
 ان الضلالة لا تصير بعد الوصول الى الحق ولم تدلنا لم يكن ضللا الى الحق وكفر بما قد قوله الثاني سقوط
 وجوب النقص بان الهدية في قوله كما انك لا تهدي مجاز في الاتصال الى المطا لا يفيد ترجيح على المعنى الاول الاحتمال
 الهدية في قوله كما واما مشود فهدينا هم مجاز في اشارة لطريق ايها احتمال التجوز مشترك بينهما قوله لا تهدي حسن
 الى المطا ولكن تهدي سائر وجوب بان الاله على منوال ربيته او ربيته لكن تهدي اي انك لا تهدي حقيقة
 وان ظهر انك اشارة لطريق ظاهر ولكن تهدي سائر حقيقة مشايير وفيه نظر لان التوجيه لا يلازم في الاله لانه ما يتبادر
 لو كان كذلك الفعل انما يرجع منها ليس كسبب خلاف ذلك لم يرد ان له اثر عجيبة حتى قيل ان المغفرة القائلين بان
 الافعال لا اختيارية لعباد وكونهم قالوا ان خصوص هذا الرتبة هي حقيقة متغايرة عن طرق التوجه اليه لا يلازم
 بالتوجيه حقيقة لا يهدى قوله جهنم لان الغرض من الاله هو ان يهدي الى الفعل حقيقة النبي صلى الله عليه وسلم واثباته بغير
 سواركان في حق من حيث وفي غيرهم قوله كان اشارة الى طريق كيف يهديها عنه على تهديهم قوله مشترك في
 المعنى يعني ان الهدية موضوعه لا يقتضي مشترك بين المعنيين المذكورين لانها مستقلة في كل منهما فالقول بكونها موضوعا لا يصح
 بوجوب لا مشترك في الحقيقة والمجاز والاصل فيهما وانه لا يختص بالطريق بل هو في حق الله اي حجب اشراك الهدية بين المؤمنين
 انما يلاحظ في المعنيين المذكورين على ما يجب في قوله الخلاف في الواقع بالنظر الى المعنيين المذكورين قوله يهدي حتى انما يشترك الناس
 للطريقة اي قوله في وسطه على وقع في المصالح ان سائر الطرق ووسطه ووسط الطريق اقرب الى الاتصال المقصود من قوله
 وبذلك يتبين في سائر الطرق كناية عن الطريق المستوي بان الطريق المذكور لا يلازم بوسط الطريق فذكر ان سائر الطرق ووسطه

الاستواء منه ثلثي ارتفاع انصافه الى الطريق من قبيل انصافه اعطفه الى الموصوف فصار هو الطريق كناية عن الطريق
 المستوي **قوله** انما هي وسط الطريق والطريق المستوي مثل زمان واما الكناية على الزمان فهي اللفظ الذي لا يلزم من سماع
 جواز ادواته مع كماله في البيان وبه الملازمة ان وسط الطريق كالطريق المستوي وهو المستقيم في الارتفاع والاصوال
 الى المستوي وغالبها ذلك في الارض والاطراف في عرضة يخرج كل وسط الطريق طريق مستوي صراط مستقيم في الابواب كفا
قوله انما هو الطريق كناية عن الطريق المستوي ليس مراده ان هو ليس المستوي حتى يرد ان هو ليس المستوي
 لا ان هو ليس المستوي **قوله** ثم المراد به اي الطريق المستوي وهو صراط المستقيم المكنى عنه بقوله سوار الطريق والمراد بسوار الطريق
 الذي كناية عن الطريق المستوي وهو صراط المستقيم **قوله** انما فضل الامر عموما اي انما فضل حقيقة حالها نعم عمومها بالشمول للواقع والظنية والحق
 انكلاسته **قوله** خصوص طبع الاسلام اي المراد به طبع الاسلام انما هو فافادة مخصوص الى تلة الاسلام انصافه الى الطريق
 مثل انصاف ثياب في بعض النسخ خصوصاً بالمتوسط فاعلى عموما اي يحصل نفس الامر خصوصاً وقوله طبع الاسلام في الارض
 اي هو طبع الاسلام فمستوي يعني **قوله** البراعة الظاهرة الشائعة في الخطب **قوله** يكون تقديم معمول المضاف اليه
 اه جواب عما يقال ان تعلقه برفيق غير جائز لانه يلزم حينئذ تقديم معمول المضاف اليه على المضاف وهو ليس بجائز **قوله**
 وانظر في اي طرف ولا يشبهه ما يترشح فيها فالجواز في غيرهما يجوز فيها **قوله** الاول قرب انفا كما هو الظاهر ولكنه المجعدي
 لان الخير المطلق مختبر في منهوم التوفيق عرفا ومثرا عاكسا لان الزايد من اوزم ذات التوفيق كما ذهب اليه مولانا من ارجاء
 رصدا من فاذا تعلق لنا بجعل يكون التوفيق مجعولا وخير رفيق مجعولا اليه وتعلق بجعل بين الشئ وذاتياته او لوازمه مستمع وقيل انه
 امعنى لان اللام بعد الافعال تحليلية فالباقيته هم كون العباد علة لافعاله تعالى وبطلانه انظر من ان تخفي انما جعل
 اللام لا تتعلق فلا يرفع بل يزوم توسطه بجعل والاستدلال بالانية بطمان الفرائض ليس بذاتي للارض واليه ليس يلزم
 كما قيل لكن لا يخفى عليك ان اطلاق الارضية على شكلها الطبيعي ان يكون ملزوما لكونها مما والنحو بجزءهم فاعلى
قوله والثاني معنى اي والثاني اقرب معنى واما لفظا اما الثاني فظاهر واما الاول فلا لانه لا يلزم حينئذ المحذور
 المذكور ان فيما قبل لان الخير المطلق ذاتي ولا يلزم التوفيق لا الخير المقيد بلنا بالتفصيل والتوفيق في حاشينا على حاشي
 على حاشي اجلالهم فافعل بوجه تشبيه التوفيق برفيق قلت من يطلب صاحبه في سلوك الطريق فهو رفيق والتوفيق ايضا
 يطلب معينه في سلوك الطريق لكن التوفيق خير الرفقاء لا يشك ابره جميعا لا بد منه في سلوك الطريق فان قبل الرفيق
 مقدم على الطريق ولذا يسمي الرفيق ثم الطريق فكان على الامم ان يقول محمد ص الذي جعل لنا التوفيق خير رفيق و
 يرانا سوار الطريق قلت فيما قال تنبيه على ان المقصود الاصلي هو سلوك الطريق ورفيق مقصود بالاتباع فانهم وخط

قوله نحو المطر اى جانبه **قوله** واذا استدل الى الله تعالى ان الفعل مملوء الله تعالى اى يقول الله تعالى ويراد بها خصوص صلوة الله
تعالى كما فيها عن **قوله** تجرد عن معنى الطلب لك تعالى منزلة عن الطلب لا نقار **قوله** مجاز الاله حينئذ يكون متعلما في خبرنا وضع له
والاشك انه غير موضع **قوله** لم يصح اه جواب عما يقال ان المصنف حمدا لم يصح باسمه صلى الله عليه وسلم **قوله**
تعلما واجلا لان ما في الكناية عن شخص من التعظيم ليس في ذكر علمه صيرجا بالضرورة وايضا في ترك التبرج صول اللسان عن
اهم الشريف وايضا فيه من اتبع الفعل لان الله تعالى لم يصح باسمه صلعم في آية الصلوة وهي ان الله تعالى ولما كية الاله
وانما صرح باسمه تعالى بالانفصال **قوله** من الوصف هو الرسالة **قوله** لا يتبادر الذهن من ذلك الوصف الاله صلعم لان المطلق
ينصرف الى فوه الكمال وكامل افراد من رسله الله تعالى نبيا عبدا للسلام فكانه هو رسول الله تعالى ان الوصف المذكور مستقيم
عن كيه صيرجا **قوله** اختاره جواب عما يقال ان المصنف لم يختار من بين وصفاته هذا الوصف اى الرسالة **قوله** لكونها
متكاملة لان الكمال البشري يتم بالرسالة **قوله** مع قبلي اختيار وصف الرسالة للعللة المذكورة مع ان في اختيار هذا الوصف
تفسيرها لكونه رسالة **قوله** فان الرسالة هي الظاهرة عليه للاستدلال ويمكن ان يقال انه جواب عما يقال الفائدة في التبرج
لكونه رسالة وحاصل الجواب ان فيه بيان غبطة شانه ورفعة مكانه **قوله** هو النبي الذي آه فالرسول نبى مع ان في اختياره
ان الرسالة فوق النبوة **قوله** هي الرسالة هي الرسول **قوله** حتى يكون اه اى يوجد شرط تقدير اللام
فيصير تقديره فاعمل لا بد لتقدير اللام من شرط آخر وهو اتحاد زمان المفعول له زمان عامله زمان المداية بعد زمان السال
فكيف يصح تقدير اللام بدون وجود هذا الشرط قلت لا نعم ان اتحاد زمانها شرط لتقدير اللام مقوله تعالى وتخلع البغال
والحمير لتركبوا ما وزينته فان زينة منصوب بتقدير اللام ولم يكن موجودا عند تخلق وتقول لم شرب الله وازجها
للبدن والاصلاح ليس وقت الشرب بل بعده واجواب بعد تسليم ان الا رسال هو المداية كما ان الشرب التبادي والاعمال اعتبارا
او المراد بالمداية اعادة المداية وفي الجاهة اختلاف عند البعض المتأخرة اى الاتحاد المذكور شرط لتقدير اللام والوجه الثاني
ما دلان يقصد الزينة وقصد الاصلاح وعند البعض ليس بشرط بل الشرط عندهم ان لا يكون المفعول له في الزمان المقدم على
فعله سواء كان في زمانه او متاخرا عنه **قوله** بل عن المفعول آه في بعض النسخ او عن المفعول وجه الترتيب التمام مقام مملوءة
على النبي صلعم وايضا كونه تم ما دنا علم من قوله الحمد لله الذي هذا **قوله** هم اى حين كونهم في حاله سواء كان من الغافل
او المفعول لا بد ان يجعل المقصد معنى بهى لمنى الماء اى لان حال محمول على اى الحال في الحقيقة والادان لا يصح حمل اسم المعنى
على المشتبه **قوله** هي حينئذ تجار لغوى اى مجاز في الطرف بل سنا مجاز اخر لانه يفهم انه صلعم او وقت رسال قد كان ثوبا بالبعد والرسال
لا حال لرسال فحينئذ في محله ان شئنا ما هو معناه يطلع على من ثبت له سبب الاشتقاق في المستقبل نحو مثل من سئل فقل

٨ قوله طلق اي مبي على في الحال لقصد سلب اللفظ الجازع على ما في النسبة الجازية في النسبة بلغ من الجازي الطرف
 مع ان فيه مجازا آخر منها كما مر انفا فلقد قدم هذا على اكل اي على اصل المصدر يعني النفاك كان حسن قوله مصدر مبي للمفعول
 لا اللفظ على لان لا مبتدأ مبني في اوه يفتن وهو سبحانه منزعه عنه والرسول حل برهانه ما دون نسبة لا مبتدأ ربنا عليه
 السلام لا يخلو عن هو الا و فان قيل لا مبتدأ ولا زعم ولا لازم منه ومبرر عن التهمة بالفعولية فكيف يصح ان يقال
 لا مبتدأ مصدر مبي للمفعول قلنا لا مبتدأ بعد توسط حرف الجر وتقدير الكلام بالامتناد به اي ان مبتدأ المصنعة
 المجهول فيكون من باب المصنف في الايضاح الى هذا جواب شارب بقوله اي ان مبتدأ به يكون ان يكون لا مبتدأ مصدر
 مبنيا للفاعل بقدر يربو با مبتدأ زيانا اي ان مبتدأ به على مصيغة المستكلم قوله لبقوله مبي هو كان مبي حال من الفاعل من
 المفعول قوله ويكونان في مبي له مبي وقوله بالامتناد تحقيق قوله مترادفين بما الحالان من في حال واحد قوله
 مبتدأ مخلص اذا كان قوله هو بالامتناد تحقيق حال من الضمير في مبي مبي الابداني ولما خلاص الحالان اللذان كان
 الحال الثاني من معمول الحال الاول قوله كتحليل في مبي هو بالامتناد تحقيق تحليل ان يكون جملة متساوقة ارجح ابا عن سبيل
 كان سبيل التيقيل لما ارسله مبي فاجاب بانه بالامتناد تحقيق ضمير مبرور ارجح الى من ارسله قوله مع جملة التاليد عن
 قوله بالامتناد يبين قوله فانه كمال لنا لاله وكمال تخيم بالنوع في وقت في فعله وكمال الانسان علما بالامتناد
 مبي زمانه قوله لقصد محصر لان تخيم ما خلفه التاخير لقصد محصر فاعني لا يتيق بالانبياء وغيرهم الا به عليه السلام فحصل
 الاشارة الى ان مبي عليه السلام ما تخيمه لملل سائر الانبياء عليهم السلام قالو في قوله والاشارة بمعنى مع قوله اما
 الاقتراراه جواب عما يقال ان لا اقتدارا بالامتناد بالاجماع فاحصر المذكور منوع قوله المحصر في ان يستدل في سائر
 الانبياء لا غيرهم قوله دليل مبين فان التضييع معيار كليات يروى الى حروفها الاصيلة ثم مبدل اليها بالهجرة كقولها
 من حروف الحلق قبل الهجرة اثنان ساكنة بالالف على لوان من قوله حصر في الابل عم منه كموتة متعلاني الاثر
 والارزاق لذا اختار الال على الابل فقوله حصر ابا سؤل عن اختيار الال ترك الابل قوله واكل النبي عليه السلام
 عند الشيعية تحريمه لمعصومين انا اختاره المحشي نا على نديه العترة خوفا من ان يزدبب في الانوار الالنبي عليه السلام
 بخلافه وهو مطلب البصير في ذرية فائمة رضي الله عنها كما رواه النودى وجميع القريش وانه الاجابة والالتفات
 منهم لما اخرج البطلاني في سبب ضعيف آل محمدا تقي لمحقق الذي ترجح الاخير قوله وكوبه قلبي لما وكثير في حبه
 الصديق عليه السلام لقطعة قوله مع الايمان تصديق با جابه من عند الله تعالى مع كونني عليه السلام
 في الدنيا والايمان بقائه عند الموفات والاولى ان يقال فيهم هم المؤمنون بشيعة بعثت لايان فكونهم اصحابا

[illegible]

وكذا كان ينبغي عموم من حيث الالزامية والقانونية وحاشي الجحيم تترابى فاعلم انه ان اردنا لغاية مطلقا مسلم من الالة
والقانون مغايرة لا ينبغي عموم من حيث الالزامية والقانونية وحاشي الجحيم تترابى فاعلم انه ان اردنا لغاية مطلقا مسلم من الالة
الالة لغاية مطلقا كمال حيث الالة قطع بشرط تحريكه ليصبح في تصرفه ان يقيده التجارى ^{القطع بتجركا يشبه المردان}
الالة لغاية مطلقا كمال حيث الالة قطع بشرط تحريكه ليصبح في تصرفه ان يقيده التجارى ^{القطع بتجركا يشبه المردان}
والمعادى احوال حيث العبد الموت قوله على سبج قانون الاسلام لا على طريق قانون الفلاسفة قوله تقرير المرام
اى مقصود الكلام المقصود علماء الاسلام بهو تقرير العقيدة واشباتها بالادلة قوله فاعلم اى فصل تقرير المرام على بقوله
بيانية لا يقتل لادنى الاضافة العينية من عموم من حيث المضاف والمضاف اليه ليشمل ما تم فضته والعقائد اعظم
من الاسلام الذى بنفس الاعتقادات قلنا لادنى الاضافة العينية من صدق المضاف على المضاف اليه
سواء كان بينا عموم من حيث جود عموم مطلقا بان يكون المضاف اعم من المضاف اليه ليشمل ما تم فضته والعقائد اعظم
للمضاف قوله فالاضافة لادنى الملازمة ما فى الاول فملازمة التجربة وامانى الثانى فملازمة المدلولية
قوله لى مبرر فالجواز لغوى فان قبل كيف حصل المصريح كما مبرر لمن جاز التبرير قلنا جعله مبررا لانه اوجز جميع معاني
كتلبد الفاظ خالين عن شئ الزايد يرضى المقاصد بحيث لا يخفى على بل لادى المسائل وفى لالة الفاظ على السج
كما ان لالة اصفاء مبررة للناظر فيها صوت المطابقة للواقع كذا الكتاب بصغار الفاظ ومعانيه مبرر من قصد التبريد
الانها صول المسائل التى تضمنها معانيه والفاظ فالكتاب مبرر كالمسائل مبرر بفتح من جاز مبرر قوله لى مبرر
فى الاسناد فالجواز على حال المصرفة لمن اذات كذا لى شوى ما وجب اختياره على لمن ارد التذكر مع انه اخبر وادق بقوله
لمن حاول التبرير قوله وكذا قوله تذكره فمضى ما معنى المذكورة فالجواز لغوى واما المردوها بينها نفس التذكرة فالجواز على
قوله تذكره اشارة الى ان الكتاب اقل كلاما واول ما انا الاول خلال كون الكتاب تذكر الموقوف على حفظه
وما هو اقل كلاما واول ما انا الاول خلال كون الكتاب تذكر الموقوف على حفظه
اى غير من حاول التبرير قوله لى مبرر من حاول التبرير قوله لى مبرر من حاول التبرير قوله لى مبرر من حاول التبرير
ثابت او كائن قوله تضمن معنى الاخذ او تعلم لان التذكر لازم لا يتعدى بكلمة من التضمين عبارة عن لذة بمعنى
او شبهة عن لفظ فعل اخذ ومعناه جعل احد سجا حلالا والاخر صلا كسب المقام قوله لى مبرر اى قوله تذكره لمن ارد
ان يتذكر من فوى الانها تخم لى ان يكون للمعلم او المتعلم مثل قوله ويضمن من حاول التبرير لى الانها لى ان قوله
من فوى الانها لى ان كان متعلقا بقوله ثابتا او كائنا فيكون حاله من الضمير متعلق فى قوله ان يتذكر كذا فى حقا

[illegible]

دقته ماثل لان مسائل العلوم تكون نظرية فالعلم بها لا يكون الا كسبها فالترديد في كون العلم بها كسبا وانفاقها كسبا
وقيد البيان في ان ينطق جميع المسائل والقدر المعتد به مع احد تلك المعاني لان نفس المسائل غير معينة لانها مقررة بانفسها
سواء حصلت كسبت او لا فبما فيه قوله اني قد تقدمت لشارة الى ان المقدمة خبر مستدل ومحدود لا اعتبارا بمحدود ولا بغيره كسبة
قوله وانما جنة اليه الى بيان الحاجة الى النطق قول المراد منها انها هي في مقدمته الكتاب قال منها لان التقدم في ما
القياس يطبق على قضية جعلت خبر قياسي لا خبري وقد يطبق في اربابها ما يتوقف عليه صحة الدليل فبما دل بمقدماته ولا يتوقف
كاسب الضمري فبما وكيفية الكسبي في الشكل الاول مثلا كذا ذكره السيد السند قدس سره قوله قد تقدمت المقصود لشارة الى ان
عنده التقدم بفتح الدال انما يستبين معنى المقدمة اللغوي الاصطلاحي لا بغيره فان طابقة الكلام المعاني لما استقرت ان يكون
سائر الكلام المعاني قد قدمت طابقت عندها المقدمة كقوله في الحشيش لبيان الاصل لاخذ في الاستعمال في مقدمته
الجماعة التي تتقدم في قد استعيرت الاول كل شئ ثقيل مقدمته العلم ومقدمته الكتاب مقدمته الكلام فلا يراد ان استعاره
الحشيش مقدمته العلم استعاره المفروض المضاف وهي غير جارية فانهم قوله دفع بها فيه فافادة مدلولها البصرية في المقصود بفتح
الارتباط بقوله في عطف تفسير بقوله لا ارتباط المقصود منها قوله طابقة من لمعان لا يخفى على المتأمل ان المقدمة على الاول
مقدمته الكتاب على ان تقدمته العلم مقدمته العلم ما يتوقف عليه الشرح مسائل كقوله حده وغاية وموضوع مقدمته الكتاب طابقة من
الكلام قدس سره ان المقصود كونه بوطانها بسبب اعطياها النفع فيه قوله بوجوب في الشرع ولم يقتضف اصل الشرع عليها والشرع
على البصيرة كما يراد ان شرع بدون تلك الموعود البصيرة في قوله التي هي من اشارة الى علمه لا يستدل فافهم قوله لم يرد والشرع
عن المقصود واقفارا الى كثرة الخوف لا اشتغال بها الا طائفة من العلوم العلم به علم ان العلم المطلق هو مطلق الصورة الى اخره عند المدرك
وهو على تعيين الموضوعات والعلوم الموضوعية ان يكون المعلوم غير فائدة حادثة عند المدرك البصيرة مثالا كما ذكرنا في ان وصفه كان
الذاتية القائمة بالنفس ان العلم بها انما هو بخصوه واتباعه المدرك بالحصول صور ما فيه لان النفس في اوارك الصور لا يحتاج الى صورة
اخرى مستغرقة في العلم بالصورة لا يكون بالحصول صورة المعلوم بقوله الاطباء انهم في اوارك الاشياء انما جنة عن المدرك لاشارة
لا يكون صورة لانه جنة في علم ان الاشياء عند المدرك ليس قبل حصول صور ما فيه عند الحكماء القائلين بوجود الذنبي فبما كذا هو قوله
انما صلت قبوله ان من العلم بالفيض وضافه مخصوصة من العلم بالعلوم فبما ان العلم بالصور هو الاول فيكون من
الكيف هو الذنب المنصور كما في السيد قدس سره ووجه بان العلم بصفت بانطابقة عند ما اذا الموصوف بها الصورة
شرح الاشارات ان من الصورة ما في بقية الخارج في العلم وما هي غير طابقة في الجبل وفيه ما فيه لا يناسب حال المبتدئ الى بعضهم
انه هو ان يكون من بقوله الافعال وبعضهم الى بهواته لث فيكون من بقوله الاضافة وانما انه نفس حصول الصورة في الذنبي

[illegible]

الغيرى فكيف تعلم بالكتابة التي مدارها على اللازم من عليه **قوله** وكذا الحال في التصديق بمعنى اخذ التصديق تمام من الضرورة
 فيصير ضروريا وتما من الاكتاب فيصير كسبيا فاقبل لو قال فيصير كسبيا متعام فياخذ التصديق كسبيا فقلنا ان
 فيقسم التصديق كسبيا فيصير ضرورة اه لما كان محتملا لثلاث احتمالات احدها ان يكون التصديق ضرورة ضروريا
 باسرها كسبيا والثاني في عكسه والثالث ما هو المقصود اعني ان يكون التصديق ضروريا وكسبيا وان يكون التصديق ضروريا وكسبيا
 فقال لاقال بقينا للامراء وخذوا من الفساد **قوله** الى الضرورى وكسبي وانما عدل عن الضرورة والاكتاب اليها لان
 الحمل مستبعد من القسم والاقسام بالتقسيم الاصطلاحي الذي هو المقصود والاصل ههنا **قوله** في العلم بالكتابة الخ شايان
 كما من التصديق الذي يعلم من غير ضرورة ولا شك ان يحصل بعد التفتيش يكون دليل الشان ورفع المكان **قوله**
 الخ شتم الاستدلال شتم كسبي وانما كان الاستدلال احتمالا من ادعى واستدل صاعدا فاسم المصنوع
 والاعراض سيما في هذا الزمان الذي جعل النظرية للكتابة والعدا للضرورة والفساد ومصارف المناظرة مطروحة
 انما هو في الحقيقة الى ملك مسلك النقل والحكاية وهو ان يوصف بالكتابة **قوله** وذلك اي كون هذه الكلمة بديهة
قوله لا نأذرجنا لانه انحاء واشاره الى ان هذا الوجدان عام لا خاص فلا بد ان الوجدان لا يصير دليلا
 على الغير **قوله** حقيقة الملكات بي جوهر مجرد في ذاته وفي فعله وجسمه نوراني فيشكل بالشكل مختلف **قوله** كسبي في حقيقة
 وهي جسم ناري فيشكل بالشكل مختلف **قوله** بان العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث **قوله** في احوال موهوبه في الصانع
 موهوب في المصنوع الموهوب موهوب ولان المصنوع موهوب ولكن لا بد له وجودا فكل من موهوب يرجع اخذ طريقة وهو اعني المانع
قال المصنف لتفصيل المجهول اي التصديق كما اذا جهلنا الانسان وارادنا تحصيله فلا خطانا كجهولنا
 والناطق وربما كما يحصل الانسان وكما اذا جهلنا العالم حادث فلا خطانا ان العالم متغير وكل متغير حادث يحصل العلم
 بان العالم حادث وهما اعتبر الجهل في المطلوب لاستحالة متعلما معلوم ولكن يلزم ان لا يكون مجهولا من صبح اوجه
 والكان المطلب للمجهول المطلق وهو محال بديهة بل يكون مجهولا بالوجه الذي يطلبه ويراد تحصيله ومعلوم ما جهلنا من
 من المعاني عند الطالب للتعريف البيان يمكن التفصيل والمطلب العلم ههنا ان اللازم في المجهول المجهول **قوله** في النظر
 توجه النفس آه اشارته الى ان الملاحظة بمعنى التوجيه والمدرك من النفس النفس انما طاعة **قوله** في العلم بالعلوم الذي
 حصل صورته في العقل فلا يخفى انه لو قال بخوالا لم يحقول لكان انسيب لبيان الحق واوفى لما استذكره من وجه
 العدل عن نطق المعلوم الى المعقول **قوله** في تفصيل المصنوع معلوم بالوجه الذي يطلبه لان جميع الوجوه لان طلب
 المجهول المطلق محال بالضرورة كما مر **قوله** في استعمال اللفظ المستذكر لان العلم مشترك بين الصورة احواله من الشيء

انقسمت بديهي قوله لاننا اذا رجعنا لازالة تضاده واثارة الى ان هذا الوجود ان علمنا لخاص ظاهرا وان الوجود ان لا يصير له ليدل على الضمير
 قوله حقيقة الملك هي خبر عر في ذاته وفي فعله وجسم فوراني تشكيك في شكل مختلفة قوله المجن هي حقيقة هي ناري شكل بالتحليل
 قوله بان العالم حادث لا يتغير في تنطو قوله وان يصانع موجود لان الصانع موثر في المصنوع الموجود كل موثر في المصنوع الموجود
 المصنوع موجود ممكن لا يلزم وجوده من غير حرج اذ طريقه هو الصانع قال المصنوع يحصل المجهول في التصور اذ التصديق كما اذا جهلنا الانسان
 وارادنا تحصيله فلا خطا في الخيال انما هو انما جهلنا العالم حادث فلا خطا ان العالم متغير وكل متغير حادث يحصل العلم
 بان العالم حادث انما يتجرب في المطلوب استحالة استلزام المعلوم ولكن يلزم ان لا يكون مجهول لاس جميع الوجود الا كان الطلب للمجهول
 مطلقا في مجال لا يتغير بل يكون مجهولا بالوجه الذي يطلبه بالوجه اخر من بين المتاح عند الطالب التعريف البيان كما ان التحصيل والطلب
 فليس من بينها ان اللام في المجهول للمجهول هو ان النظر في النفس اشارة الى ان للاحاطة في التوجه النفس النفس لاطقة قوله ان المعلوم
 الذي حصل صورته في العقل فلا يخفى ان لو قال نحو الامر المعقول كان النسب بعبارته المتن وادق لاسنذكره من درجة العدل عن لفظ
 المعلوم الى المعقول قوله تحصيل اخر معلوم بالوجه الذي يطلب لاس جميع الوجود لان طلب المجهول المطلق مجال لا يفرق
 كما هو قوله عن استعمال اللفظ المشترك لان العلم مشترك بين الصورة الحاصلة في الشيء التفاعل النفس واما مطلق الادراك الاعتقاد انما هو المطابق
 اليقين واليقين المعلوم كثيرا ما يخص بالعلم التصديق كالمعرف في تصور وتبين من المعلوم اليقين فاحاطة المعلوم في جريان النظر
 في التصورات والتصديق المنطوق بالمجهول بالجهول بل لا يمكن ان يقل ملاحظة المعقولات مع ان المشهور ترتيبا هو معلومة بل انما يخرج التعريف
 بالمراد في جميع افراد النظر بلا كلفة قوله اى الامور الكلية لما كانت المعقولات شاملة للامور الكلية والخبرة الغير الددية فقط علم
 والخبرة المادية التي على غرض مع ان النظر لا يجري في الامور التجزئية مادية كانت او غير مادية فالمعقولات بقوله اى الامور الكلية
 في العقل قوله وددن الامور التجزئية مادية كانت غير قوله ان تجري مادية كان غير قوله لا يكون سببا لاكتساب الانحاسات
 التجزئية بالاحساس المطلق ولا من التجربة ثانيا لميت مما تؤدي الى حساسات التجزئيات الا خبر لاس احساسات خروضة ولا
 ادراك كل لى لان احساسات التجزئيات ليس ملاحظة ملاحظة قوله لا يقضيها سوا كان الانتهاء الى يقضيها بعينه ابتداء او في المنته
 مقتضيها فيكون منها الى يقضيها ايضا لكن بواسطة ولا يرد ان يقتضيه ان العالم حادث العالم ممكن في العالم قديم حتى
 الى ان يقال ان العالم قديم في قوة ان العالم ليس بجاذب قوله فاحد الفكرين خطا في الاحالة وذلك لخطا ليس
 ليس لفظة الاتري من العقلاء والعالمين للصواب الهامين عن الاضطراب في كل باب خطا كثيرة بل انما
 قوله والمالزم اجتماع التقضيين لا واسطة واول واسطة فان اجتماع الشيء مع شيء اخر مفرم لاس مستلزم اجتماع مع ذلك لاس الاتري
 قوله في انما كان مبدءا بطريق الشمس المثلث لم يوجد له يكون مجامعا لوجوده بالنهار بالضرورة قوله فلا بد ان يكون كونه في شمس وقوع

الخطا في الانطباع حيث ان معرفة احوال جميع الانطباع الخيالية ومعرفة جميعها عن مقدماتها ولا طريق اليها من غير الاستقراء
الاستقراء من الخبر في الكلي من خبره في الجزئيات غير المحصورة بقبولها حيث يعلم كل خبر منها عند الحاجة بالانطباع الى خبره في الجزئيات
وتستد رعادة ولا شك ان العلم بالحاصل من الخبر في ظني فلا جرم يصح في تحصيل اليقين في الجزئيات الموصلة الى الكلي حتى يتعدى اليها
ايها قوله فقد ثبت احتياج الناس الى قولته بثلث مقدمات ومن بينها نفي الاعتراض ان المقدمة في امثلة رتبة رسم المنطق
الحاجز اليه وموضوعه ان اشغال في القديمية ان يقسم العلم الى تصور القديم وقسم كل واحد منها الى حاصل بلانظر الى اصل منظره
قد يقع فيه خطأ اشغال بالليس المقصود في المقدمة قوله الاول ان العلم بالتصور والقديم فان قيل ما احتجنا اثبات احتياج
المنطق الى تقسيم العلم اليها فان التقسيم الى الضروري وقوع خطا في نظر يقضي في ذلك اثبات فاجواب ان مقصود بيان الاحتياج
الى تقسيم العلم المنطق عن الموصول الى التصور الموصول الى التقديم علوم تقسيم العلم اولاً الى التصور والقديم وليس من ان كلا منهما
ضروري في نظري بل ان يكون التصورات باسرها ضرورية والقديمات بماها ضرورية فلا يكون محتاجة الى الموصول الى التصور الموصول
الى التقديم فلما ثبت الاحتياج الى خبر في علم المنطق مما قد عرفت ان المقصود ذلك بكذا قال السيد سرح قوله علم من غير
المنطق قد علم من البيان ان بيان الاحتياج الى المنطق لما كان منساقاً الى تعديده برسمه من العكس يحجز ان يعرف بخاصة خبر
سوى لما يوجب الاعتماد عليها في التوجيه في تقسيم العلم الى قسمين الى آخر المقدسة وقضية كلية وكلاهما حاصل القاعدة والضابطه سواء
القضية فافروا القانون ان رعاية افراد العلم لا يميزه هو انه يعرف منها بالقوة التمييزية من الفعل ان يجعلها كبرى القياس من تضمها
الضروري سهله يحصل قوله احوال خبريات الفاعل فلكذا داردت معرفة حال زيد في جاري زيد وتلك زيد فاعل كل
فاعل من نوع قد عرفت ان موضوع قوله عن احواله الذاتية المستندة الى احوال الموضوع لا الغريبة لا اجنبية المتبانية عنه قوله كما هو متبع
الشمس التي تطلع على درك من غريب يخفى اسببه هو المولد بالتعجب منها فالايراد ان التعجب هو اشغال عرض للتعجب عند اكل امور غريبة
فلا يحق الانسان للذات بل لا درك مرساويه به ودرك امور غريبة يكون تعجب من استعمال الانسان به بسطة سادته فالتعجب لا يخفى للانسان
بواسطة خبرية عن الانطباع للذات فالتعجب من الغريبة يقتضي الحدود التي هي جميع اص المادة يكون الحيوان الذي دخل في الموضوع انما كان
الغريبة بتقدير الحدود والذات بها عبارة عن ادراك ذلك ما حدث فالتعجب من الغريبة لا يكون مجموعاً لعلها خارجة عن التعجب ليس محمول
الانسان فلما انهم يتسامحون الذبابة كثيرة فيذكرون بل المحمول كالتعجب والضحك ولكننا لا نريد ان يكون المحمولات مشتقة منها وانما
يتسامحون بها لتباينها ورفقها لا يلائم ما جعل بل هو نفس العروض قوله من حيث انه انسان اي غير مفيد بامرفان كمنه اذا
كانت عين بحيث كان معناه اطلاق انه ولا قيد هناك حتى يقيد لا ملاق اذا كانت غير غفها ما انه محكوم عليه بالنظر الى
ذلك لا يفرق قطع منظر عن غير ذلك الا في قوله امرساو ذلك الشيء هو ان كان خبره له او خارجا عنه وادراك المغفولات الاحقة

لأنسان بوسطانه ناطق قوله كالحضك لعرض له بوسطانه تعجب قوله التعجب في التعجب باللفظ في سائر الناس لا يتو
فرو منه ويكون تعجبا فانه بعض الاطفال في المبدأ لا يفهمون في قول ان الضحك ليس بعرض ذاتي للتعجب لانهم قد سمعوا ان التعجب يكون
سببا للضحك وقد يكون للفرح انهم لا يخوفون مع ان العرض لذاتي الذي لو اسطه يحجب ان يكون معناه انما لها انما قلت ان التعجب باللفظ
مثلا لاننا لو ان التعجب وصفا للضاحك بلا واسطه وهو موقوف قوله بالعرض اي بوسطانه العرض الذي هو التعجب في له لاجاز لا حقيقة
قوله فانهم لعلنا شارة الى ان الضحك انما يكون سببا للعلل البعيدة المؤثرة ثم لا ولكن انما انما سبب قوله حيث يقول ان
المتصور لا مطلقا فان المنطقي لا يبحث عن جميع احوال العلويات المتصورة وكذا لا يبحث عن جميع احوال العلويات المتصورة بل لا يبحث
العارضة لها باعتبار انما الى الجوانب التي تصدق في كونها موجودة في الذين لا يوجد فيهم الى غير ذلك من احوالها لا يبحث
عنها فان قلت اذا كان الموضوع مفيدا بالايصال كان الايصال من جهة الموضوع وفي حكمه في كونه سببا في كل العلم او لا بد كل علم من
موضوعه سلب الشبهة فلم يكن من الاغراض المطلوبة في هذا الفن ان يجب ان يكون المحجوز عنه احوال العرض الوصل بعد كونه يصلح احوال
الاغراض ان قوله لا المعروف فهو عبارة عن المعلوم تصدق من حيث انه يصل الى الجهول التصديقي كذا قوله لا ما لا يحتمل الى قوله انما
ان ريد انما مطلقا موضوعا لم ينطق فيه بظاهرها الفساد لما علمت ان المنطقي لا يبحث عن جميع احوال العلويات ان ريد انما موضوعا لم ينطق
حيث الايصال كان الايصال من جهة الموضوع فانه لا عارضا عنه فبذلك ان يكون عرضا فانيا له قلنا ان الموضوع هو المعلوم المتصور المتصورة
الايصال لنفس الايصال كذا المعلوم التصديقي فالمراد من حيث انه حصل حيث هو استعدا الايصال فالايصال خارج عن الموضوع عارضا
فان قيل ما وجه تعدد الوصول لم لا يجوز ان يكون الوصول واحدا بان يكون تصديق بوسطانه الى التصديق بالعكس قلنا لا يجوز لان تصديق الواحد
الى التصديق كان عرفا ولا يعرف لانه لا يكون عرفا على الشكل الاول فنقول ان الموقوف محمول الاشياء من تصديق بوسطانه
من الموقوف تصديق على الشكل الثاني ان الموقوف محمول الاشياء من التصديق محمول على تلك الاشياء بالعكس الكبري في النتيجة والكبري في الموقوف
الى البيان في توضيح التصديقي ان المقصود انما سبب الجهول التصديقي فاداة التصديقه بالكلية وبالوجه تام في الذاتيات او بالعرضيات
فالعرفية هي ما وكل منها مقول محمول مثبت من زمانه لا بد من المعلوم فهو تصديق الوصول الجهول المتصور انما انه لا يجوز ان يكون تصديق
الى التصديق كما سبب الفلان لو كان كسبا كان علمه والعلم لا بد ان يكون مساوية له في العلم في علمه وهو تصور مساوية
الى جو التصديق في علمه فلا يكون عليه وكما سبب التصديق فيكون مساوية في العلم فلان اثر التصديق مجرد مثل الشيء في الذين من غير
عن كونه حقا او باطلا او كونه حاصلا في الذين او غير حاصل فيه بخلاف تصديق فان اثره حصول الشيء في العلم لا يحصل
من حيث انه موافق وليس موافقة والمقصود منه ان الذي حتى يصح التعلق لا داعي فلما يترتب على التصديق الذي يفيد مجرد
في الذين انما قيل ان التصديق لا يتبع معنى مفروض ضرورة ان الذي يقع عليه يكون صادقا في نفسه وعنده العقل فلم يكن في ذلك

التصور فانه لا يمكن اعتبار حقيقة المطابقة ومباينتي حقيقة العقل لم يلزم ان يكون له بقية مطابقة من بينا السيقية
تحتل متاع الكتب التصور والتصديق بهذا ذكره بعض الفضلاء قوله قد علمت في بعض النسخ ان النسخة لا تحتل عن الفاظ بل عن
المعاني فلا اشتغال حيث الفاظها لا يتاثر في النسخة بل في المعاني بل مقتضى ما بالذات بل مقتضى ما بالمتبع لتوقف الافادة والاستفادة
عليها اذ وقع لما يتوهم ان مباحث الفاظ متفصلة بذات لا يرد في المقاصد بعد المقدرة فيحصل الدفع انها مقصورة ايضا وايراد
في المقاصد اشتد الاتصال بين الفاظها والمعايير في ذكر الحروف والاصوب في ذكر الرسم اللغوي لا ان يرد به الرسم على ما يورد به سبيل العربية من
الحد على كل من القسمين لا رتبة للعرف فانهم قوله بعد المقدرة المقاصد اشتد الاتصال بينا في توقفها واستفادةها عليها قوله في
ايراد مباحث الفاظها ولم يقل لتوقف الافادة والاستفادة على ذلك لعدم توقفها على ايرادها بعد المقدرة بخلاف ان اعلم مباحث الفاظ
من كتاب آخر من اعلم انما هو توقفها على نفس مباحث الفاظها لكن على ايرادها في هذا الكتاب بعد مقدرة فلا قوله ذلك في ايرادها
الافاظ قوله مما الى الافادة والاستفادة جوازا يقال وجب الاشتغال بهيان الدلالة وتقدمها على مباحث الفاظها قوله اقتضا الطبع
مراج الافظ وقطع الطبع على اللفظ في ان نفسه قوله الدال لا يرد شيئا في خطوط العقود والنصب والاشارة قوله كذا لانه
اح قال مولانا اذ ورد في حواشيه على شرح الشريعة حتى ان اللفظ لا يفتح البقرة وضمها مع تخفيف الحاء تشديدا يبدل على وجه قوله كذا لانه
لفظ وزيرنا لم يقل قط يريد ليكون المثال المفضل من غير مشوب بغيره قوله المسحوق من ايرادها غايتها بادلوس من مباحثها في علم وجود الله
بالمشاهدة قوله اي كونه لا يرضى المراد بالضرورة اللزوم الذي هو عبارة عن كون الامر خارج عن الموضوع له قوله الموضوع له
لذلك الامر خارج هو كانه يعني ان اللزوم الذي المذكور على نوعين عقلي وعرفي لان احتمال تصور الموضوع له بدون الامر خارج عنه
لا يقتضي العقل بل العقل يحكم بامتناع ذلك التصوف فاللزوم الذي عقلي لا يقتضيه العرف جري العادة بان العقل يجوز تصور الموضوع له بدون الامر
الخارج لكن بحسب العادة في احتمال ذلك التصوف فاللزوم الذي عرفي قوله كالبصر بسبب في المعنى فان البصر خارج عما وضع له المعنى وعدم البصر
ولا يلزم للزوم الذي ان تصور عدمه ون تصور البصر خارج عنه محال فمع ذلك اللزوم لم يعقل لان المعنى كونه عبارة عن البصر
المضاف الى التحصيل العقل يتصوره بدون تصور البصر ضرورة استحالة التقيد بل تصور القيدان تلك البصر في مفهوم المعنى في عبارة عن البصر
مطلقا فاما البصر ان كان خارجا عن مفهومه لا يرضى الناطق ان كان خارجا عن الجواهر لكنه داخل في مفهوم الانسان
يكون لانه عليه الاثر فلهذا المعنى عدم المضاف الى البصر كونه البصر خارجا عنه لان المضاف اليه يكون خارجا عن المضاف لا يذهب من ان
عبارة عن العلم مطلقا فان المضاف اذا خذ من موضوعه كانت الاضافة وانما في المضاف اليه خارجا عنه المعنى كونه فانه عدم من حيث انه
مضاف الى البصر لعدم من حيث انه وحاصله ان التقيد خالفه في التقيد خارج عنه واذ المضاف من حيث هو كان المضاف اية الاضافة
الغير خارج عنه فالاحتمال ان الاضافة داخل في مفهومه المعنى والمضاف اليه خارج فيكون البصر لازما فيكون ولا يرد عليه بالضرورة لان المضاف اليه كونه

الى الحاتم فانه علم موضوع للانسان المشخص بقصوره بدول تصوره الجوه بحسب العادة في محال قوله في الدلالة على المسمى في تاليفه ٢١
 اشارة الى ان التصريح الضام بها الكبرى سببه الحصول من غير مطلوب ان تقول انهما بالبيان وكل تاليف لا يوجد في المتبوع حيث يتألف
 فيما لا يوجد ان المتبوع اما الصغر فلان تعريف كل من التضمن والاستزام يتألف بالقبول بالذات وبالقبول الاول من وضع الالفاظ
 بوالله المطابق فان الرغبة لم يوضع الفهم اربعة اولاد وانهم التضمنة تضمننا وانفسها يتساوون التزاما مقصودا بالتبع والقصد الثاني فيكون تاليفا
 بالذات البتة والاكبر في ان تاليف متبوع فلا يوجد الابد وجود قوله والى ان التعميم اى تعميم الدلالة المطابقة بالحقبة والمقدرة
 قوله في غير اى يمكن ان يكون في العلم بجزاها مكانه وبذلك جواب فيقيد المقصود بعدم استلزام المطابقة لتضمن الاستزام لان للزوم امتناع العلم
 عن آخره فيكون مكان التلكاك فلا يراد الدليل فان قيل العلم بالعلم لا يستلزم العلم بعد العلم لا يستلزم ان يمتنع العلم بالعلم لا يستلزم
 فاقدر تقرير في موضعه التركيب الذي يخرج عن العجب لتعلق قوله بالعلم لا يرفع الامام ان المطابقة مستترة للاستزام لان تصوره
 كل ما يتلزم من قوله لا يرفع من انهما قوله انما ليست غير فاللفظ اذا دل على لزوم المطابقة دل على اللزوم بالاستزام وفيه سلب
 الغير لازم فبني كل معنى من المعاني يلزم من حصوله في الذهن حصوله في هو باطل لوجود المحال لطلان الاول فلا يتصور
 كثير من المتسامح لفضله عن سلب ما عهدها واما الثاني فلانه لو صح لزوم من انهما قوله انما ليست غير فبما يتصور قوله لو كان قد وقع في بيان
 الاستزام من التضمن والاستزام وانما يذكر المصريح لان بيان علم استلزام المطابقة لتضمن الاستزام كما في طريقة فانك اذا علمت جواز
 معنى بسيط لا لازم له فيجوز ان يخطب بالحق لفظه كركب لازم له لفظه معنى بسيط لا لازم له في قوله اى اللفظ الموضوع لان المتبوع عندهم
 الدلالة اللفظية الوصفية ولانه لا يوجد للدوال الاربعة بالافراد والتركيب اجمالا في اللفظ الموضوع اعم من الحقيقي والافعال في كل
 مبهم فيقولون في الفصح معينا خاص عام اما خاص فهو محل الشيء بازار المعنى لم يدل على انه مبهم بل هو المتبادر منه عند الاطلاق المتعبر
 اصطلاحهم من الدلالات الثلاثة والترادف والاشتراك في غير ما يصح والافعال في الجازات اما العام فهو محل الشيء
 بازار المعنى لم يدل عليه لولعته والاعلى تعينه وبذلك المعنى عام شامل للحقيقة والافعال في كل من المعنيين ينقسم الى نوعين كالمفردات والافعال
 وضع الاجزاء الخارجة كالكلمات والافعال ينقسم الى نوعين وضع الشيء المسمى به وضع المعنى كوضع الانسان للحيوان والافعال في كل من المعنيين
 لمعانيها الى الوضع النوعي وهو وضع الشيء المخصوص اشياء اخرى لوجه عام كوضع المشتقات المركبات والمجازات فان صيغة اسم
 الافعال مثلا وصفت لكل من له ماخذ الاشتقاق مثلا وكذا المركب وضع لكل شيء مركب مع غيره والمبني المستعار وضع
 لكل شيء ليس له موضوع الحقيقي فيقسم الى الوضع الخاص للموضوع الخاص كوضع الاعلام فتعريف الوضع العام للموضوع العام كوضع
 الاخصاس الى الوضع العام للموضوع الخاص كوضع الحروف الضامة اسماء الاشياء والموصولات والمشتقات والمركبات والمجازات ثم الموضوع مجموع المعنى
 كما هو المبني في الالفاظ باعتبار معانيها المجازية عن تعريف النظر والمركب على ان يكون لافراد التركيب اصطلاحا باعتبار المعاني الحقيقية فيكون

وصفت الانفاذ بها باعتبار المعاني الجارية مجازا وبمقتضى حواشي مير القبح وفيه زيادة تفصيل لا يلحق بها
قولنا ان يرييت شعوري وتغير القصد لا راد مع قسايه في اوضح بل القصد شمس لا راد وقال جلال العلماء جري
هنا على ما هو مشهور است جبري لا حاجة الى اعتبار القصد هنا بعد اعتبار القصد في اصل الدلالة على التقدم من قول المصريح
اشارة الى اعتبار القصد في الدلالة ولا يخفى على كسان التركيب انما يعرض للفظ حين الاستعمال في قصد عادة المعاني الكثيرة فان الواضح
ابتداء انما وضع الانفاذ المعاني مستقرة والمركب من حيث انه صاير موضوعا لغيره كما صرح به شرف العلماء والاشارة
عبارة عن لفظ واردة في علم من ان القصد غير التركيب كما كان الاورد عبارة عن التركيب من اجزاء لا يصدق ان التركيب
لا يتحقق في حالة واحدة فلذا اعتبر المتأخر في القصد في تعريفها فثبت من ان التركيب قصد الارادة يستلزم على انه متحقق في الدلالة
وقول الارادة متحقق في الدلالة كما وجهتم الى اعتبارها واما الاشارة على اعتبار الدلالة وعدمها في التركيب الاورد كما وقع في عبارة تفصيل
فغير صحيح لا يستلزم جميع الافراد والتركيب في مثل عبد الله تابطا بل يستلزم جميع الاحكام المتنافية لتتنا في حكمها المعنوية كالافادة الشارة
وعدمها لا يفي كالا عوارق البناء ووجه الاسناد اليه عدمها وفي الصحيح كلفنا باردة ولا يكلف اسناد الالوهة قولنا لانه خبرية
من لفظ موضوع ان قيل لو اريد بزرير يعني بزرير لم يكن مركبا ليس كذلك فلما المراد بالقصد الخارج على نون الضم
وقصد الدلالة بزرير على خبر معناه على خلاف قانون الوضع فان قيل تحقيقه فلفظا تدل على ان كان لا فيصدق عليه
تدل خبره على خبر معناه فيكون كبا مع انه مفقود فلما القصد خبره في الدلالة مجموع المادة المصنوعة على مجموع المعنى والدلالة خبره على
الخبر وكما بان المراد بالخبر الاخبار المتروكة في السمع صعب من حيث القصد لان القيد لا خبره في القيد مما لا دليل عليه في المراد بالقصد
اما القصد فعل في الاول قيل انما قبل استعمالها والقصد على معانيها في تعريفه مفقود على انما يخرج من قولهم
الناس على من المفرد لانه القصد خبره في الدلالة على خبر معناه اجواب العلم او محالية قصد الدلالة الدال حين قصد الدال في كالمعنى
والحمول الناطق بلفظ القيد الشخص السمي لا يقصد لفظ الحيوان الناطق بلفظها فاما في المراد قوله فاما كبا فيتحقق في المراد
اربع لان مفهوم مركب مفيد ورفق القيد تحقيق برفع القيد او جميع القيد فانتها القيد ووجه ما علمه لا تتقارر مجموع التعريف المركب وانه
يلزم من تعدد العمل المستقلة لمراد واحد بل هو واحد في العلم بها محال لان القول بان محال انما يكون في علمه الوجودي ون غيره بالادلة
دليل ان علمهم يجوز وتعدد العمل المستقلة على سبيل التبادل في التفصيل ان ههنا ثلث صور تواردا على سبيل الاستحسان على
سبيل التعاقب على سبيل التبادل الاختلاف بالصور كما هو في ثلث كون الحق انه في محال يمكن ان يكون له علمه لانه ههنا
كل على علمه عادة والتعاقد مجموع حشمتها فيتحقق في عدة امور ما صدق عليه من اعداد الفهم انما لمركب على المفرد لان
المركب وجوده مفقود في العلم بمرادها فلو لم يصح السكون عليه بان يحتاج الى كذا السند والسند اليه قوله ان العمل بالقصد

٢٣٠
 اى ان شتم على الاسناد الذى هو الحكاية عن اقصاف المسند اليه بسندى الواقع على القبا على عمنه لا دلالة له على ان الخبر المصدق
 به المصدق عنه بان هو الكذب فان خبره لم يركب لم الذى يحتمل الصدوق الكذب فان قيل الخبر ان كان ثابتا للواقع فكم يحتمل الكذب ان لم يكن من خبر
 فلا يصدق التحريف على شى من الخبر فاجوب بان الموضع الذى ذكر الاحتمال للعنى لم يركب بل بحسبان يقال خبر المصدق لا يصدق
 فاجوب بان المراد باحتمال الصدوق الكذب ما كانا محسب نفسي من ان الخبر لا يركب من جميع خصوصيات الصدوق القابل والى القاطع
 ولما صرح جلال العلماء بطلان هذه الاحتمال لانه لا يتصور من ذلك ما قاله من ان الصدوق والكاذب علمت ان الخبر لا بد له ان يكون
 عن الواقع فيكون خبرا عن الموضع الذى هو الكذب لا يجوز ان لا يكون من ان قولنا ان الصدوق الكاذب ليس من ان الكلام كان صادقا
 لم يركب من ان كان كاذبا لم يركب من ان كان صادقا لم يركب من ان كان كاذبا لم يركب من ان كان صادقا لم يركب من ان كان كاذبا لم يركب من ان كان صادقا
 اسواق كما عرفت قلنا ان لو لم يركب من ان كان كاذبا لم يركب من ان كان صادقا لم يركب من ان كان كاذبا لم يركب من ان كان صادقا لم يركب من ان كان كاذبا
 في تلك الاقسام الثلاثة لانها لا تكون الا من ان كان كاذبا لم يركب من ان كان صادقا لم يركب من ان كان كاذبا لم يركب من ان كان صادقا لم يركب من ان كان كاذبا
 ان الله تعالى نظر في من المستبين قوله لى يكون من ان كان كاذبا لم يركب من ان كان صادقا لم يركب من ان كان كاذبا لم يركب من ان كان صادقا لم يركب من ان كان كاذبا
 غير نظري الى امر كونه خبرا عن الواقع كونه صدوقا باللسان القطع على ان لا يركب من ان كان كاذبا لم يركب من ان كان صادقا لم يركب من ان كان كاذبا لم يركب من ان كان صادقا
 قولا لا يحتمل الصدوق الصدوق الكذب ما كانا محسب نفسي من ان الخبر لا يركب من جميع خصوصيات الصدوق القابل والى القاطع
 ولو في ضمن من ان كان كاذبا لم يركب من ان كان صادقا لم يركب من ان كان كاذبا لم يركب من ان كان صادقا لم يركب من ان كان كاذبا لم يركب من ان كان صادقا
 فيكون صدوقا عما هو ثابت فيكون كاذبا لا غير ذلك لا يحتمل الصدوق الكذب بل قلنا ان الموضع الذى ذكر الاحتمال كذا في قول الصدوق
 قوله بان لى المركب انما يركب صادق كاذب اشارة الى ان الخبر انما يركب بالصدق الكذب لكن كل فرد من افراده يكون
 نفس له استصفا بالصدق فقط لا بالكذب فقط فانهم واحفظوا لا يتصور ان يركب من ان كان كاذبا لم يركب من ان كان صادقا لم يركب من ان كان كاذبا لم يركب من ان كان صادقا
 يحتمل الصدوق الكذب قوله كان الخبر انما يركب بالصدق الكذب بل قلنا ان الموضع الذى ذكر الاحتمال كذا في قول الصدوق
 نحو ان كان خبرا كان لى خبرا كذا في قوله فاعلم ان لى خبرا كذا في قوله فاعلم ان لى خبرا كذا في قوله فاعلم ان لى خبرا كذا في قوله فاعلم ان لى خبرا كذا
 والتوضيح منقول من ان المركب يتبعه قد عرفت ان لى خبرا كذا في قوله فاعلم ان لى خبرا كذا في قوله فاعلم ان لى خبرا كذا في قوله فاعلم ان لى خبرا كذا
 الاضافى الى ان خبرا كذا في قوله فاعلم ان لى خبرا كذا في قوله فاعلم ان لى خبرا كذا في قوله فاعلم ان لى خبرا كذا في قوله فاعلم ان لى خبرا كذا
 يصلح ان يتبعه بالدر اربع فافهم ان لى خبرا كذا في قوله فاعلم ان لى خبرا كذا في قوله فاعلم ان لى خبرا كذا في قوله فاعلم ان لى خبرا كذا
 بدون ضم كذا لى خبرا كذا في قوله فاعلم ان لى خبرا كذا في قوله فاعلم ان لى خبرا كذا في قوله فاعلم ان لى خبرا كذا في قوله فاعلم ان لى خبرا كذا
 ولما كان خبرا كذا في قوله فاعلم ان لى خبرا كذا في قوله فاعلم ان لى خبرا كذا في قوله فاعلم ان لى خبرا كذا في قوله فاعلم ان لى خبرا كذا

من الشاكرين قوله على معنا المطابق للتضمني فلا نقض بالفعل قوله بان الاحتياج الى اى اصل موضوعه قوله بان يكون بحيث كلما
اذنع لما يتوهم من ان البنية لا علم انها سبب لانه على هذا لازمة لسبب التحقق في جميع مجرى ذلك الدلالة وحال المنع اضافية البنية
الى الضمير لا يسلط البنية سبب تلك الدلالة بل البنية سبب لى البنية المتحققة في مادة موضوعه متضمنة فيها لان المصاحح صدق
الموضوع المتضمن فيه انما علم كون البنية سبب تلك الدلالة اشياء اذ احتل الزمان عند اختلاف البنية ان تحدث المادة كقرب اقتراب اتحاد الزمان
عند اتحاد البنية وان اختلفت المادة كقرب اقتراب تلك فعله فلا يلزم ان يكون الحكمه مركبة لادالة مادتها على الحدث بل يتبعها على الزمان فيكون
جزءا والا على اخر معناه فاجواب بان في قوله دلاله خبر ومنه واجوب بان المراد به المسموعة وى الالفاظ والحروف من البنية الماددة ليست
كأن جاب بتقدير الاجز البنية الاول عليه كما فاحد من الجواب في قوله من يدل من الحد يد شديده قوله لا يسلط البنية لانه تصوير لا الحكم
في الجزى المراد به البنية البنية اصل البنية باعتبار تقديرها واخرها وحركتها وسكناتها وانما قيد هذه الكلمة بها ليجوز ما يدل على الزمان
لا يسلط بل يجوز ما دلتك الاس الغد قوله البنية من الالتيان لم يلصق بالفارسية شيكى قوله فلا يد انقض بنحو حصول البنية في البنية
فليس في مادة موضوعه الفارسية ليعني اذ ان الدلالة بالبنية بان يكون في تلك المفرد بحيث كل تحقق الى اخره فلا يد انقض المذكور في سابق
بحصوله من نحو جريان في غير تصرف فيها وان كانت موضوعه قوله الى حى جى تقسيم مطلق المفرد رجوعا ثانيا قوله لم يسلط المفرد فيكون
قوله ايضا ان اتحاد معناه معطوفا على قوله ان استقل فيكون قسما ثانيا للمفرد وتحمل ان يكون معطوفا على قوله ان قصد به لادالة
على جزء المعنى في تقسيم الموضوع ولكن الاول ان تقطع المقطوف عليه انما العبد المقطوف عليه كمالا يخفى قبل ان نقل المصريح
عن الشيخ في الشفا انه جعل الاسم تقسما في التقسيم ويدل على ذلك ان العبد اعلم ان المعنى لا اسم بينهما كل لفظ وال وابتدئ
ان المركب الموضوع المعنى كزيد الفاعل اسمى علما وان لمركبا لا اسمى حقائق ومجازات باعتبار رجوعها الحقيقة والمجاز
فالصواب ان يجعل في التقسيم المذكور دون اللفظ وال كما جعله الشيخ ولا الاقسام كما جعله الكاتبى نظرا الى ظاهر ما ذكره في شرح المقدمون
من جعل التقسيم الى المعنى المتبادر من الاسم عقل عن الامم بينهما كما علمت قوله لا اسم ولا معناه كما هو قوله وفي بحث جلد دعوى
لطان ان التقسيم ليس لى التقضى وحاصل الامر ان جاب منع ذلك اقتضار سنده لم لا يجوز ان يكون القسمه مطلق المفرد ويكون التقسيم
للمطلق وبعضها المتعبد فيكون جميع الاقسام جاز على المطلق قوله مع انهم لا يسمونها بهذا الاس وما كان على الكلام والالكان التسمية عدم
قال في تحقيق المعنى التسمية مستقلة لان كل اسم اسما والاشكال يكون كليا قلنا لم يصح ما بالكيفية فيكون التسمية والاشكال يكون
فلما لم يصح ما بالكيفية فيكون التسمية مستقلة لان كل اسم اسما والاشكال يكون كليا قلنا لم يصح ما بالكيفية فيكون التسمية والاشكال يكون
فيه قوله الى وحد معناه شارة افع ما يقال ان الاتحاد يكون من شيئين لانه عبارة عن اشتراك شيئين مثلا في امر بصفات للمعلم
وحاصل المنع ان الاتحاد المعنى بينهما كون المعنى متصفا بالوجود واحد بالعدل لان اتحاد من هذه الال المعنى المعنى الذى يقصد به

لو قيل في غير المسمى حيث هو مفهوم فلا يراد منه يخرج من قولنا ان نخذ الاعلام المشتركة وكذا المتوطيات والمشكلات المشتركة قال بل هو
 واجوب الشبهة واحدة بول المسمى المعنى المقسم اي ان قسمي اي معنى اخر هو ما علم او متوطا وشكك وان جئت الى معان كثيرة فهو ما
 مشترك في قولنا حقيقة ومجاز قوله كما لا سماء الاشارة على راسي المسموع را علم ان هذا التقسيم على راسي القائلين ان المضمرات اسماء الاشارات
 موضوعا للمعاني الكلية لكن بشرط استعمالها في تلك المعاني الخفية في الكلي واما على راسي من قال انها موضوعية بالوضع العام للمعاني في
 في رتبة عن قسم التقسيم الذي لا يحد كونه معانيها واحدة عن قسم التقسيم الثاني الذي هو قوله لا يسمى علما فلا بد من الوضع يخرج المضمرات
 واسماء الاشارات قوله هو منها كلام في قسم المفرد باعتبار اتحاد معناه العلم المتوطى والمشكك نظر مخرج من ماطر الببال في الجواب
 بل المتقال ان المراد بالمعنى في هذا التقسيم المعنى المستعمل فيكون في التقسيم الاول متحقق في المعنى الحقيقي لان كون اللفظ مستعملا في المعنى لا يقتضيه الا
 اذ كان في ذلك المعنى موضوعا له فوضع حقيقة اذ كان مجازيا كان مجازا كذا لا يتحقق المعنى المجازي بدون الحقيقة في قسم الاشارات مثلا دخل
 تحت المعنى اخرج من الشخص عند استعماله في خبرنا ذلك المعنى لكن لا يوضع فلا بد اخرها من التقييد بقوله وضعا وليظهر من بينها جوابا قيل ان المعنى
 المعنى المطبق لا يصح قول المجاز في الاقسام ان لا يدعى منه لا يصح المستعمل علما اذ اللفظ قوله في شخص كذا ان عيسى والسيد علم بالصلوب يمكن ان يكون
 اخبر ان المراد بالمعنى في هذا التقسيم المعنى المستعمل فيه وخرج نحو اسماء الاشارات متحقق المعنى وهو كذا كشك المعنى مهم لان المقصود بذلك المعنى المحكوم
 عليه لا اتحاد المتكثرة المعنى الذي عبر اللفظ بالقياس اليه ولا شك ان المعنى الذي استعمل في كلمة هذا اعتبر بالقياس اليه في مثل هذا الكتاب والخصيص لكن يشبه
 بالوضع لانها ما صنعت له على ان يتفاد لا يخرجها من قولنا وضعا واما قلنا ان المراد بالمعنى في ذلك المعنى لان العين بالنظر الى الدليل الجارية والبارزة عنه
 ذلك مشترك بالقياس الى الدليل على ان يتولد كذا الاسد بالقياس الى الحيوان المفترس لمرحل الشجاع حقيقة ومجازا بالقياس الى الاول فقط على ان يتولد واما
 الاشارة الى رتبة بالقياس الى المفهوم الكلي الذي وصفت له المفهوم المشار اليه المفرد المذكور بهذا الحكم متوطيات وبالقياس الى كل فرد فرد
 تلك المفهوم فبقي لا علم ولا كفاية تقسيم المعنى ح غير حاصر فكان انصواب ان يقول ان نخذ معاني شخص في علم اخر غير فافهم قوله
 تنقيها كما في الحقيقة قوله وتاويلها كما في المجاز قوله من في مشترك المعنى اذ المعنى مشترك المعنى الا ان يتخذ المفهوم من اللفظ عند تحقده
 الاستعمال قوله اي يكون في هذا المعنى الكلي كالاشنان والاشنان صدق كل واحد على افردة على السوية من غير تفاوت وانما
 سمي الكلي متوطيا لكون افردة متوطيات متوافقة في التوافق والقتيل ان افردة الانسان متفادته في صدقها على ما قاله في التوافق
 سواء رآك الحكميات هو اقوى في بعضها من بعض الا لم يكن التفاد من القدي والجن والوضع والصبي العاقل مع ان الاشنان
 كلى متوطيا بالاتفاق فاقول المشهور ان السكك كبرى في العرشي دون الذي في الانسان ذاتي لا افردة قلنا فلما لم يتحدوا
 في الذاتي والعرضي حكموا به كذا داوود واذا المانع في حريان السكك في الذاتي المتفاد احاب عن ذلك قدرة السكك بركة
 العارفين سددوا في شخصه الجوى لكونه ليس كواحد اياك قدس وهو مقدم على المراد باللفظ سببا اذ رآك الحكميات والاتفاق

[illegible]

[illegible]

فيكون في الخارج محسوسة معقدة قوله كالكواكب الكواكب البشارة وانما غير الاسلوب باعتبار بيان تلك الافراد وكذا قوله كالمحيطات البشارة
 مثال والافراد الخيرية التي هي السبابة مثال الافراد الخيرية التي هي السبابة معلومة اليك رتبا وتغير الاسلوب بها باعتبار اسباب
 عدم تسميتها بالافراد فاقيل عدم التماثل بين البرهان وبين التطبيق مثلا فكل ما يتصف بوجوده يكون بغيره حيث ان البرهان لا يوجد من
 معلوما البشارة التي هي شانه وكذا العدم تسميتها بالاعداد انما لا تفقد عند انهما لا يحصل لغير زيادة عليه فادرك ان الكواكب السبابة معلومة
 البشارة الخس الناطقة كالبشارة في الكلام منها انما هو المعنى المفردة والجواب بها صارت سمارا اعلاما كالبشارة في الناطقة فيها النسبة والكواكب
 السبابة سبعون الف والحقار ورواها في النفس المبرحة والشر في الرسل قوله كالفنفس الناطقة على سبب الحكماء العالمين هم العالم وعدم
 التماثل كاسطر اتباعه فانه اذا كان في الانسان يمارى يكون لكل الابدان نفس لم يكون لنفس الناطقة المعارضة لانها غير متساوية
 عند القائل فغير معلوم مع التماثل كاسطر اتباعه فانه اذا كان في الانسان يمارى يكون لكل الابدان نفس لم يكون لنفس الناطقة المعارضة لانها غير متساوية
 معده في الخارج وهو متماثل مع الوجود في كل الوجود وفيه ما هو غير متماثل في الافراد وهو ايضا في كل محقق في كل في ستمه انتهى وقد
 يشكك في كماله في وجود الواحد مع امتناع غيره مع امكانه فيكون وجود الكثير المتماثل غير المتماثل مع امتناعه مع امكانه فلا بد من جهة اعتبار
 على قوله كالبشارة السبابة عدده في الجواب مجرد احتمال عقلي ورواها في المصريح ليس بانقسام الكل مطلقا بل مقصوده بيان اقسامه الحقيقية
 في نفس الامر قال المصريح الكليان ان تقاروا ما فرغ من تعريف الكل في الجبر في شرع في بيان النسب بين الكلين بان النسب
 تتمتع التعريفات التي هي النسب لم يفرق بين النسب بين الجبرين او لا يتعلق المقصود في الفن بالجبري لانه لا يكون
 كاسبا ولا مكسبا لما مر ولم يذكر فيه الا بالاستطراد والتوضيح للكل لان الاشياء تعرف باضدادها فاقيل لان الجبري لا يكون كاسبا
 فان الاستطراد او التمثيل مثال الجبري في تقديره هو صلاحيته في التصديقات كما في مقصودها القضايا الشخصية فقلت الكلام
 في تصور الجبري في كسب التصورات فلا بد من الدلالة ان الاستطراد او التمثيل مثال الجبري في تقديره هو صلاحيته في التصديقات كما في مقصودها القضايا الشخصية فقلت الكلام
 الثاني فان تصور الجبري يكون هو صلاحيته في التصديقات الى التصور فلا خير لان الكلام في كسب التصورات قوله احدى النسب
 الاربع اما التباين الجبري فليس امر متغاير عنها كما استوفى فلا بد من المحصر وبقا ان المقصود المصريح حصر النوع النسب والتباين
 الجبري جنس يحصل من احد النوعين التباين الكل والمعموم من وجه قوله هما متباينان واعتراض عليه بان الاشياء والاداميين
 بالامكان العام لا يمكن في التباين ولا في الخارج لا يصيد فان على شيء اصلا في الخارج ولا في الذهن فان جعلته متماثلا
 وجب ان يكون بينه وبينه متباين جبري على راسيا في وهو باطل لان الشيء والمكن تساويان وان لم يجعل من المتباينين
 فقد دخل في تعريفهما ليس بينهما واجب تخصيص الدعوى بالكلية المعادفة في نفس الامر على شيء من الاشياء خارجا او
 كالا انسان قوله كالا انسان والجبر قال جلال العلماء كالا انسان الحمار والكان يكاد في زمانا ان يكون متماثلين في شيء من

بعض الانسان مما ليس بذالاني بل بانه لا يملك حلا ولا كان يكاد في زماننا تصادق في مله احدثه قوله على انما
لا يكون اذ لم يولد بالثاني ان يكون بينهما صدق كلي ولما كان هذا اعم من ان يكون هناك صدق كلي من جانب آخر ايقار لا يكون
بل يكون صدق كلي من جانب احد فقط قال على الثاني فاما ان يكون الصدق الكلي من الجانبين فهو لا يخفى على المتفطن ان المسمى روح اشأ
من غير اليبان ان المصريح بقوله ان تصادقا كلياً مطلق الصدق الكلي سواء كان من جانب احد من الجانبين لم يبق عموم المجاز والتميز
على انه لا يراه عطف قوله ووجهه على الجانبين لان التفاعل موضوع للشارك بقوله ان تصادقا كلياً مطلق الصدق الكلي في الصدق اذ ايقار
انما الصدق الكلي من الجانبين جازية الى قوله ان الجانبين بعد قوله ان تصادقا كلياً واشأ الى هذا احوال لعدم بقوله قوله
من الجانبين ليس ويا في هذا الشق اذ فاعلت عموم المجاز منوع كاصح المصريح في التلويح فوجه كلامه كحل التصادق على عموم المجاز توجيه
كلامه بالايضاح فقلت انما هو في عموم المجاز بعض استعمال لفظ في المعنى الحقيقي والمجازي وهذا ليس كذلك فان لفظ التصادق
استعمل في بيان المعنى المجازي ويكون المعنى الحقيقي فوامنه وعموم المجاز من المعنى المجازي لا يشأ وقد اصاب عن ذلك في قوله لا يولد الا في الصدق
تقديمه او لا يكون من الجانبين ووجه واحد ثم تفصيل التصادق الكلي المقيد كالتقال مثل في السط فكل حكم لا يولد تصادقا كلياً كما هو موجود
فان تصادقا كلياً لا يكون كلياً ثم يكون من الجانبين ومن جانب احد كما يقال مثله في الحكم قبل العطف حتى يكون قوله ان
علا حاجه اليه يكون قوله ومن جانب الصحة فتحتاج الى عموم المجاز في التصادق الكلي بقوله والاسم من جهة كلياً من جهة خبرنا او كلياً
من الجانبين ومن جانب واحد بل اقرب مما ذكره فاعلم ان قرب فيكون هذا توجيهاً لثبوت قائل انتهى قوله كما يجوز ان لا يصح فانه
ليس كل ما صدق عليه حيوان صدق عليه لا يبيض كالفرس الاسود وليس كل ما صدق عليه لا يبيض صدق عليه
الحيوان كالفرد لا يبيض قد يكون اذ اصدق احدهما صدق عليه الاخر كالفرس لا يبيض قوله ومن جانب احد ان تصادق
الكليان من جانب احد كلياً ومن آخر خبرنا فالكلي الذي يقيد على الاخر كلياً اعم كالحويان على الانسان والكلي الذي
يصدق على الاخر خبرنا خص كالا انسان على الحيوان قوله الى جوتين كالتقدير ان صدق الكلي كالا انسان صحيح اذ اقل
آخر كالا ناطق موجب كقوله صدق الكلي على جميع افراد ذلك الكلي موجب كقوله الى سالتين كالتقدير ان كل صدق
هذا الكلي كالا انسان على جميع افراد هذا الكلي سالب كقوله صدق الكلي على جميع افراد ذلك الكلي سالب كقوله الى موجب كقوله لان صدق
الاعم على جميع افراد الناطق موجب كقوله صدق الكلي على جميع افراد ذلك الكلي سالب كقوله الى موجب كقوله لان صدق
دمجها الى الاخص لانها لا يولد موجب كقوله صدق الكلي على جميع افراد ذلك الكلي سالب كقوله الى موجب كقوله لان صدق
الكلي خبرنا موجب وصدق الكلي على افراد الكلي خبرنا موجب كقوله صدق الكلي على افراد ذلك الكلي سالب كقوله الى موجب كقوله لان صدق
بالموجب خبرنا فيلزم ذلك ان عكس التفيد لازمه بطلان سبب لانه لا يتصور ان يكون قوله سالتين خبرنا لان اعم التصادق من الجانبين

الكلي في قوله تنوع اجتماع التقيضين على صدق عين الاخر مع عين الاول لزم اجتماع التقيضين وهو متنع قوله لا
 وهو كل ما صدق عليه تقيض الاعم صدق عليه تقيض الاخص قوله الصدق تقيضه ليس كلما صدق عليه تقيض الاعم صدق عليه
 تقيض الاخص وهو تقيضه ليس كلما صدق عليه تقيض الاخص صدق عليه تقيض الاخص صدق عليه تقيض الاخص
 صدق عليه تقيض الاخص صدق عليه تقيض الاخص صدق عليه تقيض الاخص صدق عليه تقيض الاخص صدق عليه تقيض الاخص
 للاعم فلا يبقى الاخص سبب قوله واما الثاني فليس كلما صدق عليه تقيض الاخص صدق عليه تقيض الاخص صدق عليه تقيض الاخص
 اصلا ولم يتصافا في بعض التصادفات في بعض آخر قوله فان صدقا معا ايضا مع صدق كل واحد منهما بدون الآخر
 قوله ايضا مجموع من جهة تصادفهما في المحرر الاسود وتصادفهما في القدراس والغرب قوله فان بينهما مجموع من جهة تصادفهما في القدراس
 وتصادفهما في الانسان في محرر قوله بآية كبرية ضرورة امتناع صدق الخاص دون العام قوله فلذلك قالوا لا اسماء مع اسماء
 اختصارا وتصورا لكل على شيء واحد مع ان عدم كونه قوله واعلم ان المصريح جواب عما يقال ان لم يكن ذلك النسبة بين التقيضين
 المتباينين عقبيهما قوله لا ينافي في كونه في التباين تجريبي من تلك الحقيقة قوله كما يطلق فوجد مستفاد من كل قديم ملاحظة ذلك من
 المطلق تجريبي على مفهوم متنع تجوز صدقه على كثيرين قوله الاضافي لان نيته بالاضافة الى غيره قوله وانجريبي السعي الثاني اعلم
 اشارة الى خمير موقوف قوله واعلم ارجع الى تجريبي قوله واعلم ان نيته بين تجريبي لتحقيق الاضافي قوله مندرج تحت مفهوم عام لان
 انجريبي تحقيقه هو شخص كل شخص تحت المباشرة الكلية المعروفة عن تشخيصه او هو المباشرة الكلية المقيدة بالشخص لا يمتنع المحرر
 هي المطلقة فيكون عام وجوه في ذلك تجريبي وغيره قوله اقله المفهوم ان لم يكن تحت مفهوم عام في ادعى ان ذلك لا يخالف
 تحت مفهوم وان لم يكن في كونه لا يمتنع كل ما كان مندرج تحت مفهوم عام فهو تجريبي تحقيق قوله كذا صدق
 كذا قوله تحقيق تجريبي الاضافي ولم يقل تعريف تجريبي الاضافي اشارة الى قوله وقد يقال انجريبي الاخص تعريفه لفظي لان
 الاضافي في قوله علم في بيان النسبة الرابع بعض الاخص تحقيقه في الاضافي في اظهاره انه تعريف الشيء بخبره قوله تفسيره بالاحضر
 كتحريفه بحول الانسان في حاصله ليس بجواب قوله اي الاخص المذكور يعني ان خمير موقوف ارجع الى الاخص قوله بان
 في تعريف تجريبي الاضافي اعلم معنى ما ليس بشايع في المحرر سواء كان شاليا من جهة اوله او ليس الاخص بالمعلوم
 هو الكلي الاخص قوله ومنه اي اعلم من قوله وهو عام على هذا التوجيه ولا يخفى انه شرع في بيان الفرق بين التقيضين
 نجد فصوص الفرق بالاختلاف بل مرجع الضمير الى التقيض على الاول المذكورة مطابقة وانقطاع الاعراض المذكورة
 اعلم ان الامان المحرر بالكسر لا بد ان يكون مساويا للمعروف بالفتح وعلى الثاني انعكس قال المصريح والكليات الخمس
 لا يخرج عن تعريف الكليات الخمس من جهة شرع في بيان الكليات الخمس لانها ممتزجة على الاصول لا يجوز ان تكون

[illegible]

[illegible]

الفصل في رفع الابهام الواقع في غير الابهام في الرفع
عبارة عن رفع الابهام الواقع في غير الابهام في الرفع
اي شئ كان انسان في زمان في ذلك ثم اذ انزل الابهام في الرفع
بالا لا يحسنه في زمانه لثقت احد في الابهام في الرفع
غير محصلة لكان الابهام في الرفع في الابهام في الرفع
اجل العال في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع
لاني موضوع فقد حصل في الرفع في الابهام في الرفع
في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع
الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع
محصلة في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع
تفصل من الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع
التحيز في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع
فاجبة في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع
يقول كعب بن زيد في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع
واحد فصلان في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع
فان حصل واحد في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع
واستحرك بالارادة فصلان في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع
واحد في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع
ويوضح كناية في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع
الدال على فصلان في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع
بترتيب في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع
اسم في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع
اشبهه في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع في الابهام في الرفع

هذا من ههنا انهم يتأخرون في إطلاق الفصل على الناطق الذي ليس بشي الا ان الانسان كالحمار بالارادة الحيوان المنفع ما
 الا ان كان شلما من الارادة فلا يجوز ان يكون فصلا لان الانسان جوهرا فالكبر من الجوهري والحيوان من الجوهري فلا يصح ان
 مرادهم بان الناطق فصل الانسان بالحس المتحرك بالارادة فصلا للحيوان لان مبدأ الناطق فصل من مبدأ الحس المتحرك بالارادة
 فصل ويطلقون العلم عليها مجازا ولا يخفى انه قد قيل ان الاحاسن مقدم على الحركة بالارادة لان الاحاسن وادراكه وحركته
 بالارادة متوقفة عليه وان الحكم الذي ذهب قوم الى ان بعض الحيوانات عن الحركة الارادية كالذرة فقد جردوا الحكم الادراك
 عن الحركة الارادية فيها ولم يذهبوا الى جواز الحكم بالحركة الارادية بل ادراك في شيء من الحيوانات قيل ليس كل ادراك مفقود
 على الحركة الارادية بل بعضها فكذا بعض الحركة متوقفة على الادراك اذ ربما تحرك انسان الى شيء ليدركه ثم الحركة الارادية متوقفة
 على الادراك كالمطلوع الى الاحاسن فلم يظهر لاهل هذا تقدم على الاخر اذ ثبت ان الفصل يكون علته من فترج عليه ان الفصل
 الواحد بالنسبة الى النوع الواسع لا يكون فضلا باعتبار ان الفصل لو كان جنسا لم يكن الفصل معلوما لذلك يحسن المعلول فيكون
 المعلول علته بغيره لا بدور وفيه اجماع قد ظهر من منافاة ما قال بعضهم ان الناطق الفصل من انواع حيوان الفصل الانسان
 الملك جنس له وحيوان بالعلم فيقول ان الناطق بمعنى ادراك الحيات ليس مخصصا بالانسان لان البارى غرضه ان يدرك الحيات
 وكما ان الحيات لا تقوى على ان يكون انسانا فلا يصح كونه فصلا قريبا للانسان لما تفرغ من الفصل القريب لا يكون مخصصا
 بالماهية التي هي الفصل لما لو سلم ان الفصل القريب لا يجب ان يكون مخصصا تلك الماهية فخلا فصل الانسان ليس هو جعل جنس له
 بل يجوز ان يجعل جميعه ان فصلا وان الناطق جنسا فان كل واحد منهما مشترك في ماهية الانسان غير ان قلت قد علمت ان الناطق
 الفصل على الناطق انما هو على اساسه واجازة الفصل حقيقة الامور مبدأ الناطق الادراك ولا شك ان ذلك مبدأ الفصل
 الانسان الذي هو اثر ذلك المبدأ فلا يخالف في ادب باب بعض الناطقين بان المراد بالناطق في تعريف الانسان الناطق المتكلم بالحروف والصوت
 وان خصه بالانسان لان المتكلم لغة المتكلم بالحروف والصوت كالبارى غرضه ان يدرك ما به ولم يكن ما يتفرع عنه حروف الصوت كسائر
 الحيوانات المتكلم بالحروف والصوت وبما للملايكة التي هي العقل والارادة وغرضها ان يدرك ما به ولم يكن ما يتفرع عنه حروف الصوت كسائر
 انما هو شئ من شئ لا يكون غرضه ان يدرك ما به بل انما هو شئ من شئ لا يكون غرضه ان يدرك ما به بل انما هو شئ من شئ لا يكون غرضه ان يدرك ما به
 والافاصلا ما كان لا يكون غرضه ان يدرك ما به بل انما هو شئ من شئ لا يكون غرضه ان يدرك ما به بل انما هو شئ من شئ لا يكون غرضه ان يدرك ما به
 بكل حال انما هو شئ من شئ لا يكون غرضه ان يدرك ما به بل انما هو شئ من شئ لا يكون غرضه ان يدرك ما به بل انما هو شئ من شئ لا يكون غرضه ان يدرك ما به
 ههنا ما هو المذكور في كتابي اعني ان الناطق الفصل من انواع الكائنات السالفة النوع السالفة من انواع الكائنات السالفة النوع السالفة من انواع الكائنات السالفة
 الكائنات السالفة من انواع الكائنات السالفة النوع السالفة من انواع الكائنات السالفة النوع السالفة من انواع الكائنات السالفة النوع السالفة من انواع الكائنات السالفة

ويعتبر به الحيوان انما كان الحس مقصداً للسان لان كل مقوم للمعنى مقوم للمعنى في قوله كل مقوم للمعنى مقوم للمعنى
افصل القول في شي من المقوم للمعنى في قوله كل مقوم للمعنى مقوم للمعنى في قوله كل مقوم للمعنى مقوم للمعنى
في قوله ان يكون المقوم للمعنى مقوم للمعنى في قوله كل مقوم للمعنى مقوم للمعنى في قوله كل مقوم للمعنى مقوم للمعنى
الحاج وفيه شبه على ان كبر الضمير يدل على ان كل مقوم للمعنى مقوم للمعنى في قوله كل مقوم للمعنى مقوم للمعنى
لما يخرج خاصة المحس فاختار بعبارة يكون المقوم للمعنى مقوم للمعنى في قوله كل مقوم للمعنى مقوم للمعنى
فالاشياء عند عدم عرض عام تكون مقوم للمعنى في قوله كل مقوم للمعنى مقوم للمعنى في قوله كل مقوم للمعنى مقوم للمعنى
باعتبارها في بعض المقامات في قوله كل مقوم للمعنى مقوم للمعنى في قوله كل مقوم للمعنى مقوم للمعنى
حقيقة لانسان عامه حادثة يقال ان العرض العام لا يقع احداً الا انما يقول المقول في الجملة لا في الجواب بل في
من عدم وقوعه الجواب ان يكون محمولاً لما ينسب من الفرق على ان يكون المقول في الجملة لا في الجواب بل في الجواب بل في الجواب
في الجواب لا يخفى قوله في كل ما اشار الى ان النسب في كل عرض عن الحقيقة هو الواحد قوله بالجملة بقدم بقوله الذي الى قوله يوم
فالخفي ان الكلام ينسب من مافي المقس من قوله كل منهما الى قوله من فافهم ما حفظه فانه لا بد من المبتدئين قوله عن موضوعه ان كان تبيين
في بي اوجوده فافهم انما هو جوازا ولد المحس حيث اختار المصريح على المبهمة كما اختار المصريح على المبهمة قوله في لازم اه واما قال
المصريح ان منتهى الفكاهة عن الشيء لم يقل من المبهمة بل على سبيلك المبهمة حيث قال ولا انا ان يستحيل فكاهة عن موضوعه لم يقل من
ثم قال احد سانه الى زعم الشيء لم يقل من المبهمة واما لم يقل المصريح من المبهمة لانه لا يلزم الامر ان يحسب المصريح خروج لو ازم الوجود وانما
ان يلزم من تقسيم المصريح الى المبهمة الى لازم الوجود تعميم الشيء الى نفسه الى غيره والمشهور تقسيم لازم المبهمة الموجودة مطلقا والاقام
لازم المبهمة من حيث بي بي اي لازم المبهمة ككل وجود لازم المبهمة الموجودة في الخارج ولازم المبهمة الموجودة في الدرس لا يخفى ان
بالشيء المبهمة الموجودة لانها مافياد الوجود او مساو له المصدق مستلزم له وهذا يقولون ان الشيء يساوي الوجود لعدم القطع
وعموم المساواة وشمولها للترادف المساواة فقيم المصريح يرجع الى التقسيم المشهور الا انه احضر حيث عبر القسامين الاخرين بعبارة
وهنا شك مشهور وهو ان ليس للترادف المشكك فيكون الدليل على هذا المذهب ان لزوم شيء مغاير لما يكونه يستلزم مغايرته لشيء
لا يمكن تقبل اللزوم من كون اللزوم فيقول ان ذلك اللزوم لا يخلو اما ان يكون له احد لا يكون له الا على الاول فيستلزم
اللزومات على الثاني يكون اللزوم كمال ارتفاع وامكان القاع اللزوم يستلزم جواز الانكسار بين اللزوم والمشرع الذي في صفنا الملائمة
عيناها الجواب باختصار الشق الاول في منع من منع ذلك لانه لا يلزم من اعتبار الشيء في التسلسل في الاسرار الاعتبارية بل في
جائز فان الواحد يلزم كونه لنفسه في ثلث الثلثة ورجح الارجح ولهم جواز القس في عبارة عن مجموع امور غير متباينة في رتبة وبعيدة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

المعرف ولكن تلك فان النوع فيها لا يكون جزئ منه ولذا قالوا ان كرهه تطراوى وما سواه نوعان ما يتركب منه المعرفة بالانسان
وهو اجنس لفصل وانما منه وما يتركب منه بالاحكام فهو العرض العام كما ترى وان تأملت ادنى تأمل علمت ان قوله
بعد الفراغ عن بيان ما يتركب منه لا يتلوه فم ذلك فافهم قوله بعمل على شئ اشارة الى ان القول في الحسن بمعنى الجمال
لا يستعمل ولا ينبغي ان المقصود الاصل من المعرفة بالكسر تصو المعرفة بالكسر على وجه يكون طبعا على المعرفة بالنوع انطباقا
بالذات كما في تصوره لكنه او بالعرض كما في تصوره بالوجه هذا لا ينافي في العمل بل لا بد من العمل حتى يحصل التصديق بثبوته والا لما كان
للملاحظة لكن ذلك العمل ليس مقصودا بالذات بل العرض فلذا قالوا ان كرهه المعرفة من ضرورى في التعريف لما ذكرنا احصاءه حتى
يخرج عمل التعريف على يقيد الاتساق وموجه ما علم ان قوله لا فائدة تصوره فصل المعرفة عن سائر الحركات التي عمل على الموضوعات فادبها
ثبوت صفة من الصفات الموضوعات فافهم ان لا فائدة صفة تقابل القول في التعريف ليس كما يخرج من المعرفة الذي يحصل للانسان
لا غيره لان افادة نفسه تحجب استحاد الفاعل المقابل هو باطل فلما ليس المراد بالافادة بهما ما هو صفة الفاعل سواء كانت
صفة القول او السبدر الفياض كونه مفيد حقيقيا قيل ان لما حطه الغار الاعتبارى كافي في نفى البطلان كما في مناجحة
الطبيب نفسه فانهم قالوا شاذي مولانا احمد بن سليمان الاحمد يادى غفر الله له فوجه اعلم ان الغرض من التعريف ما يحصل
صورة كمن حاصلته في الذهن نوعين صورة من بين الصورة احصاءه فيه الاول هو التعريف بتحقيقه والثاني هو التعريف
اللفظي ثم التعريف الحقيقي اما ان يكون موجودا معروفا معلوما او لا الاول هو التعريف بحسب حقيقة والثاني هو التعريف بحسب
وكلمة احد منهما ان كان بالذاتيات محققا او رسم تام وانما من الاف رسمه على او سمى لك وشال احد الاسمى الرسم الا
تعريف الفعارة الغير المعلوم وجودها بحسب ان الكذا في او بالظاهر الكذا في مثال التعريف اللفظي تعريف الحنفية بالاسد وقد
من هذا التعريف الاسمى مقابل التعريف اللفظي قد اخطار الفعارة في تصانيفه مثل الطول والوجع وشرح اشرف للعص
مر حيث جعل الاسمى داخل في اللفظي وشارا خطا وان الاسمى يقع في مقابل الحقيقي اللفظي ايضا في قوله فزعم ان كلاهما
بمعنى واحد فجعل اللفظي شاملا للاسمى غيره لما ان اللفظي قد يكون بلفظ آخر بخلاف الاسمى لا يكون بلفظ آخر وقد عرفت
ان الحقيقي نوعين باعتبار احدهما هو مقابل للتعريف اللفظي وباعتبار الاسمى الاخر مقابل للتعريف الاسمى ليس كلاهما حقيقيين
بمعنى واحد حتى يصح ازعمه فافهم اننى قوله انما لكنه وجع يكون المقصود بالذات هو الاطلاع على جميع الذاتيات لا الامتياز
جميع عن المعرفة وان كان هذا الاطلاع مستلزما لذلك لا امتياز قوله او بوجه ممتاز وجع يكون المقصود الى هذا الامتياز
والعلم بغير المقصود فاقول ان القضية مائة اخلو فلا يرد ان الاول يتلوه الثاني فافهم المقابلة ليرد ان المقابلة صحيحة فلا يرد
ان كنت متقبلا قبل ثم علم ان فلا ترد معنى على شرط اسما او على شرط معرفة ما عرفت من الشروط وجوز التعريف

بالاخر فالمراد بالتصديق تعريف مطلق للمعرف تصدق بوجه ماسا كان محض تبارك عن جميع اعماده او عن بعضه بل تصدق في معرفت اخص
 اي احد التام تصدق بوجه تبارك عن جميع اعماده فافهم **قوله** وكذا الحال في الاعم من جدي من الموقوف **قوله** اما الاخص في الموقوف
قوله اعني مطلقا اي من جهة فان الاخص من وجه يكون اعم من جهة بجهة وقد عرفت حاله فافهم **قوله** ان تصدق تصدق في الاخص الاعم
 في ضمن تصدوره **قوله** بالكلية ان تصدق في الاخص كنهه كما اذا تصدق في الانسان بالحيوان الناطق لم تصدق في جسمه **قوله** او بوجه
 عن جميع اعماده ان تصدق في الاخص كنهه لم تصدق بوجه كما اذا تصدق في الانسان بالحيوان الناطق لم تصدق بالاشي بالكتاب **قوله** بالكلية
 اي بالكلية بالوجه المذكور **قوله** ان وجوده في العقل فان وجوده اخص في العقل من وجوده في العالم بدو العقل في اخص عليك ان
 الاصل ان اعمها هو اذا كان العلم اعم من كون اخص من عقول بالكلية والا فلا واذا كان الاخص اقل وجوده في العقل كونه في
 نظره بجهة وبهنا شك شهور وهو انه يلزم ان لا يصح تعريف المعرفة بقوله لا يقال عليه انه خاص من مطلق الموقوف على
 ما يقال عليه وعلى غيره كالحوان الناطق بدو العقل الكلي وبجواب ان المراد بالاطلاق في الصحيح تعريف الاخص من المعرف
 اعم المتعارف ان لا يصدق في المعرفة بالكلية على جميع افراد المعرفة بالفتح كالانسان في تعريف الحيوان الموقوف بهنا اعني لا يقال
 عليه ليس كذلك لانه يصدق على جميع افراد المعرفة تفصيلا وتحقيقه في حاشي جلال العلماء **قوله** ان يكون عرف من الموقوف في
 العقل لم يصدق **قوله** فافهم جوابا يقال لا يجوز ان يكون المعرفة اعم ولا اخص كذا لا يجوز ان يكون مضافا للموقوف فلم يقل فافهم
 بالاخر الاخص من المباني حاصل الجواب نعم **قوله** لا يخفى المراد بالاخص فيكون موقوف في العقل بعد رتبة معرفته يكون المعرفة سبق
 الى العقل في ذلك تعريف التبارك جسمه كالتفصيل فان النار سبق الى الفهم النفس في ذلك لا مساوية في اختصاصها وهو ان يكون
 العلم باحد ما علم بالآخر وقبله باحد ما علم بالآخر تعريف الحركة بالسير كون فانها في المرتبة الواحدة من العلم اعم من علم احد
 علم الآخر من اجل احد ما علم بالآخر ولعرف يجب ان يكون اقدم معرفة لانه علم المعرفة المعرفة المعلقة كونه على المعلول **قوله**
 كان فصلا في بيان ان الذي غير بذ النفس لا يكون مساو بالمعرف كما لا يخفى **قوله** كما في خاصته لا محالة لان العوض المساوي
 ليس متساوية **قوله** سمي هذا لان احد في النعمة منع وفي الموقوف ايضا منع فحول غير المعرفة فيه **قوله** رساما اي سمي رساما لان
 هو الاثر وخاصة الشئ بهو اثر من اثاره ولما كان هذا التعريف خاصة المعرفة سمي رساما **قوله** وفيه اجابات في كل
 كلامهم تحقيقات بطول الكلام مذكرة ما وذا الشرح لا خفاه المناسب لاجل البدي لا سيما وتحقيق الاول انه كيف يصح
 المتصور واصل في ذاته وعرضياته ويوصف بعضها مع بعض بتقديم بعضها على بعض في الثاني بيان انه اي وقت
 يعرف باحد التام وتوجهه بالنظر الى الطالب الثالث بيان مراتبه الرابع في افادة الذنوبات التمييز عما عده كمالا
 ونقصا ما يمكن ان يقال فيه اعتراضات الاول ان احد التام كالحوان الناطق الانسان لا يجوز حمله على معرفته وهو الانسان

لان كل شئ في التعريف واحد التام عن المبدء وكيف يكون فاما من المعروف الذي اخذ اكل فيه واجواب ان سمح بخلق التعريف
من جهة العقل مع الاتحاد في الوجود ولا شك ان من الانسان الحيوان الناطق فغايرة الاجمال والتفصيل في العقل مع
الاتحاد في الوجود والثاني ان من يعلم الفرق بين المبدء والفكر بانه لا بد في الفكر من حركة حتى يحصل المبدأ في حركة
لنهما بخلاف المبدء في ارتفاع الحركة الثانية لازم فيه سواء وجدت الحركة الاولى او لا جواز استيعاب المبادئ والمطلوب في
الذهن من غير تقدم شئ وطلب ما انتقل اليه من المبادئ الى الملاحظة فليس بحركة لانه اني الوجود لانه في
الشيء عليك ان المعروف لا بد ان يكون مركبا ليجري فيه الحركة الثانية وهي الترتيب الذي يفي التركيب فكيف يكون
افضل القريب منه وانما خاصة وحد ما من اقسام المعروف واجواب ان هذا ينبغي على ما ذهب اليه المصنف من جواز تعريف
بالمفرد ولما قال وهو لا حظ له في العقل لا لا حظ له في العقول لا من جهة التعريف الى كثير ذلك الفرق الثالث ان يسمي
غير حاصر مخرج التعريف بالاعم عند جوازه الا ان يقال ان المعروف المذكور لا يشمله فلا يصح مخرج النعم من ان
الواجب تعريف المعروف بما يميز جميع الاقسام والامر فيه من هذا ولعل عند غيري حسن من هذا **قوله** فالمراد بالعرض
من التعريف اجماله لانه لا يراه المتكلمون لم يعتبروا التعريف بالعرض العام فانهم قالوا الغرض من التعريف
احد الامرين وكلاهما متفق بهما فالتعريف به **قوله** والظاهر ان غرضهم آه وضع لما يقال ان العلم ان الغرض العام
لا يفي شيئا منها بل ان كل من الطائر والوجود عرض عام للخصائص الوجودية والظواهر فيه وفي سائر المعلومات ووجود
الولادة فيه وفي الانسان والفرس مثلا مع ان مجموعها من حيث هو يميزه عن جميع ما عداه وحاصل الدفع ان كل احد
منها عرض عام لا يميز التعريف بانفراذه واما المجموع من حيث هو مجموع خاصة فمما لا يميزه عن جميع ما عداه
خاصة فانه ما في الباب انه خاصة بكونه يميز التعريف بها كما صرح ببعض المتأخرين **قوله** انه يجوز التعريف بالذاتي
الاعم او قد يكون المقصود تمييزه عن بعض ما عداه والاعم سواء كان ذاتيا او عرضيا بل الاخص يفي في افادة هذا
التمييز يكون كافيا **قوله** فيكون هذا ما تصادف علم ان النقص بينهما ليس على المعنى المذكور بل على معنى يشتمل التعريف
بجانب حده ونس عليه قوله فيكون هذا ما تصادف **قوله** او بالعرض العام فيه إشارة الى ان الاعم في قوله وقد اجزئي
الناقص ان يكون اعم **قوله** بل جازي واذا لم يتقدم **قوله** التعريف بالعرض الاخص لا فائدة التمييز عن بعض ما عداه
ووجه تخصيص بالعرض الاخص ان الذي الاخص لا يتصور **قوله** كتعريف الحيوان بالضاكن الناطق لان
كلاهما عرض خارج عن حقيقة الحيوان فلا تنقل **قوله** لكن المصنف لم يعتقد يعني لما جازي والمتقدمون التعريف
بالعرض الاخص كان على المصنف المتكلم قد اجزئي الناقص ان يكون اعم وحصل لكنه لما كان قايلا بجواز التعريف بالاعم

لا على سبيل الرضا والاختيار اشارة اليه بكنية التعريف حيث قال قد اجزاه ولما لم يكن قابلا بالتعريف العرفي الاخص لم يكن
توهم في جواز اعتباره عند لم ينظر اليه تركه وجعله من النظم كان لم يكن شيئا من ذلك **قوله** في تعريفه باللفظي لما مر من ان
الاخص اقل من جود في العقل من الاعمال وان روت ان جعل تعريف المصروف شاملا لجميع التعريفات فليكن التعريف باللفظي
التصور في قوله لا فاداه تصور بان يكون بالكنية او بوجوده لئلا يمتنع عن جميع ما عداه او بعض ما عداه واما الثاني في نفس الامر فلا يمتنع
في احد التام ان يكون مساويا له لكنه لا يجاوز كلفه كما لا يخفى على كل من قال المصروف تفسيره لاول اللفظ اي تصويره من حيث انه معناه
فليس المقصود من تعريف اللفظي افاذه ان هذا اللفظ موضوع للمعنى وكلامه اعم من ان التعريف اللفظي من المطالب
التصورية لا تصفية كما ذهب اليه شريف العلماء ثم توضيح ان المقصود من التعريف اللفظي تصوير معنى اللفظ من حيث انه معناه اي جعله
مثلا من بين المعاني المخزونة باضافة اللفظ المخصوص لمن حيث انه وضع هذا اللفظ المخصوص لذلك المعنى حتى يكون البحث لغو نعم
ان التعريف اللفظي يفسد امرين احدهما اختصاص اللفظ والثاني التصديق بان اللفظ موضوع لهذا المعنى فان ادور في العلوم اللغوية فالتقصو
منه الذات تصديق المذكور وبالعرض التصور او نظار باب ملك العلوم متصوفا على الانماط و كان بحثا لغويا ومن المطالب تصفية
وان ادور في العلوم العقلية فالمقصود منه بالذات تصور والا فمقدار وبالعرض التصديق على ما تقتضيه طبيعة هذه العلوم
ويجوز ان تعريفنا لفظيا ومن المطالب التصورية فالتراع في التعريف اللفظي نزاع لفظي **قوله** تعيين معنى اللفظ
اي تصويره في المذكر من حيث انه معناه وتعيينه من بين المعاني المعلومة المخزونة باضافة اللفظ المخصوص
قوله ليس فيه اشارة الى الفارق بين التعريف اللفظي والتعريف العقلي ونفس الفارق كون معنى اللفظ في المعاني
المخزونة المعلومة من حيث انه ذاتا في التعريف اللفظي استحضار في تحقيق استحصال **قوله** فاسم كونه
قال فصل في تصديقات الحقيقة وانت تعلم ان المقصود في اللفظ معرفة الموصول الى التصور وهو المعروف ومعرفة
الموصول الى التصديق وهو الحق فلما فرغ من بيان الاول شرع في بيان الثاني وهو ثمان واربعة وهو الحق لانه موصول الى
التصديق بلا واسطة ويعيد وهو الحقيقة لكونها حجة وقدرة ما توقف القريب عليها لتركه منها **قوله** في القول في عرف اللفظ
آه وفي لما يتوهم من شبهة القول في اللفظ من ان تعريف الحقيقة بهذا الحق المملوطة يعني نعم ان القول بحسب اللغة
مختص باللفظ ولهذا شبهة فيه لكنه في اصطلاح المنطقين اهل المملوطة او القول **قوله** في ان اللفظ لا يتوقف كونه واقع للاعرص
المشهور على تعريف الحقيقة بل زعم الدوران الصدق والكذب هو مطابقة الخبر للواقع وعدم مطابقة له والحقيقة والخبر
متساويان فتوقف الحقيقة على الصدق والكذب المتوقفين على خبر وهذا هو الدوران فاصل الدافع ان موضوعه نفس
المطابقة للواقع فلا ملازمة له فلا دوران فاصلا في اهل المملوطة والاصطلاح آه في الخبر فالمراد ان اللفظ لا يتوقف كونه واقع

في غير البحر فيقال القصور قد يطابق الصورة وقد لا يطابق كما بين من ان يكتفى بالمتن في افعالها في الحقيقة النسبة لان
المطابقة اولاً وبالذات للنسبة وثانياً وبالعرض للجزء المتماثل عليها ويعلم من تعريف الحقيقة انهما لا بد وان يكون تحكيه عن
الحكي عنه وعليه مدار كل شبهة جذراً لا صمناً بالمتن اذ في نال في ما ذكرنا في تحقيق المركب التام انجزى لما تقررت في رخصها
طرق الاسماء المقام ولا يسا بعد ما شئت الايام **قوله** على معرفة البحر والحقيقة اشارة الى ترادهما وتوقفهما ولم يدور عليه
قوله لانه وضع وعين هو ان كان مبتدأ او فاعلاً **قوله** جعل محمولاً لموضوعه اي شبيه بالالحمل على غيره فهو لا يعين كمالاً
الحمل على ذاته بعد ثبوتها وجودها كالحكموم به انما ثبت بعد ثبوت الحكموم عليه لان ثبوت الحكموم به فرع ثبوت الحكموم عليه مثلاً
والحمل بالكسرة باربعين باربعين **قوله** على النسبة الحكيه اي على النسبة التي هي محور الحكم والادعاء لان لم يسم اللفظ الدال
على نسبة تربط المحمول بالموضوع والنسبة لم يعتبر بها التوقع والادعاء لم يمتد من البطة ونفطه هو رابطته الى حجاب لم يغير رابطته
السلب افتقار بهما مع وجود حرف السلب **قوله** لدلالة على النسبة اقول هذا الدلالة لا يستلزم كون الدال دالاً وكيف
فان الكلمات اي الافعال التي تضمنها ليست باداة نعم كون النسبة مدلولاً مطابقة للدال متباعدة كما في قوله ان يقال
ان مراد الصريح بقوله الدال على النسبة الدال على النسبة مطابقة او تضمنت لاسم ذلك الدال البطة فالحكم والادعاء مطابقة بانك
النسبة تمام ما وضع له فالدال الرابطه اداة والافلا فلفظه هو رابطته اداة معاد الافعال الناقصة هو رابطه وليست باداة
ولكن كلام شامخ لمطالع صريح في ان كلاهما اداة وهو ان الرابطه اداة لدلالة على النسبة الحكيه هي غير مستقلة لكنها قد تكون
في صورة الكلمة وقد تكون في صورة الاسم والا والى تسمى رابطته زمانية والاخرى غير زمانية انتهى فكل الوجه انهم نقلوا
هو الدال على ذات الموضوع بحسب الوضع لانه يرجع الى الدلالة على النسبة الحكيه فصار رابطته اداة ولا حرج في النقل
قال المصنف وقد استعير لها هو كانه جواب عما يقال كون الدال النسبة رابطته اداة معتمدين ان هو في زير فهو
يدل على النسبة وليس باداة لانه اسم فاجاب بقوله وقد استعير لها اي الدلالة على النسبة لفظه هو مثلاً يعني ان في اصل الموضوع اداة
ثم لنقل الاستعارة ان دل على المعنى الذي هي حرفي فلا يغير **قوله** على اقران النسبة الحكيه بلغة الدلالة السالبة صفة
كاشفة قائمه مقام المعرف **قوله** ذكر الفاعل الى علم ان استعارة لا بد لها من خبر والمستعار المستعار منه والجزء والافتقار في
بيان كل منها فالقوم الناقلون هم المستعير والمستعار كلمة هو وبى المستعار منه هو الاسم عدم وجودهم ابطه غير زمانية في كلام العرب
عند حاجتهم اليها بحر وانفق **قوله** في الافعال الناقصة ليس المراد منها جميعها كما يراى من ظاهرها الكلام بل المراد الافعال التي
منها كان يمكن ان يترفع فانه فاللام على الافعال للصحة **قوله** فاعداً وجواباً ولا يخفى عليك ان كلامهم شامخ على
ان استعارة انما هي لا رابطه غير الزمانية **قوله** قد يذكر موضعاً لانه من الاسماء المستعارة من الافعال الناقصة اي الوجوه الباطنة والزمانية

وانت تعلم ان اسم الفاعل والمفعول يقعان في الزمان لهذا قالوا انه حقيقة وان كنت في سبب قلنا فانظر في جامع النعوض
منع النعوض في الحال الاستقبال لا تخاف كما هو متحقق نعم المراد بالاقتران في العقل اقتران حدثين بعد الزمنية في النعم وملك الاقتران
مستقر في الاسم ومنه احدث ملوب عن الفعل المتأقصة فلم يبق الا انها الا على الزمان بعد التبادلي لا شريك في السام اشتق من الافعال
المتأقصة بالبط غير زمانية فاقبل لا يجدد اللفظ الغير الزمانية اما اشتق من الافعال المتأقصة فلا حاجة لهم الى الاستحارة لفظه نحو قوله
اشتق من الافعال المتأقصة الوجودية قليل الاستعمال في الربط قوله نحو كان موجودا صريح في ان المراد بالافعال المتأقصة قليل
الوجودية منها لا مطلقا قوله امير بن ضحيم الاول في فتح الثاني فيكون الراجح انية اسم علم عنى الما ليرى بقا سميت امير شاعر
قوله اى وان لم يكن احكم فيها اى في القضية قوله وان كان احكم فيها اى في القضية الشريطة اشارة الى ما اختاره لمطيقون من ان
احكم في الشريطة من المقدم ان يكون بالاتصال وما اذا افتادها متصلة بالمسافة عناد او افتادها فانفصلت مبدءا وكذا غيرها
هذا الحكم لا وقع عدم مطابقة دون ما زعم به اهل العربية من ان الحكم في الجزاء لا شرط فيه له بهيئته في تحقيق في الطولات قوله على ان
اى على تقديرية اخرى سواء كانت النسبان شريطين او اثنين في شريطين كما هي الاشياء في تحقيق شرطية لم تصلة اشارة الله تعالى
قوله اننى ذلك التبريد مجرد مطوف على ثبوت نسبة اى او كان احكم في القضية الشريطة نفع ثبوت نسبة على تقديرية اخرى مثل
اذا كانت شرطية فالسبب موجود ولو لم يكن السبب شرطية لم يكن السبب موجودا ولو لم يكن السبب شرطية لم يكن السبب موجودا ولو لم يكن
يكن السبب شرطية فالسبب موجود فوس على هذا باقى الاشياء على الاول هو الحكم ثبوت نسبة على تقديرية اخرى قضية شرطية متصلة
موجبة على الثاني وهو الحكم نفع ثبوت نسبة على تقديرية اخرى متصلة بالنسبة قوله او بالمسافات عطف على قوله ثبوت نسبة اى كما
احكم في القضية بالمسافات من البهتين مثل هذا ما زعمه وانما هو اولى سلب تلك المسافات مثل البعد وانما هو جاء انما هو الى المسافات
قوله لا يبر من النفي والاثبات متصلة كاشفة لفظا وعلمية لكون احكم عليها قوله فاستقر الى عدم كونه وايراب من النفي والاثبات
عدم جواز قولنا القضية الشريطة ان كان احكم فيها ثبوت نسبة على تقديرية اخرى اوفى ذلك الثبوت متصلة الى الانفصلة لان نفع الاول
لا يلزم عطف كون احكم فيها بالمسافات لا غير جواز ان يكون احكم فيها بامر غير المسافات لكن لم توجد بالافتراء الا احكم بالمسافات كما
قال شريف العلما و علم ان انفسا القضية الى محليته وشريطة عقلية ولما انقسام الشريطة الى المتصلة والمنفصلة فليكن ان الشريطة طرفا
قضايا بالبقوة القوية من الفعل والنسبة بين القضيةين لا يمكن ان يكون على جميعها على الاخرى بل لا يمكن ان يكون هناك نسبة غير احكم لا يلزم
ان يكون نسبة التي غير احكم في الاتصال الانفصال جواز ان يكون جواز فنده نسبة استقراسية او لم يوجد في اهل العلوم
نسبة جواز غير مستقرة من اطراف القضايا قوله باعتبار الموضوع والتقسيم السابق الى تقسيم القضية الى المحلية والشريطة كان باعتبار
احكم فيها قوله لهذا الوجه اى يكون التقسيم باعتبار حال الموضوع لانه في سمة الاقسام حال الموضوع جار الى ان يكون في التقسيم

بهذه الجزئية صدق قولنا فالحكمة مندرجة تحت الجزئية فانفع ما دور على القوم من ان انحصار القضاء بالمعبرة في العلوم في المحصورات الباطنة
 ممنوع لان المعرفة فيها معتبرة لوقوعها جزوا القياس الشخصية لا بحث عنها بخصوصها اى بالذات بالاستقلال اى بالنظر الى اشخصيتها
 لان مفاد ما معرودة احوال موضوعها متبادر اى الجزئيات والجزئيات متغيرة انا فانا فلا ثبات للاحوالها ولا كمال للنفس الناطقة
 في معرفة احوالها فانا اذا عرفنا من غير قائم انه على صحة القيام بالشيء غير على الصحة التي فيصير تلك المعرفة جهلا بعد زمان وانما
 قال بخصوصها لانها محوثة في ضمن المحصورات فاحصل ان الشخصية بخصوصها لا يبحث عنها في هذه الجزئية مندرجة
 في ضمن البحث عن المحصورات بتلك الجزئية غير معتبرة في العلوم ولا يبحث عنها فيها فلا تقع بحصرهم القضاء بالمعبرة في
 العلوم في المحصورات بالشخصية لانها محوثة في ضمن المحصورات لان الحكم فيها على الافراد هو كمال انسان حيوان في قوة
 زيد انسان وعمر انسان بكر انسان مثلا فان قيل ان الشخصية قد تقوم مقام الكلمة فبصير كبرى الشكل الاول نحو هذا زيد حيوان
 فهذا حيوان فبيحت عنها بخصوصها ايضا نعم ان الطبيعة لا يبحث عنها اصلا لا بخصوصها ولا في ضمن شئ من المحصورات
 قلنا ان الشخصية لا تقوم مقام الكلمة ظاهرا وباطنا بل انما تقوم مقامها في الظاهر لان الجمول في هذا زيد بحسب نظر زيد واما
 بحسب الحقيقة فالجمول هو يسمي زيد لان الجزئي لا يقع محمولا فيكون موضوع الكبرى وهو اسمي زيد وهو ليس بحقيقة
 فهي علم كبرى الشكل الاول فليس قولنا زيد حيوان شخصية في حقيقة الشخصية لا يبحث عنها بخصوصها فان قلت لانهم صلاصيتها
 كبرى الشكل الاول لا مكان لها فاشته في كليتها قلنا المراد بزيد في زيد حيوان الذي سمي من افراد الانسان بزيد قال
 قوله من حيث نفس مفهومها اى بقطع النظر عن اذواها قوله كما هو اى ذلك المفهوم قوله غير موجودة في الخارج
 جزان لان الطبيعة الكلية من حيث هي اى موضوع الكل لا تطلق وقد علمت ان معرفة كل عقل لا وجود له في الخارج
 قوله فلا كمال في معرفة احوالها اذ كمال الانسان بالحكمة وهي علم باحوال اعيان الموجودات على ما هي عليه ليست
 الطائفة البشرية و اعيان الموجودات هي الموجودات الخارجية قوله فانحصرت القضاء فذلك الكلام المسوق في اثبات
 المرام قوله اى في صدقها لاني ذواتها اى ليس ذات الحقيقة الكلية الموجبة موقوفة على وجود موضوعها اذ قد
 يقال زيد قائم حين عدمه فهو حكمة لكنه كاذب قوله وذلك لان الحكم في الموضوع فرع ثبوت شئ في ثبوت
 شئ في فرع ثبوت البتة له ولا يخفى انما انقضى عليه بمرور النقص بالوجود لان النفس عينية بحسبها يوجب
 ان يكون الشئ واحدا وجودا غير متناهية بعضها فوق بعض فالواجب ان يقول فرع ثبوت البتة له لا يستلزم ثبوت
 بل انقصر على الاستلزام كمالا شاملا للقضاء كلها لان الثبوت الاطلاقي في نفسه قد يكون على سبيل الفرعية مثل ان
 حارة وقد يكون على سبيل الحقيقة مثل النار موجود وقد يكون مقفدا على ثبوت الموضوع مثل السبيل صورة فان السبيل عالم كذا

ذات منورة لم توجد بالاسطر الاشم على الصحيح ولهذا اجلال العلم ادرم اعرض عن الفرعية ونثبت بالاسطر اذ علم ان ثبوت شي لم يثبت
 مثله لم يثبت له في طرف الاثبات حال الاثبات ضرورة ان بالاثبات له هلا لم يثبت كشي هلا فان الموضوع ^{المستلزم} وجوده
 من الاشياء حتى يصدق عليه غير نفسه وانما قلنا حال الاثبات لان الايجاب يدعي وجود الموضوع في طرف الاثبات حال ثبوت
 المحمول فيه ل حال الحكم الاتري ان الموضوع قد يكون معدوما حال الحكم مع صحة الايجاب كقولك يلدو بعد فان الحكم يصدق
 اذا يوجد بعدا واما وجود الموضوع في الذهن اي التصور وكل من الموجبة والسالبة متساوي الاقدام اي لا بد منه في كليهما لكن حال الحكم
 لا يصدق فان الحكم سواء كان ايجابا او سلبا لا يتصور الا على التصور **قوله** اجبت به اي في العلم على المحسوسات لا بد من قوله
 محققا لا مقدرا **قوله** مقدار اي مفروضنا حكم في كل من ايجابية وحقيقية على الموضوع لوجوده في الخارج لكن في الاول على الحقيقة
 وفي الثانية على المقدور وانما ثبت الحقيقة على الاول خارجة لان الحكم فيها على الموضوع لوجوده في الخارج وعلى الثاني حقيقة لان القضية
 المستقلة في العلوم عند عدم القرينة حقيقية في الحكم على افراد الموضوع الموجودة في الخارج سواء كانت محققة او مقعدة **قوله** انما يقدره
 اي الحكم على الموضوع لوجوده في الخارج مقدرا في الافراد الممكنة للموضوع لا يتعدى ولا يدان الحكم على الافراد المفروضة للموضوع ويجب كذا الحقبة
 الكلية حقيقة لان الموضوع في كل انسان حيوان ان الحيوان اسماء وشجر من افراد الانسان لان صدق الكل على افراد ليس بمشعر بل لا بد من
 بحيث الفرع على الحكم بالحيوية على افراد هاتي فرضنا بانسانا كانا **قوله** كما زادوا الاشياء وشركا لباري فانه لا صدق لهما
 لافهما ولا خارجا فان كل ما كان في الذهن او خارجا فهو شي فيه فلا يصدق عليه الاشياء كذا اشريك الباري في افعال الخلق كذا
 محال ليس بصفة في الفعل فهو معدوم فنهنا كما هو معدوم خارجا وانما قلنا ان المحال ليس منه في الفعل ايضا لانه لو كان الصورة في الذهن
 كذا جرد في الذهن في كل وجود في الذهن حقيقة موجودة في النفس لانه لو كان وجودا في الذهن كان وجودا في نفس الامر والقول بوجوده في الذهن المفروض
 الصافي بالوصف الضواني كما يقال عليه **قوله** لم يسمي كل ما لو وجد ولهم وان اشريك الباري في افعال الخلق لانه لو كان وجودا في
 في الذهن بالاشياء مطلقا في نفس الامر فلا بد ان الحكم بالاشياء مطلقا على الموجود في نفس الامر واما ان كان وجودا في الذهن بالاشياء
 الحقيقيين في نفس الامر مطلقا واما على الموضوع لوجوده في الذهن المفروض تصادف وشريك الباري في افعال الخلق لانه لو كان وجودا في
 موجودا من الحكم عليه بالاشياء في نفس الامر وفس عليه اجتماعا في افعال الخلق لانه لو كان وجودا في الذهن بالاشياء في افعال الخلق
 تصادف فان الموضوع بالوصف الضواني بالاشياء في افعال الخلق لانه لو كان وجودا في الذهن بالاشياء في افعال الخلق
 انقيصين اصلا فضلا عن تصادفها بالوصف الضواني بالاشياء في افعال الخلق لانه لو كان وجودا في الذهن بالاشياء في افعال الخلق
 بالاشياء في افعال الخلق لانه لو كان وجودا في الذهن بالاشياء في افعال الخلق لانه لو كان وجودا في الذهن بالاشياء في افعال الخلق
 فالحق ان تصادف بعنوان اشريك الباري في افعال الخلق لانه لو كان وجودا في الذهن بالاشياء في افعال الخلق لانه لو كان وجودا في الذهن بالاشياء في افعال الخلق

وكنيت مشتاقا الى الما عمن ذات ولا اذن سميت من معنى الصفات ذات الموضوع بالا مكان او بالفعل فانظر فان كسبت
عكس غطاك عن محبوبك في تحقيق قوله ولا كسبتين انشا السد تعال وقال بعض المحققين ان هذه القضايا غير معتبرة في
العلوم الحكيمية فلا سميت الفارابي في شرح منها في الحقيقة المستندة في العلوم هي الحقيقة والخاصة فوضوها بما وخرجوا الحكماء ما علم
فيصعدوا الى ما سواها وتعلم القواعد انما هو بقدر الطاقة والحاجة فان الانسان لا يطيق على وضع قاعدة عامة يمكن ارجاع
اشياء فيه القضايا الى موضوعات هي متغيرة الوجود فيها مع انه لا حاجة لهم اليها في الحكم الباشعة عن احوال اعيان الموجودات
ومن ارجع الى بعض فعليه السعة الى انصار صدر قوله في الخارج بل في الذين ايقروا كانت لها افراود مبنية لبعض
والقدر قوله في الموضوع انه اشارة الى ان المتوهم في قوله من جزئية التشكيك مثل كل لامي جماد وكل جماد لامي
وكل لامي لا عالم قوله يسمى محسلة لان طرفها موجودان محصلان لم يزل في السلب في مفهوم طرف من فيها سواء كانت
موجبة مثل في ذاتها وسالبة مثل ليس بكاتب لم يذكر بالصفحة جملة له لا بسبب الاختصار وهي معلومة بالانذار لكن
يعلم من بيان الحد ولان ههنا حقيقة لا يكون حرف السلب جزء من جزء نعم لا يعلم ان هذا القسم محسلة اقول لما كان الحصول
مقابلة لعدم علم انه يسمى باسم تعبير فيه الحصول الوجود وهذا القدر كات في معرفة اسمه قوله يسمى مادة الحقيقة علم ان المادة
لفظ مشترك بين الطرفين من الحقيقة الثابتة في نفس الامر لان كلا منها جزئية الحقيقة المربعة وعندهما قال بعضهم ان مادة الحقيقة هي
كيفية التثبت في نفس الامر والية ذهب شراح الزيدى وانما سميت تلك الكيفية بمادة الحقيقة لان مادة الشيء هي تركيب
الشيء معناه ويكون اصلا مادة الحقيقة امكان حصولها الموضوع والمحول له التثبت ولكن الاشراف من هذه الاجزاء السبعة هو التثبيت
وتلك الكيفية الثابتة في نفس الامر لازمة لها سميت تلك الكيفية مادة التثبيت لان اجزاء الاشراف باسم اكل وايضا
لما كان مدار صدق الحقيقة وكذا هما على مطابقة التثبت الكيفية الثابتة في نفس الامر وعندهما صار تلك الكيفية بمنزلة المادة
فاطلق اسم المادة عليهما اصطلاحا قوله يسمى حقيقة الحقيقة لانها تدل على جهة التثبت وحالها بعضهم جوابا ان جهة الحقيقة هي
تلك الكيفية التثبتية الدال عليها جهة من باب حقيقة الدال باسم المدلول فان قيل قد علم من اعيان التثبيت الحقيقة لا بد ان يكون
خارجا عن الطرفين وجه حقيقة الدال فانها تدل على كيفية التثبت من الموضوع والحصول فلا يكون محسلة فيلزم ان لا يكون الدال
والانتماع والوجوب جهات لانها تقع محمولات في مثل اللا وجوب الانسان كسب شي كسب الباري انتم متفق قلنا
الحصول في هذه القضايا حقيقة الوجود فان محلي وجوبه موجود بالوجوب قس عليه قوله كونه كل انسان حجة في
لو قال كل انسان كاتبة لضرورة ان كان اولي لان كاتبة ليس لا بعد مطابقة التثبيت المذكورة فيه الكيفية لنفس الامر في محلات
اذ كما ان في قوله او الوقت اى بوقت معين وغير معين من جلة اوقات وجود الموضوع فعدم تعينه الضرورة بالوقت

اضائي والا فالضرورة في الضرورية المطلقة متقدمة بجميع اوقات وجود الموضوع في الحقيقة قوله دام الوصف العنواني
ثابتا لذات الموضوع علم ان ما يصدق عليه شيء في الموضوع وما يعبر به عنوانه وصف العنواني فاما يصدق عليه الكاتب في كل كاتب
متحرك الاصابع يسمى ذات الموضوع والكاتب التي غير تلك الذات بها يتفق الكاتب منها ههنا هي الوصف العنواني وهو ما بين حقيقة
الموضوع مثل كل انسان حيوان او جزر مثل كل حيوان متحرك او خارج عنها مثل كل كاتب متحرك الاصابع وتضافت الى الموضوع
ذلك الوصف العنواني عقد الموضوع واتصافها بوصف المحمول عقد الحمل فتمت بهذا المرام ساني في تحقيق قوله ولاشك في ان
قوله وقت التبرع وان عابت ازجهما من غير نظر كون كوكب يكبر كوكبا خجدي وجران بشد ودم ودر طرقت قوله كل انسان
متفلس بالضرورة وقاما وهو زيان بساكن كبا ان عدم النفس يكون وقت اعتبار النفس قوله في تحال انك كاشي عربي
فيكون انما بالثبوت قوله ان لم يكن مستحيلا فالمرام قد يكون مع الضرورة وقد لا يكون اعم مطلقا من الضرورة فصارها عموم
مطلقا فيكون المعنى اي عدم انك كاشي نسبة المحمول الى الموضوع عنه دام الوصف العنواني ثابتا له قوله في الحقيقة
بل الموجبة ايضا وانما لم يقل الموجبة لسالبة لان المعنى انما هو في جميع مواد السالبة وكون الموجبة في بعضها مثل كل كاتب
متحرك الاصابع وكل نام مطل يحوس فان اهل العرف يفهمون ان تحرك الاصابع ثابت للكاتب انما دام كاتبه
احواس ثابت للناسم واما ما دام نياما وكون بعض كقولنا كل كاتب انسان فانهم لا يفهمون منه ان الانسان ثابت للكاتب
واما ما دام كاتبه لم يصح بقولنا واما ما دام كاتبه فلو قال من السالبة والموجبة ليتوهم فهم العرف ذلك المعنى في جميع
مواد الموجبة لان الاحكام الموضوعة في هذا النوع كليات تعني قوله من القفظة السالبة بل من العجبة ايضا من جميع مواد القفظة
ومن بعض مواد الموجبة فهذه انما حكم الخ ولما كان في هذه من القفظة ما فهمه اهل العرف ثبت الى العرفه وسميت عرفة
قوله في انك كاشي فيها اي فهو ما قوله كما من الموجبات الثمانية اي ان ثلثها قوله عبارة مستقلة والى بالمطابقة على
ذلك سخر بل عبارة شيرة ليدل على ان قوله سوار كان في اللفظ تركيب في اللفظ الدال على ذلك سخر تركيب
لا يدل حسب اللغة على سلب النية المذكورة حسب اللفظ بل حسب مطلقهم فان لفظ الاسكان انما هو حسب اللغة لا يدل
على سلب النية المذكورة بالاسكان العام بل حسب الاصطلاح قوله والعبرة بالاجاب فنع لما اشكاه لمعلم من ان حقيقة
القفظة المركبة لما كانت مركبة من الاجاب والسلب فكانت كاشية الشكل في ليست بموجبة ولا سالبة فاختار
القفظة فيها بطل فاقبل خلاف الموجبة والسالبة على القفظة المركبة باعتبار اجزاء الاول اعلى سبل الحقيقة او على
طريق المجاز لا سبل الى الثاني لان شمة القفظة الى الموجبة والسالبة صفة عقلية فلا بد ان يكون كل قفظة
في احد اثنين على الحقيقة ولا سبل الى الاول ايضا لان كون القفظة المركبة داخلية في الموجبة او السالبة على سبل الحقيقة

ظاهر البطلان لا سيما ونحو المركب من متعين في احد احوال افعال العلم الاستحالة بحد ان المزج يتم الفرع ان المركب
 منها داخل في الفرد لا نقول ان كل عدد مركب من الوحدات ليس و خاص جز من عدد اخر فان العشرة مثلا مركب
 من عشرة وحدات لا من بقية وحدة وثلاثة مثلا وكذا الخمسة مركب من خمس وحدات لا من اربعة و واحد مثلا فاجواب ان
 القضية المقيدة باللا و ادم واللا ضرورة قضية واحدة في الحقيقة لعدم التركيب في اللفظ من قضيتين حقيقة فان كانت
 موجبة فوجبة وان كانت سالبة فسالبة اما سمعت ان المقيد مع قيده امر واحد ولهذا قالوا لا عبرة له واما اطلاق القضية
 المركبة على تلك القضية المقيدة فعلى سبيل المجاز والمحل ان القضية المركبة موجبة بجهة اللا و ادم واللا ضرورة اي فهم
 منها قضية اخرى بالاتزام على المذهب صحيح فلا تركيب هنا لفظا من قضيتين حقيقة فانهم يمكن من الشاكر قوله
 اننا نحصل بتبعية قضية بسيطة مذكورة كما يدل عليه قوله وقد تفيد العاقل ان آية قوله بمعنى اللا و ادم هي المطابقة
 قوله فيكون بقية ما هي بقية تلك النسبة واقعا في زمان لان زمنا وهذا هو المطابقة العامة المخالفة للكل في كيف
 تفهم ان لا يتم المعنى المذكور اللا و ادم فغير قوله بقية ما راجع الى النسبة لا الى الدوام ففهم وتقدم وانما نظر الى قولنا بقية ما
 فيكون اللا و ادم قوله اشارة الى قضية مطلقة عامة لانه اذا ارتفع الدوام و ادم الذات يكون بقية ذلك الدوام
 واقعا اشارة لا مقام ارتقاء لمقتضى بقية الدائمة المطلقة العامة على ايج وفي الاشارة اشارة الى فهمها منسبة بالاتزام
 لا بالمطابقة وفي قوله اشارة اشارة الى ان الاشارة يعبر بقيلتين اي بالاتزام والمطابقة ولهذا قال المصنف رحمه
 فيهما ساقى وهذه مركبات لان اللا و ادم اشارة الى مطلقة عامة واللا ضرورة الى مكنة عامة مع ان اللا ضرورة
 لا يدل على المكنة العامة مطابقة لاتزام لان معنى اللا ضرورة معنى اذوى ناقص ومعنى المكنة العامة معنى تركيبة تام
 وايضا معناه كيفية النسبة المقيدة بهما والامكان العام المقصود بهما كيفية النسبة المخالفة بهما وكيف ولو كان
 معناه مكنة عامة صريحة لكانت المركبة اشتملة عليها قضيتين بفعل لا قضية واحدة مركبة وانما ان معنى
 اللا ضرورة مطابقة عدم ضرورة النسبة الايجابية او السلبية الا في موضوعهما كلا او بعضا وهذا المعنى يستلزم
 امكان النسبة السلبية الكلية او ايجابية على الاطلاق وامكان النسبة الايجابية الكلية او ايجابية على الثاني وكل من يفرق بين
 الامكانين مكنة عامة موافقة لذلك النسبة في الكلية بوجهية ومخالفة لما في الايجاب والسلب فقط الاشارة اشارة
 الى المطلقة العامة والمكنة على سبيل واحد فانهم قد اجمعوا على معنى اللا ضرورة الذاتية ان هذه اشارة وهذه النسبة المذكورة هي
 معنى المكنة العامة لان المكنة العامة لازمة لتلك النسبة المستورة فاللا ضرورة تدل على المكنة العامة مطابقة لاتزام
 ولهذا لم يأت بلفظ الاشارة بعبارة كما مر انما لا نقول فيكون هذا اي اللا ضرورة وكما بالامكان العام معنى

ما عرفت انفس الوجود والاضروية فمادة الاقدام في الدلالة على المطلقة العامة والممكنة العامة فلا حاجة الى القول
بأشراك لفظ الاشارة حتى يرد ان لفظ الاشارة ليس مشتركاً بين الدالين بحسب الظاهر او المتبادر منها هو الدلالة التفسيرية
الاصرية كما ان المتبادر من المعنى هو المعنى المطابق فكان على المصنف رحمه الله ان يورد بدل الاشارة
لفظاً آخر **قوله** قيد اللادوام بالذاتي اي في جميع الاحوال لان التقيد باللا دوام الوصفي في الجمع غير صحيح
لانني لبعض غير صحيح وفي بعض صحيح غير معتبر **قوله** ضرورة تافى اي ان في العائتين اي اشرطه العامة
والعرفية العامة واما وصفيا فلو قيدنا باللا دوام الوصفي لزم اجتماع انقيضين بخلاف اللادوام الذاتي فانه لا منافاة
بين اللادوام بحسب الوصف وعدم اللادوام بحسب الذات وانت تعلم ان في المشروطة العامة ضرورة وصفية وهي
اخض من اللادوام الوصفي فيكون فيها دوام وصفي البته كما في العرفية العامة فلا يضارنا ليس في المشروطة اللادوام بحسب
قوله نعم يمكن ايجاب لما بعده **قوله** الوقيتين المطلقتين اي الوقيعية المطلقة والمنتزعة المطلقة **قوله** باللا دوام الوصفي
ايضا اي كما يمكن تقيد ما باللا دوام الذاتي كما **قوله** غير معتبر نعم في الجمع وعدم التعانيم اليه **قوله** علم انه صحيح
عرضه من هذا الكلام تفصيل القضايا الصحيحة والغير الصحيحة المعتبرة وغير المعتبرة بعد التقيد باللا دوام واللا ضرورة
مطلقا **قوله** من تلك القوت والاربعة هي اللادوام الذاتي والوصفي واللا ضرورة والوصفية والذاتية **قوله** سبعة عشر
لانما احاطت من ضرب الاربعة في الاربعة **قوله** ثلثة منها غير صحيحة هي اشرطه العامة المقيدة باللا دوام الوصفي واللا ضرورة
الوصفية والعرفية العامة المقيدة باللا دوام الوصفي **قوله** لاسيما في الاشارة في العكس السوي الى البعض اخرو هو بحسب المثلثة
وبحسب المثلثة المطلقة **قوله** ويمكن تركيبات كثيرة اخرى لان كيفية البنية غير مقتصرة في اضرورة اللادوام واللا ضرورة
ثم اللادوام ثلثة ذاتي ووصفي واللا ضرورة التي هي الامكان مطلق بالاشتراك على اربعة معان الامكان العامي
والامكان الخاص والامكان الاخص والامكان الاستفهامي وتعريف كل منها في شرح اطالع **قوله** لكن التقيد بعد التنبيه من علم
انتهى الوصول الى الموضوع كيفيات هي جهات يقدر على استخراج اي قد شاذ من الجهات البسيطة والممكنة سوى ما ذكر
قوله باسكان الطرف الموافق بان يوتي الطرف الموافق ممكنة عامة وكذا اسكان الطرف المتقابل بان يوتي
الطرف المتقابل ممكنة عامة **قوله** بيان ذلك اي بيان المخالفة في الايجاب والالتزام في بيان معنى اللادوام واللا
فان معناهما في المخالفة في كيفية اصل القضية كما لا يخفى **قوله** يوتين مثل كانت الشمس طلعت فالتساير موجود
قوله ليس يوتين ان لم يكن الشمس طلعت لم يكن النهار موجودا **قوله** او مختلفتين مثل كانت الشمس طلعت فلم يكن الليل موجودا
وان لم يكن الشمس طلعت فليس موجودا **قوله** لاسيما في الاشارة الى سلب اتصال البتتين سواء كانا ثبوتيتين او سلبيتين او

المذكور كوجوب العقل وحاصل الدفع انما لا سلم ان سوت كلامه يدل على ما ذكره لانه يدل على انه لو وقع ادوات بشرط يكون طراف
 بشرطه مركبات لا يخرج الحكوت عليها يحتمل الصدق والكذب اي تفسيرا فضا على ما كانت عليه او كانت صادقة او كاذبة فلو لم يكن ذلك
 على انه بعد جمع ادوات بشرط يتعلق الحكم والاوهان باطرافها لورد ما اوردوه **قال المصنف** اي هذا الفصل مفصول عن الكلام
 السابق في بيان التناقض اعلم ان القضية كما يتوقف عليها صحة كك التناقض ليقض ما يتوقف عليها فشرع في تعريف التناقض
 استلزم معرفة ليقض فقال التناقض خلاف القضية **قوله** لانه قد يباين اي قد يباين اصله من اختلاف ما يقتضيه جواب عما قيل
 تعقب الاختلاف بينهما ولم يقل خلاف شيئين ليعلم المفردات اي التصورات ايضا فاجبت بالمرئ الدليل انه بيان للواقع لا للاختلاف لان
 التناقض يخص بالقضا بالاعلا جري في المفردات اعلى من على الكذب الضعيف لئلا ياتي ان التناقض يجري في المفردات كما يجري في القضا
 فكان الخائب لم يقتضه ولكن لما كان الكلام في تناقض القضايا لا ان الغرض متعلق به وغيره قيد الاختلاف ليقض ليعلم ان
 هو مقتضى لاشا ملاه وغيره والحاصل ان المعروف خاص بتناقض القضايا بالاعلا **قوله** التناقض فاللام في قوله التناقض ليعلم ان التناقض
 الذي من احكام القضايا باختلاف القضية **قوله** وتعرف تناقض المفردات يعرف بالمقاييسه على تناقض القضية ليعلم ان التناقض على شئ
 وان صدق الكذب في المفردات باعتبار كل حاصل التناقض في المفردات بانه خلافا بالاجاب البكيت لقض لانه جعل احدا على
 شئ عدم عمل الاخر على ما اوردوه ابو الفتح رحمه من المسموعات الاصطلاحية كيف يعرف بالمقاييسه ثم علم انهم اختلفوا في التناقض
 اما يخص بالقضا او يجري في المفردات ايضا ولا يخفى على السائل ان التناقض لا يجري في المفردات يقول ان
 التناقض عبارة عن تناقض شيئين وان تعلم ان التناقض بهذا المعنى لا يصح في المفردات لان قول به من اول سكة وجهه
 اشتري ما يثبت لانه تناقض للتصورات من قال انه يجري في المفردات ايضا يقول ان التناقض كل شئ رفعه ولهذا قالوا ان التناقض لا يثبت
 متساويان الى ما ذكره في بيان النسب بين الكليات وعكس القضية اخذ بعضهم الموضوع معمولا وبالعكس لا يثبت في القضية
 كل من لا دلي فهم قال شريف العلماء ان القضية قد يوجد بان يلاحظ مفردان في قضية يدخل عليها فيكون القضية المعنى
 العقل قد يوجد بان يلاحظ النسبة الى شئ وترفع تلك النسبة فيكون القضية المعنى السلب فالتناقض يكون احدا لمرئ رفعا
 لاخر وهو بهذا المعنى لا يخص بالقضا بالكنه في التصورات ايضا فالتناقض يتحقق بين المفردات مفردة وقضية فكل امرئ اركانا
 مفردين قضيتين او مختلفتين اذا كان احدهما رفعا لاخر فاما التناقض ان يكون كل واحد منهما قضية لاخر ومن ههنا يثبت
 امور اربعة الاولى ان التناقض من النسب المتكثرة هي حقولها **قوله** لا يثبت في القضية المعنى بالشيء الى الاول كالبوة ثم ان يكون احدهما
 رفعا لاخر اعم من ان يكون مبرحا او ضمنا مثل القضية يد عمر ولكن في المفردات باعتبار كل شئ فاما رفعا عجا بامت بار
 وفي القضية باعتبار الصدق والكذب فلا بد وان التناقض في المفردات راجع الى التناقض بين القضية وبين القضية ليعلم ان احكام

باعتبارها في قضيتين باعتبار صدق والكذب فلا يزالان متناقضين من المعنيين راجع الى التناقض بين القضيتين تضمنه ٥٤
 الاحكام باعتبار صدق احدهما على الاخر الثاني ان كل شئ نقيضا فاسلب نقيض الایجاب هو نقيض السلب لان
 الایجاب نقيضا هو السلب والعكس كما قبل والثالث ان كل شئ نقيضا واحد النقيضين فسير وان الایجاب
 نقيض السلب لانه رفع السلب ايضا سلب السلب فلهذا لم يكون السلب نقيضا وان اجاب عنه مولانا قطب الدين
 اشيرازي رحمه الله في حاشية على شرح انجريد ان الایجاب ليس نقيضا للسلب بل لازم نقيضة عنى سلب السلب
 وهذا جواب ليس بصواب لا يخلل حينئذ التعريف المذكور للتناقض حيث اعتبر فيه الاختلاف بين القضيتين بالایجاب
 والسلب يلزم ايضا ان لا يكون التناقض نسبة مذكورة ضرورة ان نقيض الایجاب سلب السلب نقيض السلب
 سلب السلب فليس غير الحكام لهذا الجواب خلاف الاجماع وفصل المتأخرين مولانا عبد الحكيم رحمه الله اجاب بعينية
 حيث قال اول الاشبهة على محال ان النسبة بين شيئين في نفس الامر اما بالثبوت او بالسلب لان المقصد من
 بان الشئ ا ما يكون او لا يكون بدعي اولى وليس في نفس الامر نسبة بين شيئين في سلب السلب انما هو محرو
 اعتبار عقل يصبر عن النسبة الایجابية بما يلزمه فلا مغارة بين الایجاب وسلب السلب في نفس الامر لتمامهما في
 ماصد قاعليه وانها في اى المغارة في العقل فلا يلزم ان يكون الشئ واحد نقيضان وهذا منى ما قال مولانا قطب الدين
 اشيرازي سم في بحث نسبة لطبيعات في شرح الطاليع ان سلب سلب ضرورة الایجاب عين ضرورة الایجاب
 بمعنى عينها في نفس الامر لان سلب ضرورة الایجاب نقيض ضرورة الایجاب فيكون ضرورة الایجاب
 ايضا نقيضا له لان التناقض من الجانين فلو كان سلب سلب ضرورة الایجاب مغايرة لضرورة الایجاب لم يكون
 لشي واحد نقيضان وهذا معنى قولهم نقيض كل شئ رفعه واذا كان الرفع نقيضا له يكون ذلك الشئ الوجود ايضا
 نقيضا له وهذا هو المستفاد من تعريف التناقض لان الاختلاف بالایجاب والسلب لا معنى لثبوت صدق احدهما
 وكذب الاخرى انما يتحقق اذا كان السلب فعالا لكما لا يجاب بعينه لا انتفاء الواسطة منيحل ويكون التناقض بينهما بالذات
 انتهى والله اعلم صاحب السلم صعد الى ما قاله جلال العلماء في اجواب حاصله ان السلب لا يضاف حقيقة
 الا الى الوجود وكما هو المتبادر من مقابلة شئ مع الرفع في قولهم نقيض كل شئ رفعه ثم انه قد يضاف الى الوجود في
 نفسه كما في المفردات ومارته الى الوجود وبغيره كما في النقصان فاسلب المضاف الى السلب اى سلب السلب
 مغايرة سلب وجود السلب وجود السلب ما في قوة الموجبة السالبة الموضوع اذا اخذ وجود السلب في نفسه اى في قوة الموجبة
 السالبة المحمول اذا اخذ وجود السلب لغيره سلب السلب الذي هو قضية سالبة النقيض للموجب السالبة الموضوع على ان النقيض الموجبة

السالبة المحمول على الثاني ليس نقضا للسالبة المحصلة نقيضت ان السلب المحصل نقضا واحدهما لايجاب غير الاول الثاني فان
 وان اخذنا اجواب من جلال العلماء لكنه لم يقتصر على الموجبة السالبة المحمول جلال العلماء فتصير اجواب عليها حيث قال السلب
 ان اخذ بمعنى رفع الايجاب فتعقيد الايجاب ليس سلب لسلب نقضه لانه في قوة السالبة السالبة المحمول هي لا يكون نقضا
 للسالبة وان اخذ بمعنى ثبوت لسلب يكون في قوة الموجبة السالبة المحمول ليكون نقضا لسلب السلب الذي هو في قوة السالبة
 السالبة المحمول لا يكون الايجاب نقضه فافهم فانه معك الايراد والامر الرابع ان النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان بخلاف
 الضدين فانما لا يجتمعان لكن يرتفعان وعليه اعترض من شهودنا اذا اخذنا جميع المفومات بحيث لا يرد عنه شيء فخرج جميع المفوم
 من حيث المجموع نقيض جميع المفومات ذلك الرفع المذكور فدل في الجميع لاخذ حيث لا يشك عنه شيء المفومات فدل ان يكون الخبر
 نقيض الكل هو ضرورة النقيضين لا يجتمعان الخبر وكل يجتمعان اولاهما بعد الكل بدون الخبر وكذا يتعرض على نقض السالبة
 للنقيضين انما لا سلم ان السالبة تكون مغايرة عنها اولو كانت مغايرة فكانت خارجة فاخذ جميع السلب بحيث لا يشك عنه شيء ان
 السلب فكان من الكل الخبر رتبة وهي اقله في الكل لاخذ المذكور فدل ان كون الشيء الواحد داخلا وخارجا وهو محال اجواب
 ان اعتبار المفومات والسلب لا يفتقد عند عدم الزيادة بالاخذ المذكور يقتضي التوقف الى حد فاخذ جميع المفومات والسلب
 كذلك اعتبار النقيضين هو مجاز ان يستلزم محالا آخر **قوله** على ما قيل انما اتى بكلمة التبرهن إشارة الى ضعفه وانتهى قد
 علمت انفا ان النزاع لفظي فان القائل بعد مجريان التناقض من المفردات يقول انه بمعنى التامع الذي هو عبارة
 عن كون اثنين بحيث ينافي صدق كل واحد منهما صدق الاخر ولا يصح وجود ذلك الا فيما اعتبر رتبة فلا تحتج من المفردات بما جا
 نعم لو ثبت انه اخذ التناقض بمعنى الخاص ونفا مطلقا من المفردات كان قوله ضعيفا بل باطلا والسالم علم بالحق وبصواب
قوله فانما قد يصيد فان معا وعلم انهم قد اخرجوا القضايا الذاتية واخرجوا المتعارضة عن التناقض وعن العكس ايضا
 فلا يرد انه يصيد بعض النوع انسان ولا يكذب نقيضه وهو لا شيء من النوع كان اذا اخرج رتبة المذكورة ليست بمعارضة
 اذا الانسان لا يصيد على النوع صدق الكل على الخبر ثبات فافهم وحفظ **قوله** بل من كذب كل نقيضتين صدق الاخر
 قيل كذب لا شيء من الزمان غير قار واما مع انه لا يصيد نقيضه على بعض الزمان غير قار لفعل اي باحد الزمان فيلزم
 الزمان زمان اجواب ان الفعل وقوع السالبة لا يذكر ولو سلم فجوذا يكون الزمان طافا لوقوعه **قوله** فقد علم ان النقيضتين
 لو كانتا محصورتين للاشهاد حيث سببا بالاراد قيل ورد وورد وهو ان قوله لا بد من الاختلاف في الحكم ثم
 لوجود التناقض بين شيئين قائم وزيد ليس قائما بين شخصيات مع ان الاختلاف في الحكم ليس موجودا في الاختلاف
 في الحكم شرط في التناقض بين المحصورات الاطلاقا **قوله** اي شرط في التناقض اشار الى ان لا بد من اشتراط في الكثرة

في الشرط وبما يستعمل في الثاني والى ان الاختلاف في الكم وكيف شرط في مطلق التناقض ثم الاختلاف في كيف شرط
 في الجميع والاختلاف في الكم شرط في نوع منه وهو التناقض من التصويتين فلا بد من مخرج التناقض من التصويتين بدون
 الاختلاف في الكم **قوله** ثم ان كانت القضيةان محتملتين وما في حكمهما وهو **قال المصنف** والادعاء عدل في ذلك والكم حركته
 لم يحصر عدلها في الثمانية فلا بد وان لا تناقض باختلاف الالة والعدله وهو ان لا يتصور خلافها في رامي بهم الا كما ذكر في ليس
 برامي بهم الا وركب اباي والنجار عامل الى السلطان النجار ليس عامل الى الامير غيره ونحو ذلك من رامي بهم في ليس
 اي كبر ونحوه في عشرين اي وجه الوجود في عشرين اي نيارا فلا بد ان يتصور في مائة التناقض في التناقض في التناقض
 من جهة النسبة كقوله فان هذه الوحدة مستلزمة للوحدات الثمانية وغيرها ولا يخفى على الذكي ان راجع اعدا الثمانية وما ذكره اتفاقا وحدة العمل
 كما اوجع الفارابي بعضها منها في بعض مباحثها في بيان كيف الشئ كما يحل على نفسه كما قال الشئ شئ كحل على نفسه على الاشياء
 فاجتمع في القضيةان اي الشئ الاشئ قلنا اتحادا ونحوه كحل الاشئ شرط في تحقق التناقض كحل الشئ على نفسه كحل اول وعلى الاشئ كحل
 متعارف فلم يوجد شرط التناقض وكحل الاشئ على نفسه كحل الانسان على نفسه لانه اول كحل وكحل المتعارف كحل الشئ
 على افراد كحل الانسان على يد غيره وكبر وغير ذلك **قوله** هو قضية حكم فيها بملك الضرورة لان ثبات الضرورة في السلب
 الخالف وبذلك في ذلك السلب في قضية التناقض **قوله** سلب كل ضرورة اي سواد كانت ضرورية اليها او ضرورة سلب **قوله**
 امكان السلب اي السالبة الممكنة العامة **قوله** امكان السلب اي الوجبة الممكنة العامة **قوله** قد عرفت في شرح قوله وهذه بساط
قوله انه لا ينفصل في قضية الطرف المقابل الى المطلقة العامة المخالفة للادلة في كيف العلم ان بين الام النسبة بين فعلية الطرف المقابل والمطلقة
 لانها لازم عام له فلا بد ان النقيض الصحيح الدوام هو سلب الدوام وفعلية الطرف المقابل لازم سلب الدوام
 على ما قلتم وجوده واللازم لا يستلزم وجوده والمعلوم وفعلية الطرف المقابل لا يستلزم سلب الدوام وكيف تكون فعلية
 الطرف المقابل فنقيضا للدوام **قوله** ولما لم يكن لنقيضها اي للنقيض الصحيح للادلة وهو اللادوام **قوله** مفهوم
 محصل اي قضية متماثلة موضوعة للادلة على اللادوام قالوا اجمانا ان نقيض الادلة هو المطلقة العامة كحل اللازم
 المعلوم وتسمية اللازم باسم المعلوم **قوله** كقضية الممكنة العامة الى الضرورية اي قضية الممكنة نقيض صحيح للشرط العامة
قوله بحسب الوصف متولى بضرورة اجاب الموقوف **قوله** كقضية المطلقة العامة الى الادلة يعني المطلقة العامة لازمة لفعلية
 النقيض صحيح **قوله** المصنف لم يخرج من جوابه خلافا قد تقرر في وارجح **قوله** ولا يخلو ذلك غير ان لا تناقض لانا لا نأخذ
 ان نقتضي شئ في قضية النقيض الضرورية في وقت معين وغير سلب تلك الضرورية في امكان الطرف المقابل في وقت معين
قوله انما يكون بين احد جزئية الا على التعيين فان رفع الكسبة يحل في رفع احد جزئية وما رفعه كذا في رفع احد جزئية

في من يرفع الجز من اوجده لازم لرفع المركب **قوله** نفويض قولنا ابتداء وقوله قضية منفصلة خبره **قوله** لكن من
استخرج تفصيل نقاض المركبات تحت القضية المركبة الى بسايطها يؤخذ نفويض كل قضية بسيطة تحت القضية قضية منفصلة بان
حرف التزويد هو كونه **قال المصنف** لكن في الجزية وقع التوهم ان الشيء قول له ولكن من انما وقعت بطلان القضية بطلان العلوم
كليات نفويضهم ان مفهوم المروية نفويض المركبة الجزية ايضا **قوله** بما اكملنا ان نفويض الجزية الكلية **قوله** ان ذلك المركبة
كقولنا بعض حيوان انسان بالفعل لا دائما الى بعض حيوان انسان بالفعل ضرورة ان بعض حيوان انسان انما هو قضية انسان **قوله**
بما قولنا لا كل حيوان انسان ايا وقولنا كل حيوان انسان ايا وكذا بهما ظاهرا يترجم في الال سلب النقص عن جميع افراد الاعم وفي
الاشان حل النقص على كل افراد الاعم وكذا **قوله** ان تضع افراد الموضوع كلها في القضية كلية **قوله** اي افراد الموضوع يعني التوهم
عن المضاف اليه **قال المصنف** ان السوي ويقال لكل السوي ايضا تبديل في القضية واما التبديل المسمى الذي لا يغير
ولمذا قال ان السوي منفصلة او المعادة من الطرفين تبقى على حالها بان كان السوي في الحكم المعدل لا في الحكم المنفصل فلا يرد
ان معنى التبديل في السوي ان السوي كليات او موضوعات الذات محمولها مفهوم ان معنى الذكرى الحكم المنفصل او علم ان المراد بالقضية القضية
المتعارضة التي يكون فيها كل الكل على جزية فخر حسب القضايا البنية المتعارضة فلا يخرج ان بعض الانسان يد صادق عند جميع الاحكام **قوله** في الكلام
عكسية وهذا بعض النوع انسان صادق فكذلك كذب كذا يصدق الاشياء من الانسان نوع مع كذب كذا هو الاشياء من النوع انسان
صادق قضية بعض النوع انسان القضي محبت محبت لم فرب كذب بعض النوع انسان كذا بان لا اشياء من النوع
انسان صادق وهو عكس ما بانا قضية هو الاشياء من النوع انسان قال المصنف ان المعبر عن المتعارضة مفهوم الحصول النفس منه
قال المصنف في القضية اي جعل حد فيها مكان الطرف الاخر والاخر مكانه ذوا اول من الموضوع والمحمول كما ذكر بعضهم على التمسك
وعلم انه لا عكس لنفسه لعدم المعادة من الطرفين تبقى على حالها سواء قدم طرف الاخر او لا كما ذكرنا ولما علمت ان المراد بالتبديل
التبديل المعنوي الذي لا يغير المعنى علم ان الطرف الاول الثاني من القضية بنوات الموضوع وصف المحمول في الحكم كونه في الحصول موضوعا
وصف الموضوع محمولا لان في الموضوع يكون محمولا وصف المحمول كونه موضوعا فافهم ولا تكن من الغافلين **قوله** يعني ان الامر
لن فرض قضية ليس المراد بالصدق هنا الصدق في الال امر بل هو شامل للصدق الفرضي فلو فرض صدق كل انسان حجة صدق
الحجرات بان يرتبها غير بقا الصدق في الحكم فان خاص لم يلزم الا في التحصيل ليكون المزمع مساو فاللزام كما ذكرنا لم يرتب بقا الصدق
بحوا لزوم الصادق الكاذب فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه هو قولنا بعض الانسان **قال المصنف** ان
وكيف اسي بقا في انهم نحو القضايا فلم يجدوا في الاكثر بعد التبديل الا صادقة لازمة ونقطة في كيفية **قوله** يعني ان الوجبة سواء كانت
كلية اشارة الى اللام في قوله الوجبة لا تنفرد **قوله** الوجبة انما هي قضية كلية اي كل وجبة تنفرد بوجبة **قوله** انما هي

[illegible]

العاشر ضرورة وجوده عند وجوده **قوله صدق** في عكسها بحيثية مطلقة ضرورة العكس لا ضرورة وجوده بل ضرورة وجود
 اللازم ليس للضرورة العلم لا بالخاص **قوله** اما اللازم والعدم ليس الا والعدم علم والاصل لا يكون ككفى في بانه مثل ان في
 بيان الحكم سما الى بحيثية مطلقة فادوم من كس بحيثية مطلقة اللازمية عكس ضرورة اخصية مثلا بهما حرج شي محمى وبعدها لا مركب لان
 الاصل العكس عكس خبر الاول من الاصل الثاني من الثاني وانما قلنا ان اللازم والعدم عكس للازم والاصل لا لازم والعدم العلم في
 المثال الا في اشارة الى مطلقة عامته سالتة فكلية فلا يكون والعدم عكس في ذلك المثال عكس اللازم والاصل لا لازم والعدم العلم في اشارة الى سالتة مطلقة
 عامته لان السالتة الكلية تنعكس في سالتة الى سالتة جزئية مطلقة عامته فظهر من هنا انه لا ملاحظة حيز في الجمع يعني ان هذا الجمع عكس كك
 لا ملاحظة الى الاخر فانهم **قوله** علم صدق وصف الموضوع على انه في القضايا باعتبار في العلوم علم ان محصل مفهوم القضية يرجع الى عقدين
 الموضوع وهو التصانف ذات الموضوع بوصفه العنوان وعقد الفعل وهو التصانف ات الموضوع بوصفه المحمول الال كقضية في معنى
 كلي والثاني كقضية في معنى تنقيص القضية يكون ثلثة اشياء ذات الموضوع وصدق محمول منه العنوان على انه صدق وصفه المحمول على انه
 ذات الموضوع فاذا صدق وصف الموضوع على ذاته يكون هناك نسبة وصفه الى ذاته وقد ثبت سابقا ان نسبة شي على ذاته الى شي لا يكون
 كيفية كيفية في نفس الامر ثم انظر الى ان تلك كيفية في عقد الموضوع الامكان الى مكان صدق العنوان على ذات الموضوع نقط
 وذو شئ على سينا الموضوع الفارابي الى ان تلك كيفية امكان ذلك الصدق مع الفعل حسب الفرض فكل من الميزتين عكس الحكم
 ممكنة عامته ضرورة ان امكان صدق احد الوصفين على ما يمكن صدق الاخر عليه تلبه مع امكان صدق الاخر على ما يمكن صدقه عليه ملاحظة
 ما هو الظاهر من كلام شيخ من ان تلك كيفية امكان ذلك الصدق مع الفعل حسب الفرض لا يفرها لا تنعكس ان هذا كما سيجي في
 شرح فليس عدم الحكم سما على راي الشيخ مطلقا كما هو المشهور بين القوم على راي من دون اي ثم مراد الفارابي بان صدق
 عنوان الموضوع على ذاته بالامكان هو الامكان في نفس الامر و مراده بهذا الامكان العقل لا المسمى هو ان لا يكون الموضوع
 بنفس مفهومه آيا عن الصدق عليه ان امتنع ذلك بالنظر الى كون الفروض في الواقع فالمعبر عنه صدق عنوان
 الموضوع عليه حسب نفس الامر بالنظر الى نفس المفهوم لا الواقع وانما جرح والدليل شئيل محمول شريك الباري متنع فان الامكان
 بهذا المعنى لا يقتضي امكان وجود الفروض فلا اشكال على الفارابي بخروج امثال هذه القضية و الشيخ لما وجد بسبب
 الفارابي مخالفا للعرف واللغة فان الاسود اذا اطلق لم يفهم منه عرفا ولغة شي لم يتقيد بالسواد اذ لا بد وان لم يكن
 انصافه به اعتبر صدق عنوان الموضوع على ذاته لفعل اي في اصد لا زمته ثلث شي في الوجود وانما جرح في الفرضي انتهى المعنى ان
 العقل يعتبر انصافا بان وجوده بالفعل في نفس الامر كونه سوار وجوده لم يوجد الذات الخالية عن السواد واما كاره في العقل في
 كل سود عن شيخ ويحل على اي الفارابي ان في العقل انما ليس موضوعا لها اذ لا بها ولا خارجا كما لو كان السابغ في

متنازعا ليس في محقق في الزمن وانما ارجح لاتساع تعدد الواجب هنا وخارجا على ما قاله مثل خبايع غنيص من مجال الوجود المطلق
 يتبع الحكم على الوجود المطلق يقال الوجود المطلق انما هو كذا لانه ليس موضوعا متنازعا ولا اباها ولا خارجا كما ينبغي تحت المعجز لا سيما
 من جود الموضوع فلا يمكن صحت صفت الموضوعات في هذه القضايا على انفرادها لا بالعمل بالامكان قلت ليس موضوعات بقدرها
 انفرادها هنا ولا خارجا فكيف عرفت كونها قضايا فائدة لا بد للقيضة من الحكم في الموضوع الموضوع والافتقار الحكم عليه فيكون موضوعات
 هذه القضايا متضمنة اليه فيكون في الزمن في الحاصل ان موضوعات هذه القضايا متضمنة او لا في الحاصل ان موضوعات جود
 فذهني على ان في المطلق لري انه قضايا فيل تصور موضوعات متنازعا هو باعتبار موضوعات متنازعا في شريك السابغ مثلا او القضايا موضوعات
 بموضوعات متنازعا صحتها عليها بالامكان في العمل بمجردها في تقدير لا في الوجود من هنا يعلم ان الصواب في تعميم الوجود والعدم في المحقق
 في تعميم الوجود وانما يجي وقال بعضهم ان هذه القضايا غير معتبرة في العلوم كحكمة وفارعة عما في ضيقها عجيبا وكذا قيد الهندسي
 بالقضايا غير معتبرة في العلوم ولا شك ان هذه القضايا هي التي لا يمكن بها غير معتبرة في العلوم كحكمة او لا كمال في معرفة احوال المتغيرات
 بل بعدد ما عليها ان تعلم ان الامكان الذي اعتبره الفارابي في تقدير الوضع هو الامكان العالم المقيد بحاجب الوجود في مثل
 ما يكون صفة الموضوع ضرورية لذاته وهذه الامكانات الامكانات التي من هنا ينشأ دفع ما ورد له العلامة لطوسي من ان القضايا هي التي
 انما افعلت فقلت لطفة في كل انسان انهم كذب كل انسان حيوان وجلا اندفاع انه مخالطة ثبات من شريك كلف الامكان
 بين الامكان الذاتي المارة وبين الامكان الاستعدادي الثابت للسلطة فافهم واخفظ فاما هنا فالتفت سببية في
 لم يطلع عليها اكثر من اننا انما قولنا لما اتينا بدرب شيخ الذي هو الظاهر من كلامه لا مستطاعا كما عرفت انما قولنا في قوله
 صدق لا في الواقع بالضرورة او بالعدم لا في الاشياء المكتوبة كان متنازعا في المبتدئ في قوله لا واما في كل كاتب كان اصابع
 بالفعل قوله اما يجوز الاول في صدقه وهو لا في كل اصابع كان كاتب ام كاتبنا وبدا في عبارة قوله في تقديره انما في قوله
 انما صحت انما في ضرورة وجوده وانه عند وجوده لكل الانسان فكسان في الحرية العامة قوله اما يجوز الثاني في عدمه
 في كل بمعنى لما كان القيض فيكون اللادوام في العكس اشارة الى اوجبه كلياته مطلقا عامة لما من اللادوام يكون اشارة الى مخالفة
 مخالفة لما قيدته في كيف وموافقة له في الحكم فصدق اللادوام في البعض في العكس كحيث اشارة الى اوجبه جزئية تنظر في محتاج الى البيان
 فقال انما لم يرد في علي هذا يمكن ان يقال ان لا واما في كل جواب عن ان قد يكون اللادوام في بعض
 في مخالفة ما ذكره من ان اللادوام اشارة الى مطلقا عامة قوله في ذلك ان في لزوم اللادوام في البعض من اللادوام في كل
 في عكس صفة في كل وهو مطلقا العامة السالبة لكلها لما يجي في شرح قوله ولكن السالبة في بعض قوله في نفسه اشارة الى
 يجوز ان جانب احد بان الحكم مجموع متوقف على الحكم الجزئي الى الاجزاء واما الحكم الخاص فخصيصه في اوجبه في المطلقا العامة

فمنه عن ذلك لان المطلقة انما هي كالميل كما في دلان المجازين من جنس فكل واحد وانما خارة الى السالبة بجزئية مطلقة
وقد بين على عدم انعكاس السالبة مطلقا من غير نظر الى انها مطلقة عامة وغير قول كقولك لان هو اصل قولك انما ثالث وهو
السالبة قولك غير انما في وقتها كالميل اصل قولك فكل واحد لان ارتفاع اثنين مجال قولك انما اخرنا في العكس مع ان
السالبة الكلية تنكسر بنفسها قولك لانها اعم من الكلية وعدم صدق الاعم بصدق الاخص فان سلب الحيوان بل شئ يسلم
سلب الانسان عنه بخلاف عدم صدق الاخص فانه لا يسلم عدم صدق الاعم الا ترى ان الانسان سلب عن النفس مع صدق
الحيوان عليه فلو اخرنا الكلية في العكس كان السائل محال ان يقول فلما عدم صدق السالبة الكلية في كس لكن لا يلزم منه
عدم صدق السالبة الجزئية فان الكلية اخص من الجزئية وعدم صدق الاخص لا يسلم عدم صدق الاعم فان كل حيوان
انسان كما في بعض الحيوان انسان صاوق فمجرد ان لا يصدق السالبة الكلية في عكس الوقتية ويصدق السالبة الجزئية
فيه فلا يتم القريب لان المطلوب عدم انعكاس الوقتية مطلقا وقس عليه قوله والملكة العامة هي وانما اخرنا في كس الملكة العامة
لما بقي مجال السؤال قولك للعلم بهذا ان السكوت في موضع البيان يفيد كسر قولك انما اخرنا في كس الملكة العامة
لا يلزم التقيضة رصدي الملزوم بصدق الاعم فلما قال لا يلزم مع بقا بصدق العلة المذكورة وتركه ثانيا لوجود تلك العلة
بيننا ايضا قولك تفصيل القول في بيان الكلام الواقع في بيان ما اورده المتأخرون من حكم التقيض على تفصيل الكلام
الوارد في بيان اثباتات ترد على ما اورده المتأخرون لا يسع مجال البتة مع انه ينبغي عنه بآذره ان يصدق من
عكس تقيض وانما حكمه على انهم قولك كذلك الموجبة الكلية كنعما لانه اذا صدق كل انسان حيوان يصدق في عكس
تقيضه كل الحيوان لا الانسان ولا يصدق تقيضه في بعض الحيوان ليس بل الانسان هو يسلم بعض الحيوان لا الانسان تقيض
اثباته فلزم وجودها خاص بكون العام وهو باطل انما هو في اي لازم التقيض مع الاصل ان يقال ان السالبة الحيوان الانسان
انسان حيوان شئ بعض الحيوان الحيوان هو عكس كل المستوي في بعض الحيوان لا ان فيلزم طلب شئ عن نفسه صناعا وجماعا
التقيض صير قولك انكس يعني هذه الموجبات استهتت انكس التقيض بل انكس وبيان انكس في تلك الانفصا
ان انفسها وهر الوقتية انكس الملكة بصدق انما في التقيض وقت التبرع لا واما مع كذب بعض التقيض بل انما كان
بصدق تقيضه وبشكل مخفف من البقرة واذ انكس الوقتية التي اخص من المشايخ علم عدم انعكاس
الثانية اذ لو كان عكس السالبة الكلية لا لالا وقتية ايضا لان لازم العام لازم الخاص بالضرورة قولك لان الحيوان الانسان
في عكس السالبة الكلية بل صير في عكس السالبة الجزئية انما قولنا بعض الحيوان ليس بل الانسان قولك انكس الملكة
التي لانها في الان كوكب زير بالفعل مخفف في النفس صير في انما بالفعل لا كوكب زير بل انكس لا يصدق في كوكب

لغير زمان في ذات واحد في زمان واحد فيصدق بعض ماكن الاصابع وهو ليس بكتاب واما ماكن هو الجزء الاول من
العكس فثبت للعكس بجزئية فانهم **قوله** فاما يقال فيصدق بعض ج باي بالضرورة او بالادام صدق ثم **قوله** فاما
لا واما العكس صدق الملازم ولم يلزم صدق الملازم فثبت ان صدق الملازم لم يصدق لا واما العكس فثبت بجزئية
منه على التفسير فنفى اثبات الجزء الاول منه **قوله** لان الاثبات على كون بعض ليس ج بالفعل ولا من بعضه انفي وهي القضية
التي شبه اليها ملا واما العكس اني ليس بعض ليس ج فانه اذا ما ليس ج سلوبا عن بعض ليس ب يكون ج ثابتا له
كما انفي **قوله** ثم نفعل اي في اثبات الجزء الثاني من العكس فلو لا اقراض في مادة خاصة هكذا اي اذا صدق
بالضرورة او بالادام بعض متحرك الاصابع كاترك اتم متحرك الاصابع لا واما اي متحرك الاصابع كاترك ب فثبت ان في عكس قضية الادام
بعض ليس كاترك ما واما متحرك الاصابع لا واما اي متحرك الاصابع كاترك ب فثبت ان في عكس قضية الادام بعض ليس كاترك
ليمتحرك الاصابع ما واما ليس كاترك اي ليس بعض ليس كاترك ب ليس متحرك الاصابع بان لا اقراض في بعض زمان في موضوع اي متحرك
الاصابع ربه فيصدق قضية ان احد ثما زيد متحرك الاصابع بالفعل لصدق الوصف الى على ذاته بالفعل على ما هو الحق وهو زيد متحرك
وذا يما زيد ليس كاترك بالفعل كمال واما الملازم فيصدق بعض ليس كاترك ب متحرك الاصابع بالان كما اثبتة بعض متحرك الاصابع
لك بعض ليس كاترك وذا التصاوق لم يزد واما العكس لان القضية من لا واما العكس ليس بعض ليس كاترك ب
الاصابع بالفعل والاسباب يلزم منفي انفي فصدق الجزء الثاني من العكس ثم نفعل في اثبات الجزء الاول منه ان
بعض ليس كاترك وهو زيد ليس متحرك الاصابع ما واما ليس كاترك ب الاككان بعض ليس كاترك ب اي زيد متحرك
الاصابع في بعض وقاات كونه ليس كاترك ب فيصدق ايضا زيد ليس كاترك ب في اثبات وقاات كونه متحرك الاصابع وقد
ان الوصفين او انقارنا في ذات ثبت كل واحد منهما فيما في زمان الاخر في الجملة والوصفان اني متحرك الاصابع عديم
الكتابة فاما في زيد فاذا ثبت متحرك الاصابع لزيد في زمان كونه ليس كاترك ب ثبت انه ليس كاترك ب في زمان كونه
متحرك الاصابع يعني ان عدم الكتابة ثابتة لزيد في زمان متحرك الاصابع وهذا خلف فصدق ان بعض ليس كاترك ب
زيد ليس متحرك الاصابع ما واما ليس كاترك وهو الجزء الاول من العكس فثبت للعكس بجزئية فاما في وقت
وبالتامل **قال المصنف** القياس قول لما فرغ عن بيان ما يتوقف عليه البحث شرح في بيان هتيا وكم
بنوعيهما لانهم من قوله وموضوعه لعلوم التصوري او العقدي في من حيث انه يوصل الى المطلوب تصوري في معنى
او عقدي في معنى حجة فاقبل تعريف المعروف ايضا كان معلوما من هذا القول فلم لم كيف بهذه المعلومات فاما كان
تعريف المعروف مغاير لما علم من ذلك القول كان له شرط تعرض تعريفه وبيان شرطه بنحو انما يتوقف عليه تعريفه ان لم

منه عن العلوم التصديقي الوصول الى التصديق ثم لما كانت النتيجة على هذه انواع القياس لا تتغير بتحويله كان المطلب العلم المقصد
الاصح في باب التصديقات القياسية للقياسين بخلافه لانها بعيدة عن الطرح منه شرع في توريده جوازا في قياسه فقال في باب سطر
الركب الملفظ المعقول يخرج بهذا المعيارين اجورشات فان سمجوع الفلاسفة و اجوارش الكمولى مثله كركب القل عند فهم المركب
انما يخص سطر الملفظ المعقول معناه اللغوي بالفارسية كغيره من المعنى اللغوي في مشتق منه اشتقاق المعنى الاطلاقى اسم علم لا مشتق
شئى لهذا صام لم يولد ولم يكن له كفوا احد فلا يخلق بشئى كما نظرت اجماعا والجور ثم المركب شامل للملفظ المعقول لا يشترك المعنى
وكلاهما منسوخا وهما فلا بد انهما لفظ مشترك كرام عند المحمديين من جهة ما هو اذا كان له احدية وكذا المعنى لا يخرج غير او
فلا يقتضيه فاما كان القياس المعنى من غير فاما لا يقول لركب اللفظى ان كان القياس على معر فاما لا المركب المعنى بل انما يطلب من
المنطق الباعث على القول بل هو لا يقول الى اخره في قوله ويلزم لانه قول انما لركب المعنى الى اللفظ بالقول لاخر الملفظ غير لازم للقياس
او المعقول بل انما يلزم القول المعقول لمعقول بلا سطر ولا لانه على المعقول ان ينظر الى العام بالوضع كما بين في المطولات **قوله** فهو علم العلم
جواب عن ان قد رتقيره ان المركب لهو لفتى او فان يلزم السكرو ومايل جواب عن التردف بينهما ان اجاز شريف لهما
مرجع عموم المركب خصوص لفتى **قوله** اذ قد اعتبر في المؤلف المناسبة بين اجزاءه بخلاف الكتاب فانه لم يعتبر المناسبة بين اجزائه سوار وحده
المناسبة فلا فائيل اذ اعتبر المناسبة بين اجزاء المؤلف لم يعتبر بين اجزاء المركب فصلا استباين فلما فرق بين عدم اعتبار المناسبة
وبين اعتبارها عدم المناسبة واعتبر في المركب انما هو الاول فلا ينافيه وجوب المناسبة بين اجزائه فمال **قوله** فانه هو المناسبة فالى
و اجزاءه المناسبة **قوله** فليكن المؤلف بعد القول معنى لما ثبت ان المؤلف خص من المركب لم يلزم السكرو غاية في الباب انما بينهما ذكر انما
بعد العام لا باس لانه في التغيرات مناسبة للمعنى التي ترى الى نفسك فاما كحيوان فالى **قوله** في بيان التاليف بعد التكرار عايناه
ما الغامزة في ذكر المؤلف بعد المركب مع ان لهو لفتى تبين معنى المركب حال اجواب ان التكرار طين في هذا القياس التاليف من القضايا
جزء من معنى كانه لفظ لانسان فلما واما ذكر المركب ثم المؤلف القضايا علم ان التكرار طين في القياس بل لا بد لانه والمناسبة بينهما
المناسبة جوازا لا وسط الذي هو جزء القياس في حصوله يتبعه بسبب القياس من اشارة عمادة تماز لا كمال بعضها بعض فالتقسيمات امانة اعتبارية
التاليف كاحد واحد لا سطر من معنى له وان تعلم ان المركب عبارة عن المادة بصورة في اعتبار التاليف به التكرار اشارة الى ان
الاعتدال معتبر في القياس بل في جهة مطلقا لكونها جزء منها وفصلا لهما ايضا ذكر المؤلف بعد القول بوجه لان القول لكونه بمعنى المركب
احتمل اللفظى اسم علم كما عرفت فلا يجوز نعلق قوله من فضايا به فلا بد من ان المؤلف يخلق ويعلم من ان البيان ان المؤلف على معناه اللغوي هو
كل شئى من مناسبة الاجزاء والالم يصح نعلق ذلك القول به ايضا لانه القياس قول من القضايا التوهم كونه من جهة البعض فلا يكون التاليف
لانهما يقتضيه على حقيقة يلزم منها قول ان هو على المعنى التوهمى او كلف فضايا **قوله** فالقول شرع في بيان ان القياس هو التاليف لانه كل كركب

[illegible]

لا تعرف **قوله** في نتيجة وطلوب العلم ان النتيجة والمدعى المطلوب متحد بالذات متغايرة بالاعتبار فان العالم حادث مثل قبل الاستدلال
 عليه مطلوب مدعى وبجدة **قال المصنف** حمله على من منه لانه قول اخر اما على ميل العادة او توليدها والواجب ان يفتصل عن الاجمال
 الذي يفيد العلم المطلوب بطريق جري العادة عند الاشاعة فانهم يقولون ان الله تعالى جري على خلقه بغيره فيقتضيه من غير موجب
 بطريق التوليد عند محله بمعنى انه يوجب لفاعله فعلا اخر كحركة اليد المستقيمة كحركة الفتح فان الحركة الاولى مولدة للثانية بطريق الوجوب
 والاعداد عند حكمها اي يوجبها ان الحوادث من المبدء الفياض انهم يستعدوا **قال المصنف** فان كان ثورا لم يخرج عن تعريف الفياض
 شرع في تقييده الى التثاني والاقتراني وانما قدم التثاني لان مفعول هو جري في مفعول الاقتراني عدم الوجوب مقدم على عدم كماله فيكون راجع
 الى القول في فان كان القول الاخر موجودا في القياس **قوله** والمراد ببادية العلم ان المراد ببادية القول الاخر طرافه فان كان القياس ثانيا فاولا
 حليا فيكون طرافه الحكم عليه به وان كان اقترانيا شرطيا فطرافه مقدم والى فالمراد بقوله ببادية طرافه الحكم عليه به مثلا يمكن ان يقال ان
 الشريطة ايضا محكوم عليه به بالاتصال والافتصال وسلبه **قوله** المراد به الترتيب يعني ان المراد به الترتيب المذكور في القياس
 التفضيلية من غير ان يكون على الترتيب الذي تعالفا فيقبل فمحل المدعى والمصادق على المطلوب لا القول الاخر المذكور في القياس ببادية وبهية هي
 علنا فوق من القول الاخر المذكور في القياس ببادية وبهية فان النتيجة فان القول الاخر انما يكون جودا ببادية وبهية يعني المذكور في التفضيلية
 الشريطة التي وقعت في القياس استثنائي قد عرفت ان في الشريطة خارج التام في الارتفاع والانسراح ليس متعلقا بها فالارتفاع والانسراح
 يكون متعلقا بالنتيجة بخلاف يكون في كونه موجودا في تلك التفضيلية الشريطة وان كنت في زيد لمنا فانظر في الخاتمة لشمس طالع النهار
 موجود في شمس طالع فخرج النهار موجودا فانما يرتب ومرتب لعل الارتفاع نتيجة ومن حيث عدم تعلقه به مقدمة تلك الشريطة وذكر في
 القياس على عينية لادور ولا مصادرة ولهذا استقيمتا منه مقدم الترتيب القياس الى التثاني والاقتراني كانت النتيجة في نفسها كذا في قوله ان
 متعلقا بالارتفاع والانسراح فهو استثنائي والاقتراني **قوله** لا يتحقق في ضمنه لا يوجب السلب فمع ما يزيل المدعى الى الجواب على القول فان كان موجبا
 فذكرناه اليه صدق على القياس استثنائي برفع الثاني او المذكور في تقييد القول المذكور في تقييد النتيجة لا عينا يعني ان ما قال المصنف اليه صدق
 عليه بل ما يصدق على القياس استثنائي بوضع مقدم محال المدعى ان المراد بقوله بهية الترتيب الواقع بطل فليس قطع نظر عن خصوص
 الكيفية **قال المصنف** في كذا على ان كذا لا اتي به او كذا استثنائي حقيقة يعني ان كذا في كذا لا يمتنع **قوله** وذلك اي في قوله لا يمتنع
 في نفس الامر انما يتصور بان يكون القول الاخر نكروا ببادية وبهية فلا يمتنع ان يتصل عقلا لا من اخرين ايضا اجمالا ان يكون نكروا في
 القياس اجمالا ببادية وبهية واما ان يكون نكروا بهية ببادية فاقيل نفى البهية بسلبه نفى المادة ايضا اذ وجود
 المادة بدون بهية فلا يتصور كون القول الاخر نكروا ببادية وبهية فلما المراد بهية بهية اخلاصة القول في النتيجة ولا يلزم من نفى كذا في
 العالم فوجب ان يكون له بهية اخرى **قوله** لا يتحقق جوابا بهية العارضة للمادة ببادية وبهية العارضة من الجواهر محال بالضرورة ولا يصح

[illegible]

[illegible]

الحق لان الملازم لا يتكلم في الملزوم **قوله** الاول مدالامين الى قوله واثاني هذا امدالغير متحقق المقام متحقق المرام اننا جعلنا الشكل
 الثاني في شرطه بحسب اجهته بامرين كل واحد منهما مفهوم فمدالاول مفهوم فمداليمين الصغير على حد التيسير في الكبرى في القضايا التي يتكلم
 سواها على كنهها ليس شوي الا اننا افترضنا ان يكون شي في المقدمتين او يكون شي في المقدمتين او يكون شي في المقدمتين او يكون شي في المقدمتين
 المتكسفة في القضايا مفهوم فمداليمين ان يكون الصغرى احداهما في الكبرى فمفردة او شرط عامة او خاصة وان يكون الكبرى في الصغرى او في المقدمتين
 والى هذا المفهوم المرد والآخر اشار المصنف بقوله كونه المتكسفة في الصغرى او الكبرى في الشرط فعملت من البيان الرفع الثاني ان المصنف ترك الامر
 الاول من الامر الثاني في ذكر الامر الثاني من المردود بين امرين فمن قال ان المتكسفة مالا يدرى في الشكل الثاني متمسكا بكلام المصنف قد خسرنا
 لان شي قوله وكون المتكسفة مع الضرورية ان المتكسفة وضعت في الشكل الثاني في تقدير وجوده بالادان يكون مع الضرورية او كبرى في شرطه و
 ان لم يوجد فيه فلا حاجة اليه فافهم ولا تكن متعصبين **قوله** فان يكون ايكة ضرورية لان وادم علم الضرورة قوله ضرب الكبرى في كنهها لسانية
 منطق **قوله** فان ضرب الاول شكل كل انسان حيوان لاشي من الحجر حيوان ينتج لاشي من الانسان يجوز **قوله** ان ضرب الثاني من الانسان لاشي من
 بناتق وكل مما ينتج لاشي من الانسان بما **قوله** ان ضرب الثالث من بعض الانسان حيوان لاشي من الحجر حيوان ينتج بعض الانسان ليس
 بجوز **قوله** ان ضرب الرابع من بعض الانسان ليس بانسان كل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ليس ناطق فشكل الثاني في نفع الايجته لسانية
 كلية سالتة جزئية لا محضول الرابع **قوله** ان لا يتبين ان سالتة كلية لسانية جزئية **قوله** ان لا يتبين ان سالتة جزئية لسانية جزئية
 الشكل الاول لان الشكل الثاني لا ينتج الاسالفة فيكون نقيضها موجبة التثنية **قوله** وكبرى القياس في وان يحيل كبرى الشكل الثاني
 كبرى الشكل الاول لان كلية الكبرى شرط في الشكل الثاني فيكون كبراه صاحبا كبروية الشكل الاول **قوله** ليس ينتج الحمل من
 هذا **قوله** باننا في الصغرى وتصوير الخلف ان نقول كل انسان حيوان ولاشي من الحجر حيوان ينتج لاشي من الانسان
 بجوز فاذ لم تصدق هذه النتيجة لصدق نقيضه لان ارتفاع النقيضين محال به بعض الانسان جوازاً وحمل هذا النقيض
 لتلك الكبرى ويقال بعض الانسان حيوان ولاشي من الحجر حيوان ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس بحيوان وهذا
 مناف بل مناقض للصغرى الشكل الثاني اعني كل انسان حيوان وهذا سلم الثبوت فيكون النتيجة اصاله من الشكل الاول
 كاذبة ونشأ ليس لا صغرى فهو باطل فيكون نقيضها حاد وهو لاشي من الانسان بجوز هذا عين نتيجة الشكل الثاني وس
 عليه من في سائر الضروب **قوله** هذا اي خلف طارفي الضرورة ربعة كلها بخلاف اخواني في الشكل الثاني ولا اقدم عليها **قوله** ان
 من تلك الامور **قوله** ليريد في الشكل الثاني عكس كبراه **قوله** ليس ينتج اي من الشكل الاول من النتيجة المطلقة من الشكل الثاني
قوله وذلك اي عكس الكبرى تصويره ان نقول كل انسان حيوان لاشي من الحجر حيوان ينتج لاشي من الانسان بجوز لانه لو كسر
 الكبرى كان شكلاً اولاً لا صغرى الشكل الثاني الصغرى الشكل الاول لان احد الاوسط محمول فيها انما الخالفة في الكبرى

فلما اعلنا فصلا شكلا اول بالضرورة هكذا كل انسان حيوان لاشي من الحيوان يخرج من تحت النتيجة ولما كان العكس جاسيا في الفهم
ووالله الثالث قد مر عليه قوله الثالث من تلك الامور ان كل الصغرى تصوره ان الاشياء التي هي الانسان كل ما هي جاسية لاشي من
الانسان هي تلك الصغرى الى لاشي من الحيوان بانها صغرى شكلا رابعا ثم اذ عكس ترتيب قول كذا لاشي من حيوان لاشي من الانسان صغرى شكلا
اولا نتيجة لاشي من الانسان ثم اذ عكس ثانيا نتيجة قول لاشي من الانسان بانها صغرى صغرى تلك النتيجة اجماله من الشكل الثاني
قوله من بين شئج قوله بان لا اتحاد اصلا بان يكون بينهما محلا اجماليا فضلا ان يكون الفعل اجمالا بالامكان فيكون الصغرى حينئذ
سابقة لاحالة قوله وقد بان يكون بينهما محلا اجماليا بالامكان فيكون الصغرى ممكنة موجبة لقوله لم يتعد الحكم جازيا
ان يكون صغرى الشكل الثالث فليكن موجبة قوله لا يخرج الاجزئية يعني ان النتيجة كلية غير لازمة للضرورة في بعض الاحوال نتيجة لا يكون
فيعلم ان الازمة لما انتهى بحريته لا غير قوله فاولما المركب من صغرتين يخرج كل انسان ان كل انسان مطلق يخرج بعض حيوان مطلق
بين ان النتيجة الصادرة وانما هي اجزئية لا كلية وان كان يقتضي المقدمتين ان لا يكون النتيجة الكلية قوله قال في مقصوده كذا ان
ثانيا الى ان كلام المصنف يوم خلاف الواقع فكان العجب عليه تبيان لا يوجب قوله الثالث اي ضربا لثالث للضرورة نتيجة سابعة
المركب من موجبة كلية صغرى موجبة جزئية كبرى قوله وهو بهذا اي في الشكل الثالث وانما قال بهذا لان خلفه هذا غير ما ذكرنا
اي في الشكل الثاني لان مقتضى النتيجة يخرج منها كبرى وهذا صغرى قوله لا يخرج من الشكل الاول ثانيا في الكبرى مثل كل انسان حيوان كل
انسان مطلق يخرج بعض حيوان مطلق والا لصدق فيضه هو لاشي من الحيوان ينطلق من بعض كبرى فيقال كل انسان حيوان
من حيوان ينطلق فيخرج لاشي من الانسان ينطلق وهو مناف كبرى الشكل الثالث في كل انسان مطلق وهو مسلم الثبوت فتمت هذه النتيجة كادية
النتيجة صادقة لان ارتفاع المقصدين محال وانما يقال بان لا تناقض لان مقتضى كل انسان مطلق انما هو السالبة بحريته عن بعض الانسان مطلق
لا بالكلية فافهم قوله وانما كل الصغرى يرجع الى الشكل الاول والشكل الثالث يخالف الشكل الاول في الصغرى يوافق له في كبرى فيجاء بالصغرى
يكون اجمالا الى الشكل الاول بالضرورة مثل كل انسان حيوان وكل انسان مطلق يخرج بعض حيوان مطلق لانه اذ عكس الصغرى لا يمكن ان لا يتم
ويقال بعض حيوان انسان كل انسان مطلق يخرج من الشكل الاول تلك النتيجة مطلقة قوله وانما كبرى تصوره كل انسان حيوان كل انسان
مطلق يخرج بعض حيوان مطلق لانه لو عكس الكبرى الى بعض الناطق لكان غير كل انسان حيوان وبعض الناطق لكان شكلا رابعا بصغير
عكس ترتيب شكلا اول بان يقول بعض الناطق انسان كل انسان حيوان يخرج بعض الناطق حيوان ويتكيس الى بعض حيوان مطلق هذا هو المطلوب
من الضرب الاول في الشكل الثالث قوله فكذلك اي اشتراط احد المبررين لاننا في الشكل الرابع لاننا في قوله ثم ان المصنف
يتعرض لاجاب عن حال تقدم تقريره بواضح قوله لعلنا لا نعدها بهذا الشكل كمال العبد عن الطمع حتى سقط الغبار الى شيوخ الرسل
كما مر قوله لم تعرض في هذا الشئ كان رائدا يقول ان المصنف قد عرض لبيان شرائط الاشكال الثلاثة الا ان لم يستطع ولم يتعرض لبيانها عند

اختلاف اوجبات بعضها ببعض في شيء من تلك الثلاثة فاجاب بقوله اطلق الكلام في ترجيحنا نعم القائل مصرعه قد تكون ذكر دوره
دور سريار بوقوله **قوله** اشاع وهو في اللغة جواز ونفي من اسالي كرون وفي الاصطلاح استعمال اللفظ في غير ما وضع له حقيقة بلا قصد علاقة
مقبوله ولا تعقيب رتبة دالة عليه مما على ظهوره المراد في ذلك المقام شهرة عند خواص احوام ومنها لك فان كلام المصنف انما
للفظ على الوجبة التي وقعت منه بجزئية يوهمن ان موصوف السالبة انما هو جزئية فعلم من هنا ان ما هو بجزئية ليس ينتج السالبة
ولكن كما عرفت ان الضرر الواجب منه بغير السالبة ينتج سالبته كغيره بغيره فلا يلزم عليه ما قاله الافاقلة وادخل على السالبة
جزئيا او كليا كما انه اساد عطفها على جزئية وانما خرج الكلام بما دى على خلافه نعم لو قال فوجبة جزئية ان لم يكن اى ان لم يوجد
والافاقلة بتقديره بوجبة على جزئية كان الى دلالة على المقصود لعدم كون سالبته منه بجزئية لان ما قبل المعطوف عليه يكون حقا
بالمعطوف بابعده كما لا يخفى **قوله** والفضل هنا علم ان الرتبة ثمانية على ما ذكره اما المعصم لما كان طرح نظره الاختصار قال قال
ولم يراع الترتيب لفظ الامر **قوله** وهو في هذا الشكل اى الرابع ان يوفده لانا ذكر في الثالث ان الشئ **قوله** ويضم الى المقيد
بحيث يحصل الشكل الاول مع شرطه **قوله** ينتج اى ينتج هذا لافضل لفظ المقضى الى الشكل الاول نتيجة تكسب عكسنا في هذا المقدمه انه
المتروكة من الشكل الرابع **قوله** ذلك اى اختلف المتكوري بحري في ضرب الاول المؤلف من موصوفتين كما تقول كل انسان حيوان
وكل ناطق انسان ينتج بعض حيوان ناطق فلو لم يصدق احدى فقيضه وهو لا شئ من الحيوان ناطق ويضم اليه ينتج الى احدى المقيدتين
من الشكل الرابع فيقال كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان ناطق ينتج لا شئ من الانسان ناطق وبذلك يفسر لاشئ من الناطق
بانسان وهذا العكس من المقدمه المتروكة المفروض صدقها اى كل ناطق انسان فالحاصل ان الانسان ناطق وبطلان زعمهم ان
المراد من النتيجة ايضا باطله كان تضيها صادقا اى بعض الناطق انسان هو النتيجة المطلوبة من الشكل الرابع ومن عليه جريان اختلف
اضرب الثاني المؤلف من وجبة كلية معنوية وموجبة جزئية كبرى كثرنا كل انسان حيوان بعض الناطق انسان ينتج بعض حيوان ناطق الى
آخر المقدمات المذكورة وكذا في الضرب الثالث الرابع والخامس **قوله** قال المعصم في بعض تصانيفه بجران اختلف المذكور في الضرب السادس
قوله وهو هو عند ذلك قول بعض الانسان الكبير وكل ناطق انسان ينتج بعض كبير ناطق والاصح في حقيقة هو كل حيوان ناطق
واذا ضم اليه ينتج الى الكبرى قول كل حيوان ناطق وكل ناطق انسان ينتج من الشكل الاول كل حيوان انسان منتكسب بعض الانسان محجوب وكل انسان
يقول ان العكس من المقدمه هو جوازنا يكون بعض الانسان الذي لا يحجب غير الانسان الذي لا يحجب **قوله** **قال المصنف رحمه الله**
اي عكس الترتيب يحصل الشكل الاول انما لا يحجب هذا اذا كانت الكبرى موجبة مع موصوفية الشكل الاول واذا كانت المعنوية
كلية لم يصلح الا بوجبة الشكل الاول **قوله** انتهى ذلك اى مع كون الكبرى جزئية فمضى كلية لا بائسكون النتيجة قائمة لا يمكن ان لا بد
بعكس الترتيب عكس النتيجة في يحصل النتيجة المطلوبة من الشكل الرابع **قوله** كما في المثال كى في ضرب الاول تصدير كل انسان حيوان كل ناطق

انسان منتج بعض احوال ناطق لانه واما السبب بان يقال كل ناطق انسان كل انسان حيوان بصيرته كمالا فلا يخرج كل ناطق حيوانا عن كونه
 انتمية قول بعض احوال ناطق يحصل بالنتيجة اما صفة الشكل الرابع قوله **قوله** ايضا ان النكست متعلق بالضرر المتعلق بالشك المتعلق بالنتيجة
 في الضرر المتعلق بالنتيجة السالبة بغيره واما صفة الشكل الثالث تلك النتيجة من انما يتبعها في السالبة بغيره كنهها كما قال **قوله**
 ابو بكر القاسمي في عكس كل من الصغرى والكبرى على السقوى مهم فاعاد ان يشرح على الصغرى صغرى الكبرى كبرى جاز الى الشكل الاول وان
 الشكل الرابع كان الشكل الاول فيكون الشكل الرابع شكلا اوليا بالضرورة **قوله** الصغرى موجبة فيكون ما ايضا صاعدا صغرى الشكل الاول
قوله الصغرى سالبة كلية فيكون سالبة كلية صاعدا كلية الشكل الاول **قوله** كما في الرابع في الضرر الرابع كما تقول في كل انسان
 ولا شيء من احوال انسان منتج بعض احوال ناطق مع بعض احوال انسان ناطق في كل انسان منتج الشكل الاول من احوال انسان ناطق
 اما صفة من الضرر الرابع فهو عليه الضرر الخامس **قوله** لا غير لا يجري في غير الضرر الرابع وانما يمكن ان يظهر في تال **قوله** لا يجرى
 اي رد الى الشكل الثاني فيكون الصغرى الاحياء وانما يحصل الى لان الشكل الرابع مشترك في الشكل الثاني في الكبرى مخالفة في الصغرى
 فاذا كان الصغرى يكون شكلا ثانيا لا رتبة وقد ثبت انما في الشكل الثاني بما فلا يمكن انما في الشكل الثالث **قوله**
 مختلفين لان اختلاف المقدمات في الكيف شرط في الشكل الثاني **قوله** الصغرى كلية لانها لا يمكن انما في الشكل الثاني انما يحصل على الصغرى
 فلو لم يكن الصغرى قابلية لانها لا يمكن انما في الشكل الرابع مرد الى الشكل الثاني كما لا يخفى **قوله** ايضا ان النكست السالبة متعلق بالضرر السادس
 المؤلف من صغرى سالبة جزئية وكبرى كلية بمعنى جريان رد الى الثاني على الصغرى انما يتأتى في الضرر السادس ان كانت صغرى واحدة متشابهة
قوله لا يجرى رد الى الثاني على الصغرى في غير الضرر السادس كما لا يخفى **قوله** لا يجرى رد الى الشكل الرابع في الشكل الثاني
 الكبرى الاحياء وانما يحصل رد الى الشكل الرابع في الشكل الثالث في الصغرى مخالفة في الكبرى فاذا كان الكبرى يكون انما في
قوله الصغرى موجبة لا شرط ايجابا للصغرى في الشكل الثالث **قوله** الكبرى قابلية لانها لا يمكن انما في الشكل الرابع مرد الى الشكل الثاني
 لانها لا يمكن انما في الشكل الثاني يكون الصغرى كلية لا شرط كلية احدية في الشكل الثالث **قوله** لا يجرى رد الى الشكل الثاني
 الاخير من لال انما في الشكل الرابع لنتيجة وجوده الى الثالث على الكبرى لانها لا يمكن انما في الشكل الرابع مرد الى الشكل الثاني
 الاول من الشكل الرابع فلا ينفك عنه وانما في غيرهما فغيره لا يجرى لان الكبرى الضرر من الاول ليس موجبة وهي تخالف انما في اختلاف
 الضرر بالاول وانما في الشكل الرابع لان كبرها سالبة كلية ويجوز ان يكون الكبرى من القضايا بالضرورة الغير المتكاملة السالبة لا يجرى على السبب
 فيما انفك الكبرى فيما لا يجرى غير لازم **قوله** قد راى اشارة الى منع الاضداد مع ان جوابه رتبة لكونه ساديا بان لا دم
 جريانه في الاول والثاني وانما هو جوار انما في الكبرى الموجبة من الممكنين قد عرفت انما في الممكنين من الوجهات اجوابه لا يجوز
 ان يكون الكبرى الشكل الرابع من الممكنين لا شرط لكونه مؤلفا من الفعليات **قوله** لا يجرى ايضا انما في الشكل الثاني

فان كبرى المضرب السابغ سالبه جزئية فاذا كانت احدى المتين تكون منكته والا فلا يجري الا غير فيه ايضا وانما في قول
يعلم من هذا البيان ان قوله ايضا ان ينعكس متعلق بالسابغ لا غير **قوله** وكذا حدى المقدتين في الشكل الثالث فان قيل علم قوله
الامن عموم موضوعه الاوسط انه كل ما كان الاوسط موضوعه في قضية فلا بد ان يكون تلك القضية كلية فلو كان منها ما يكون كليا
المقدتين في الشكل الثالث وكلية لا احد هما قلنا المراد انه لا بد في القياس ان من عموم موضوعه الاوسط يعنى ان الاوسط اذا كان موضوعه
في احدى المقدسي القياس فلا بد ان يكون تلك المقدسة كلية واذا كان موضوعا في المقدسي القياس فلا بد ان يكون احداهما كلية سواء كانت في
كلية او جزئية اذ يصح ان عموم موضوعه الاوسط في القياس **قوله** فنعني الكلام اه اى فنعني قولنا ملاقاته للاصغر ليعمل في
اه يعنى ان اشتراط تعلية الصغرى في هذه المضروب من الشكل الرابع وان لم يعلم ولم يذكر في بحث الشكل الرابع كانه علم من وجه الاتفاق
عند ايمان ضابطه شرط الاشارة الى ان بيان اشتراط الملاقة كونه فيهما من الاستطراد وعند فهم كل شئ الا من
قصد به بل تبينه **قوله** اى مع حل الاوسط اشارة الى ان قوله او جملة معطوق على قوله ملاقاته **قوله** فنعني ايضا
اى الترويد الثاني على سبيل منع ان يكون الترويد الاول اعنى قوله اما من عموم موضوعه الاوسط واما من عموم موضوعه
الاكبر **قوله** مبهنا انت الاشارة يعنى ان في قوله اما من عموم موضوعه الاوسط مع ملاقاته للاصغر ليعمل كانت اشارة
واقعية لما قال وحمله على الاكبر اشارة **قوله** علم انه لا يعمل الاكبر اعتراض تقريره ان الله رحمة الله عليه
الاجتهاد كان عليه ان لا يقول وحمله على الاكبر بل ان يقول ان الاكبر مطلق على الاصغر حتى يكون لبعض ملاقاته للاكبر
وقوله لان الملاقاته ان يخ جواب تقريره **قوله** كما تقدم انما في شرح قوله او مع ملاقاته **قوله** فنعني ايضا كونه مستلزما على
اشتراط المعلومة من الضابطه فان كبرى هذا القياس الترتيب ما كانت موجبة كلية فوجد منه عموميه وموضوعه الاوسط مع
ملاقاته للاصغر ليعمل فيلزم ان يكون مستلزما على الشروط المذكورة فمما سبق ونتج ان ذلك ليس وقد وجب ايجاب الصغرى مع
ليس بجالاترى ان بعض الانسان يحس به وكل جسم صادق والنتيجة احصاءه اعنى بعض الانسان يحس به كاذب
وقس عليه قوله ويلزمه ايضا كون القياس الترتيب **قوله** وقد شبه ذلك اى وجب ان الماهية من الماهية وحمله على الاكبر
ولم يعمل ولا كبر ولم كيف خطأه على بعض القول لكونهم اجانب **قوله** فقد شتم في هذا جميع الامور المضرب بالشك الرابع
من الشكل الرابع **قوله** ولذا اى ولذا لا اشتمال لمفضى الى اجتماع الامرين الميرودين اول **قوله** علم على منع ان يكون على منع
الجميع ولذا على الحقيقة **قوله** فقد شير اى من قوله اما من عموم موضوعه الاوسط الى ان من عموم موضوعه الاكبر مستلزما
في الكيف **قوله** من شرط ثالث هو ملاقاته اه وعلم ان من ملاقاته بين فكره الشرط بحسب ايه في الشكل الثاني ملاقاته
فقد تحقق هذه الملاقاته حتى ان شرطان ينعكس ثبوت الاشارة الى انك اشتراطين بقوله مع ملاقاته اه **قوله** هو ملاقاته نسبة

وصف الاوسط ولما كان المحيول عبارة عن المصنف الموضوع في الذات قال هذا لا وسطا لانه محمول في كلتا التبعين في الاشكال الثاني
واذا قال صنف الاكبر لانه محمول في الحقيقة وان وقع موضوعا في كبرى الاشكال لم ينقل منه الصنف بل قال ان الصنف الموضوع في المحال
والحال ايضا **قوله** لا بد ان ينسب اليه المذكور ان في النسبة في الصغرى اليه نسبة في الكبرى والاختلاف في الايجاب لا يوجب كونه في كبرى
قوله لو لم يتحد فاما في الموضوع والمحلول فاما في المنفادات فينسب اليه النسبة في الصغرى اليه صغرا والوسط في الكبرى اليه الاكبرا
فلو فرضنا تحصيل النسبة بينهما كانا شاذين فان اعتبرنا مقتضى في الحكم ايضا كانا شاذين فقتضى الالف فقتضى القيد فكيف يصح ذلك في صغرى
قوله شريطة الاشكال الثاني بحسب شرط الاشكال الاول ان معنى واما الصغرى او انعكاس النسبة الكبرى اشطرا الثاني فهو ابدال امرين
معنى ان لا يكون في القياس محكمة عارضا او خاصة او كونها الامرا ايضا ابدال امرين معنى في الصغرى كمنه في الكبرى فمقتضى شرطه عارضا
او خاصة او كون الكبرى محكمة في صغرى فمقتضى فان ابدال البيان فاعلم ان كونهما من جنس واحد فمقتضى كافي في قوله فاما اذا كانت الصغرى عارضا
عليه الامور وانما تحقق لشرطان في هذا الصنف لان الصغرى اذا كانت اليه او مقتضى فمقتضى من شرط الاول فمقتضى من كونهما من جنس واحد ولما كانت
الكبرى في المحل من جنس الاول ايضا من شرط الثاني فهو من جنس واحد كونهما من جنس واحد فمقتضى فاما في الصغرى فاما في
ما عدا الاشكال الاول فاعلم ان معنى **قوله** فلا شك ان معنى من كون الصغرى مما يصدق عليه ابدال الاشكال والامور الصغرى والامور
في الضرورة والكبرى في المحل من جنس الاول فاعلم ان معنى **قوله** فلا شك ان معنى من كون الصغرى مما يصدق عليه ابدال الاشكال والامور الصغرى والامور
في الكبرى لان خلاف في كونه شريطة الاشكال الثاني ولهذا الفعل فيسبب بفعليته سلبا فيحمل ان قوله مثلا بالنظر الى الامور لانه
يجوز ان يكون تلك النسبة بضرورة الاشكال **قوله** اقل من ان يكون لان اثبات المنفادات من الديات والفعليته التي هي علم الكليات
يتناول المنفادات من الديات ومن جنس الفعلية ضرورة وجودها في الاخص اثبات المنفادات من ام الايجاب فعملية سلب
يكفي في اثباتها بديهية ومن اثبات الكليات الاخص والفعلية فتقوله ضرورة العلم بطلقة اعم تلك الكليات علمه لا قلته اعتبار الفعلية في اثبات
المنفادات عند وجود الامرين الاولين من السريطين الذين كل واحد منهما مثل على امير **قوله** اذا كان لوبا في كان وصف
سلوبا في ان الكبر في كل راجع وصف الاوسط سلوبا في صنف الاكبر في الفعل فيقتضى سلبا في نسبة صنف الاوسط الى صنف الاكبر
كسبته وصفه لا وسطا الى ذات الاكبر وانما احتج الى هذا البيان ليدل على كون من مناقبته وصف الاوسط الى صنف الاكبر **قوله**
اي يقينا لان النسبة الزائدة لوصف لا تمنع قيامه به ونسبها لسلوبا على الامر لا بد ان يكون سلوبا على الملزوم الامر وجوده الملزوم
اللازم تماثل **قوله** لا يخفى في المنفادات من ام الايجاب فعملية السلب في كل انسان جواز انما ولاشي من المحجوجون
بالفعل من اثنين يستبين من انهما في شواطيها بان يقال كل انسان حيوان وانما ولاشي من الانسان حيوان بالفعل
وفي من احدى التفسيرات جارية كونه انسانا فيقتضى ان لا يخفى قولنا **قوله** لا بد ان يكون سلوبا على الملزوم الامر لوبا في انسانا المذكور **قوله**

مادام انما الادوات **قوله** لا يمتد اي من الممكن الايجاب بين ضرورة السلب في وقت معين لا بما جوده الضرورة منسبة للقدرة بل
 كل من خفف بالامكان العام بالضرورة لا يمتد اي من الخسوف يعني وقت التبرع لعدم المناقات بين كل شخص بالامكان العام بالضرورة
 لا يمتد اي من الخسوف وقت التبرع لا بالاعتبار الواقعي اي وقت كماله ووقت التبرع **قوله** كذلك اذا لم تكن الصغرى ضرورية
 كذلك يوجد المناقات عند عدم الشرط الثاني بان لم تكن الصغرى ضرورية على تقدير كون الكبرى ممكنة فانه على ذلك تقدير كان الواجب
 ان يكون الصغرى ضرورية في الشرط الثاني وباتفاقه يقتضي المناقات ايضا فانه لا منافاة بين استلزام كون من في الشيء السالك بالكتاب
 بالادام والضرورة مادام سالك الادوات كما في الكتاب بالامكان العام انه لا منافاة بين امكان ايجاب الكتابة لسالك الكتاب بالضرورة
 سلب الكتابة عن غير سالك انما الذات **قوله** تحقيق هذا البحث في شرح بحث الضابطه على ما هو الحق في نفس الامر بدرا وقوله
 مما عرفت بجزءه وحاصل الكلام ان في تحقيقه ما لم يشارك في احدية هذا التحقيق بل هو الوجه في حمل الحق لتحقيقات وعمري الشك في ذلك
 اصدق فاعل في هذا المقال فخر له اسد الكبير المتعال **قوله** بعون العليم يعني لا يذهب عليك ان تفهم في معنى ما اعانه وهذا
 من غير فان السد لا اعاني فيه بل اني به بالسر والسر لا يمتد الى لا غيري لانه مختار بهدي شياء ولا افتدالي في امر الى غيره فانا
 لانه جرمي اوفض امرى الى اسد الله العليم **قال المصم** الا تشائي لما في عن بيان في القرآن في كل امر شري وتحتها وكان في
 القياس لا تشائي سلعها مما سبق شرع بيان قسامته في كل قسم منه **قال المصم** يخرج من المقتضى ان القياس لا تشائي انما هو
 انفصالي لا بد فيه من تقديرين احدهما شرطية والاخرى حلية فان كانت الشرطية تصالحي انفصاليا وان كانت فصلية تصالحي انفصاليا
 اما لا تشائي المركب من الشرطية المتصلة فينتج وبما وقت وضع المقدم وضع التالي ووقت رفع التالي فينتج رفع المقدم فاجاز ما جميع
 المواد فان النتيجة المارة له احدى ما بين اثنين عند المعادة بين المقدم والتالي فينتج اربع نتائج عند كل رفع الاخر وعند رفع كل
 وضع الاخر من هذا البيان تحلف بتقدير الوقت لمفعول به محذوف وهو وضع التالي في المحطوف عليه رفع المقدم في المحطوف
 ويمكن ان يكون قوله وضع المقدم منسوب بانزع الخافض وهو كلمة من ومنه فاعلا بقوله فينتج ويكون اللام في المقدم عوضا عن
 المضاف اليه وهو ضمير الرجوع الى الاستثنائي في قوله رفع التالي ومن قال انه حال فقيته في حال رفع في الابل **قوله**
 يستثنى صفة حلية اي القياس لا تشائي يترك من تقديرين احدهما شرطية والثاني حلية لان مطلقا لاجل ان يكون شئ في زمان
 احدى جزئي شرطية او قضيته **قوله** فيخرج على ان كان شئ احدى جزئي شرطية **قوله** الفقيته اي فينتج نقصا لاجل ان كان شئ في زمان
 احدى جزئي شرطية **قوله** فالاتامالات المتصورة اي تعلية في كل تشائي لا لاطلاقا بل في كل تشائي انفصالي **قوله** وضع كل اي وضع
 الال موضع الثاني **قوله** رفع كل اي رفع الال ورفع الثاني والجميع اربعة **قوله** في كل قسم اثنين اي وضع كل وضع كل شئ
 الى اربعة قسام **قوله** شئ اي قسم واحد او اجمال واحد **قوله** قد علمت من هذا اي من البيان بل من كلام المصم ان المواد

[illegible]

البرزوي **قوله** فنعني بالمتعارفين في بيان انتاج ضرب الاشكال **قوله** ليس على سبيل
 الرجال اي استعمال اللفظ في غير وضع له بدون ملاحظة المناسبة بينها كما هي **قوله** بل على سبيل الفعل اي المعنى اللغوي الى المعنى الاصطلاحي
 بملاحظة المناسبة بينهما ووجه الاشارة الى جعل المعنى اللغوي على التصريح هو على الاستعداد الذي هو قسم من جهة وعرفنا مع انه الصريح حكمه عليه فضايل
 ان يكون معارفه قبل معرفته علم المعنى اللغوي معناه في المعنى الاصطلاحي بحيث صار كانه هو الرجال في اللغة قدم بها وان كان
 الى ازيد وفي الاصطلاح استعمال اللفظ في غير وضع له هو بالملاحظة المناسبة بينهما قصد وعندهم قصد كونه على سبيل استعمال اللفظ في موضع
 استعماله في المعنى الثاني هو قول السيد بن طاووس في كتابه في التبيين **قوله** لا يخلو من قوله في التبيين **قوله** لا يخلو من قوله في التبيين
 التوضيف يعني ان الحكم على كل شيء **قوله** لا يخلو من قوله في التبيين **قوله** لا يخلو من قوله في التبيين **قوله** لا يخلو من قوله في التبيين
قوله حسب الظاهر في العبارة بحيث يتحقق ذلك في كل ما يطلب بالاستعداد كونه حكما كليا لاجزاء **قوله** في موضع حال اجزائيات
 اي انهما متفادان **قوله** في موضع الى القابلين يعني حينئذ يكونان رجاء الاستعداد الاصطلاحي فكل واحد بل قياسا مقصدا لان
 الاستعداد الذي هو قسم من جهة غير تصفية كثر اجزائيات يعني وجود حكم في اكثر الاشياء لئلا يقال ان الاستعداد يفيد الحكم هذا انما يتصور في استقرار
 التام في الحكم كما لا يخفى **قوله** ما مضى اي وجهه **قوله** في التبيين **قوله** فلا شك ان كل واحد من هذه المقادير حينئذ
 لا يكون الاستعداد اصطلاحا فاعلمت كثر اجزائيات الى المطلوب بالاستعداد الاصطلاحي لا يكون الحكم كليا لاجزاء **قوله** في موضع اي ان
 المطلوب بالاستعداد الاصطلاحي لا يكون الحكم كليا علم ان كل حكم على اكثر الاشياء يعني احسن وجهين هما انما هو في التبيين
 انه من حيث الدلالة والاشكال الصحيح **قوله** وليس في شئ من الاشياء في كل عبارة المعنى على التوضيف الاصطلاحي في التوضيف الاصطلاحي
 من التبيين مع ان المقصود عدم جواز كونه بخلاف حكمه على الاضائة لان تعريف الاستقرار كونه علم يشمل الاستقرار الذي
 المطلوب بالحكم مع انه ليس مقبولا مع المعروف الاصطلاحي في كل ما يكون غير صحيح الا ان الجوز في التبيين **قوله** وبعبارة
 اخرى شبيهة بخبري يعني مال التعريفين اصدوا الفروق بحيث **قوله** في التبيين **قوله** في التبيين **قوله** في التبيين
 جعل في التبيين الذي هو قسم من جهة وهذا الوجه **قوله** وقد عرفت الشك في التبيين **قوله** في التبيين **قوله** في التبيين
 القسم من جهة بل ليس على سبيل الرجال بل على سبيل الفعل وقد عرفت وجه الاشارة فيما سبق فاقسم **قوله** في التبيين **قوله** في التبيين
 التبيين بل في تعريف الاستقرار ايضا اي في وقع التبيين الذي يترامى حسب الظاهر في تعريفها وشك ان الحكم معناه اصطلاحا
 باحد ما تصور والثاني حقيقة كلك كل من الاستقرار والتبيين اصطلاحا باحد ما تصور والثاني حقيقة كلك كل من الاستقرار والتبيين
 فهو صريح المذكور الثاني انما هي في موضعها ذلك الصنف المعنى الاول تمثيل هو البيان المخصوص في التبيين **قوله** في التبيين **قوله** في التبيين
 يقع فيها ذلك البيان التبييني وكل منهما المعنى الاول ليس مقبولا في التبيين بل في التبيين **قوله** في التبيين **قوله** في التبيين

قوله من شئ من شئ هو الحكمة وهو الحكمة المتعقبة في الالفاظ لا يشاء **قوله** ما غلبه الشئ يعني في شئ من شئ
قوله ان يكون في الالفاظ غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ
واللحن بها ما يفيد لنا **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ
استفاد من الخيلة قالوا يجب ان يكون في الالفاظ غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ
على الالفاظ به بخلاف الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ
لم يتعلق به الالفاظ بل يتعلق بالظن **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ
الاقتفاء بان يدرك اقسامه في الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ
جهله فصار جهله مركبا من جهله في كل جهله **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ
معنى الظن انجز ونسبة الالفاظ منها لا يكون محتملا في الحكم **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ
ما هو اشهر من ان انجز قد يكون عظم الكمال في الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ
في قوله الكل انجز فان الكل هو مجموع الكمال في الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ
والقمر مستفاد من الشمس لانه باخلاف تنحدر النورية **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ
العلم المذكور اعني نور القمر مستفاد من الشمس **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ
لا يفسد او لا يفسد التي تكون عليه باخذ بعضها يسمى **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ
اخطا في الفيد للظن اعني الحكم الاجم يكون مركبا من المظنونات **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ
اجواب ان المقولات اعلم من المظنونات لان المقولات هي الفضايا التي تؤخذ عن عقيدة سوار كانت عقيدة
للخزم او للظن واذا قيل ان العلم باخاص يراجه ماسوي انخاص كما ان قيل هذا جوابان وذلك انسان يراجه
بمنها ماسوي الانسان والا يلزم من كون اخطا في الفيد للظن ان يكون جميع مقدماته كجواز ان يكون بعضها
معتقده للخزم لكونه على منه فلا بأس وانما البال بالادوان كما **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ
على صواب الفضايا فلا اشكال **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ
في الالفاظ لا يشبه **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ
والكمان بالعموم وانما في الحكمة **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ
محمود ذلك من موم **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ **قوله** كما في غير الالفاظ

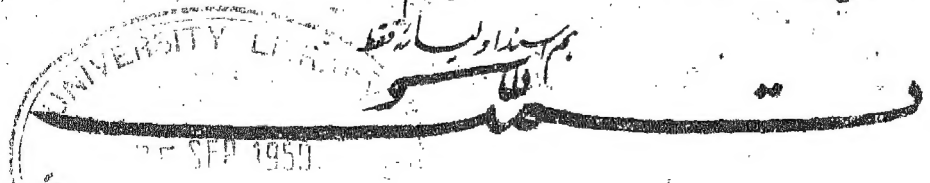
الحكاية قوله قد يجدى في النفع **قوله** العليل في العليل **قوله** المدونة التي تدور في جميع الاكساب في المديون
قوله عرضها جميع حصيدته وهي الخاصة تترادفان اي احادها الخاصة **قوله** دائره مطلوبة منه في تلك العلم **قوله** بحاث العلم
 جميع بحثه في الله التفتيش وتفحص في الاصطلاح اثبات النسبة الارباعية او السلبية بالليل محل الاعراض الذاتية لموضوع العلم
 عليه **قوله** هي تكون نظيره في الاغلب لانه ان لم يكن نظريات ولا بد منيات خفية محتاجة الى التنبية فكانت بد منيات
 غير محتاجة الى التنبية عن التدوين **قوله** قوله يطلب العلم في تعريف المسائل يعلم بتعريفها في النظريات البد منيات خفية
 المتقدمة الى التنبية لان كلامها مطلوبة الاولى مطلوبة بالبرهان والثانية مطلوبة بالتنبية فلا بد ان البيان لا يلزم
 كلام المصنف رحمه الله في تعريف المسائل لانه اخذ في تعريفها الطلب في علم منه المسائل لكون الانظريات لانها تكون
 مطلوبة بخلاف البد منيات فانه لا احتياج الى طلبها ونشاء الورود وتخصيص الطلب بالبرهان ما راعى عدم الورود وعلى عموم **قوله**
 توجيهه الى توجيه تخصيص الطلب بالبرهان على اني النسخ بان ذلك لتخصيص مني على ان اكثر المسائل لما كانت نظرية مطلوبة
 بالبرهان حصل الطلب بالبرهان على ما هو الغالب **قوله** التنبية فكانه ايراد البرهان كل الصريح وقوة بعد اللام لتعليقاته
قوله ثمانية التصورات اطرافها فيه شارة الى ان المراد باحد وفي كلام المصنف رحمه الله هو العلم الشامل للحدود والبرهان
 حقيقة او سميت يعني ايرادها بعد المعروف طلقا **قوله** اما ان يريد بفصل الموضوع او تعريفه لا يخفى على من له ادنى سكة انما
 تقر ان موضوع العلم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية فملاجه حينئذ لهذه الاحتمالات الاربعة التي يتقن بها الامر الاول **قوله**
قوله است في جميع الموضوعات اي ليست هي قضايا **قوله** قال الحق الدواني تأنيده لكون المسائل المحمولات له نسبة
 للقضايا **قوله** وفيه نظري في الجواب يكون المسائل نفس المحمولات **قوله** لا يلزم طاردا انما قال طاردا لانه يكون له الحق والحق
 موافقا لما ذكره المصنف رحمه الله من ان المسائل هي القضايا لكن المقصود الاصل من المسائل لما كان محمولاتها حكم بانها هي المسائل
 وذلك **قوله** وايضا اي في الجواب المذكور نظر اخر انهم **قوله** قد بدله شارة الى منع الملازمة تقريره لان العلم الشامل لو كانت محمولات
 المنسوبة الى الموضوعات لزم له بدنه ليس شئ من موضوعات المسائل او موضوع العلم حتى يلزم عدة من جزاء العلم واز موضوع
 العلم فان موضوعات المسائل او موضوع العلم او نوع منه وعرض في الدوام كالمشئ من هذه الموضوعات حال من موضوع
 العلم الاعلى الاول فظاهر واما اذا كانت نوعا منه وعرضا او آيا الموضوع العلم فلا من موضوع العلم موجودا كالان نوع
 اشئ عبارة عن تلك الشئ مفصل من نوعه لا الاتري ان الانسان هو الحيوان مع الانطلاق والركب ما مركب من موضوع
 العلم وعرض في الدوام نوع وعرض في له فلا يخفى في مجموع حيث داما اذا كانت ضادا آيا الموضوع العلم فلا من العرض العالي
 عن غير ملاحظة ما هو موضوعه لانفع موضوع المسألة الاتري ان كل متحرك فلا يلزم طبعي فانه مثاله كالمركب في موضوعه المسائل من موضوع

اعلم على اى حال ليس بغير في المسائل محال **قوله** هي القضايات التي يبالغ منها يكون تلك القضايات اجزاء قياسات
اعلم وان كانها لا خارج عنها حتى عليها **قوله** هي حيث لا يخرج عن المبادئ تصديقية القضايات التي اجزاء قياسات اعلم **قوله** هي
توضيحها لا علم لان ايقابا على اى شئ اى توقعه عليه يصدق على اير من عدمها توقف كل على اجزائه فما منها توقف الشئ على امر
خارج عنه اى على شرط فان الشرط او شرطه كان في توقف عليه ما هو فان ذلك يخرج فان يخرج في الكل الشرط فان
الشرط لم يأتى تصديقية كون اجزاء القضايات العلم لا خارج عنها فتغيرها بمقتضى تنبى عليها قياسات اعلم تعريفها هو عرض على اينا
نوع لا يار عن بعض احد الا بالابتداء وان كان في نفسه علم كالملازمة بينا الا بابتداء خاص عنى ابتداء كل على اجزائه **قوله** بعد ذلك
بل كل ما سوى الاول اعيد برحل عن موضع العلم لما عرفت **قوله** انما هو ذى السبل فيكون قياسات اى قياسات **قوله** علم ما عرفت اما
كونها علوية فلا ان المراتب بحدودها تصديقات بها كونها علوية فانها ان تصديق قسم من العلم وانما من المقدمات هي قضايات او مقدمات
محال في الحقيقة معلوم الاذعان بها علم وتصديق وانما من تصديق الحقيقة بالعلوم والمعلوم اما كونها متعارفة فكلها متعارفة
قوله اصولا متعارفة فلا المتعلم وضعها عليها على كانت هي عليه لم يستبقا بالانكار **قوله** سميت بمصادق لانها ليست بها لسان
يتوقف عليها اثبتت باللائك ولا تتركب منها قياسات اعلم **قوله** هي في الطبع اى في العلم بالباحث عن العلم في جعل موضوعها
في هذه الحقيقة على كل حتم فكل طبع اى في كل تقضية له في الحقيقة والواقع في جسم طبعي جوهري قابل للتسام في ابحاث اهلها ومعرفة هذا
الحركة والمكان **قوله** كل متحرك فله سبل طبعي الى مركزه وهذه المسئلة ايضا من العلم بطبعي موضوعها الحركة اى عرض في الموضوع اعلم
الطبعي في الجسم طبعي كما هو دليل فيقع الجسم يكون الى اتمتية متعطين لكيفية اى بما يكون الجسم برفعا لما ياتى على الحركة الى جهة كما ذكره
الشيخ في سائر احواله **قوله** مركب من الموضوع مع العرض الذي اى معنى ان له او مركب كل تحته قروان عدمها المركب من موضوع العلم عرض
الذاتي وانما المركب من غير موضوعه الذي اى ما المركب من موضوع العلم ذو موضوعين هو مثل في قوله نوع مدله نوعه عبارة عن ذلك الموضوع
مع فصل النوع له وخارج عن قوله او مركب بمعنى التقابل فانهم **قوله** كل مقدار وسط في النسبة اعلم ان موضوع علم النسبة التقابل وكونه وسطا في
النسبة عرض في له والمقدار عرض في النسبة اعلم ان موضوع علم النسبة التقابل وكونه وسطا في النسبة
فذلك المقدارين مثل نسبة المقدار الاخر منهما الى ذلك المقدار الوسيط كالا رتبة من الاثنين في الثمانية فانها نصف الثمانية كما
ان الاثنين نصفها اوقال ان الثمانية ضعف الاربعة كما ان الاربعة ضعف الاثنين بمعنى كون المقدار الوسيط ضلعا في
بالطرفان ان حاصل من ضرب المقدار في نفسه مثل ضرب احد الطرفين في الاخر فان حاصل ضرب الاربعة في نفسها ستة
عشر كما ان حاصل من ضرب الاثنين في الثمانية وبكس الثمانية عشر **قوله** كل خط قام فان الخط نوع من المقدار ويقام على
خط عرضي له **قوله** فانما لئلا لان الخط العالم على الخط العرضي لا يتخلو من ان يكون مستقيما او منحنيما فانما لئلا مستقيما فخط

في كل مكان كما في الجواهر **قوله** نعم تعبيرة تقدير لما بعده أي نعم يجب أن يكون معمولاً لموضوع صحيح يعلم ويكون
 علم موضوع المسئلة فجاز أن كثيرا يكون علم من الموضوعات **قوله** صرح بذلك يجوز كون محمول المسائل على اصناف ثمانية
 إلى موضوعات واحدة أو عدة جواز كونها أعضا عامة غير متباعدة إلى موضوع العلم **قوله** الحق الطبيعي هو الموضوع الصريح **قوله** في
 تقديره أي في كتابه السمي **قوله** انتهى كلامه أي كلام الاستاذ **قوله** وأقول في لزوم هذا الاعتبار أي لا يكون محمول المسئلة علم من
 موضوع العلم **قوله** أيضا نظرا أي كما كان في لزوم كون محمولات المسائل عرضا ذاتية لموضوعاتها **قوله** الصحة في العلم
 العامة أي العامة بحسب الظاهر موضوع العلم **قوله** إلى العرض الذي له بالقياسية فكل من مجموع من حيث هو عرضا ذاتيا أو
 كين كذا عندنا عرضا ذاتيا على نحو تعريف الإنسان بالإنسان فكل واحد منهما عرض من مجموع مجموع كونه في نفس الموضوع
قوله كما يجب أن لا يقع **قوله** أي إلى العرض الذي **قوله** المفهوم المردو كما أن الضحك نفس من الحيوان المفهوم المردو وهو عرضا
 أو غير ضاحك من ذاتي **قوله** فالاستاذ جلال العلماء صرح بجواز أن يكون المحمول من موضوع العلم صريحا رطبه إلى العرض الذي
 بالمفهوم المردو فعدم اعتبار الأول وهو كون المحمول العلم من موضوع العلم **قوله** ثم كان هذا المحمول الأخص من موضوع العلم العلم
 منه مساوي الأقدار جازا رطبه على العرض الذي له باعتبار واحد هو ذلك لا يخرج بل هو مجموع **قوله** خلاف
 المبادئ فانه لا يلزم أن يكون خارجا عن العلم جواز أن يكون بدارية قبل الشروع في تصانيف العلم واطلا في العلم **قوله** على أنها أي
 الشائنة من الموجودات **قوله** المبادئ المعنى العلم لا المعنى الإختصاص **قوله** وإن الشائنة خارجة عن العلم وتوقف عليها الشروع فيه على وجه الصير
قوله لا إله إلا الله **قوله** ما عتق الفاعل على صفة الفعل بعد ما يترتب عليه يسمى بهذا الاسم أي الشائنة الفاعلة والمنفعة والاعتناء
قوله وقالوا أي قالوا بنا على الفرق بين العرض الغاية والمنفعة والفائدة أن أفعال المستعانة **قوله** على ما هو الشأن في
 حال العمل في بادئ حاله **قوله** الشيخ الرئيس أي حرر الشيخ الرئيس على عبد الصمد بن جابر بن منصور الساماني في هذا من كتب
 صنفها أبو نصر الفارابي ولما احترقت تلك الكتب صانعتها بالاحراق ولما أراد السلطان محمود قبله من آل بهمان صا
 وزير عبد الصمد له وله ثم فضل قوانين المنطق وحرر ما كان ينبغي **قوله** من جنس العلوم حكيمية أي الحكمة العلمية وهي علم باحوال
 الموجودات الخارجية التي وجودها بقدرتنا واختيارنا وهو أفعالنا وأعمالنا الأخيارية **قوله** أي من جنس الحكمة
 النظرية **قوله** النظرية علم باحوال الموجودات الخارجية التي ليس جودها بقدرتنا واختيارنا
قوله أن فن الحكمة التي هي مقسم إلى الحكمة النظرية **قوله** أعيان الموجودات الخارجية **قوله** لم يكن ينبغي
 لم يكن المنطق من الحكمة **قوله** لأن المفهومات لا عن الموجودات الخارجية **قوله** أو من شروح الألفاظ والأدلة
 علم باحوال ما لا يتحقق في الوجود الخارجي ويتفصل إلى المادة كالأدلة وأصوله خمسة الأول لا مبدءا للعائنة والثاني

اثبات الواجب والمرتبة في اثبات ثبوتات الجواهر الروحية والاربع بيان ارتباطات الامور الالهية بالقوة التي هي في
 بيان نظام الكائنات في فروعها من الاول منها بحث كيفية الروح ومرتبة تعريف الروح الانساني ومرتبة الروح الامين والعنصر الثاني
 احكام البعاد الروحاني على ما ذكره الشيخ في رسالته فيمكنه قوله بعد تذييل الاطلاق اي اخلاق الفكر قوله لا يستند
 جلال العلم قوله منتهي في شرح الاشياء التعليمية قوله بوسطه اذ كان لكل نظير او غير وسطه اذ كان مبدئيا مستطوعا
 على سبيل التنازع قوله تسال المركب في الاشكال الاربعة فان قياسات العلم راسية عليها قوله بيان الخلد في بيان مرتبة
 مدد والاشياء قوله كان المراد في كان المراد من العلم كون المراد من فعل العلم في اتحاده بيان حد اتحاده وبعده مطلقا
 سواء كان حدا تاما او ناقصا او سائما او ناقصا لا احد المصطلح وهو معروف بالذات قوله في اثبات الاشياء عطف على اتحاده في
 طريق اتحاد الحد وللأشياء بيان طرق اخذ الاثبات للاشياء بان يقال قوله فلا بد ان يضاف اي ان جعل تلك الشيء في
 قوله فهو على كل الجواهر السامي على الانسان بوسطه حمل الجوان عليه وغير وسطه حمل الجوان الناطق عليه الاول
 يراو بالوسطه وغير الوسطه حمل بطريق الفكر والنظر وبنونه قوله هو الشئ فان كوال الشئ من الثبوت لادعائه الذي
 وكذا ما يلزم من ثبوت ارتفاع نفس الماهية انما يكون نواتيا فان قبل اللازم ايضا كذلك فان يرتفع يرتفع الملزم
 وليس من ان يرتفع انهم كل من يرتفع في ارتفاع اللازم يرتفع الملزم فان ارتفاع اللازم يلزم ارتفاع امر الالهية في ارتفاع
 اللازم يرتفع ذلك الامر فيرفع الملزم فثال قوله واما مفعول قوله وعطف على تقدير جميع ما هو سادس ثم يميز
 الذي من المعنى لاما فثا قوله بعد اعتبار الشرط المذكورة في باب المعروف من المساواة وبعده قوله فلا بد ان يضاف
 ان يستعمل في الالهية اما المقدمات الالهية او المقدمات النظرية المكتسبة من القياس المركب من الالهيات اجماع الشرط
 لا بد المركب من الدليل من الالهيات والنظريات المكتسبة من القياس الصحيح قوله ويضاف عطف على يضاف في ذلك
 استعمال المقدمات الالهية والنظريات المكتسبة في الدليل في الاشياء تلك المقدمات قوله لا بد من عطف على بيان قوله
 منتهي من انهن قوله مقدمات اي مقدمات الامر الثامن وهي اقسام تحليل الاتحاد والبرهان قوله وقيل اي قبل
 ان كلمة باني قوله وبنا بالمعاصد شبهة إشارة الى العن بالقياس واخوانه وامل منها غير المعاصد التي هي معلوم شبهة سائل
 المقصود من العلم هنا انما يناسب بحال المبتدئين من بيان مراتب العلم والاشياء في حدها عليها والواجب من الناطق
 المنصف في صلاح خطاه وان الشئ في من الدعاء احمد مدني في علمه على سبيل ما هو شرف رسله وانبياءه وعلى الله الصالحين

بسم الله ولى الله



ت ۳۵ تشری ح ع ۱۶۰

ت ۳۵ تشری ح ع ۱۶۰

۳۷۹۳

حالت غیر قابل

DATE	NO.	DATE	NO.